# شؤون سعودية
# Saudi Affairs

Issue 14 - March 2004

العدد الرابع عشر – مارس ٢٠٠٤

التعايش على أساس العفو عمّا سَلَفَ

درس في الوطنية السعودية

وطن بلا مواطنين

الإصلاح من الداخل: ولكن متى؟

وثيقة: معاً على طريق الإصلاحات

مدخل الى التعايش في المملكة

## نقد الذّات الشيعية

يمينيون حتى النهاية

## العائلة المالكة وأزمة الجمهوريين الجدد

السلفيون في السعودية

## شعار واحد ومضامين شتى

## حقوق الإنسان في السعودية ووهم الخصوصية

# مفقودات

زارَ الرّئيسُ المؤتَمَنْ
بعضَ ولاياتِ الوَطـنْ
وحينَ زارَ حَيَّنا
قالَ لنا:
هاتوا شكاواكـم بصِـدقٍ في العَلَـنْ
ولا تَخافـوا أَحَـداً..
فقَـدْ مضى ذاكَ الزّمَـنْ.
فقالَ صاحِـبي (حَسَـنْ):
يا سيّـدي
أينَ الرّغيفُ واللَبـنْ ؟
وأينَ تأمينُ السّكَـنْ ؟
وأيـنَ توفيرُ المِهَـنْ ؟
وأينَ مَـنْ
يُوفّـرُ الدّواءَ للفقيرِ دونمـا ثَمَـنْ ؟
يا سيّدي
لـمْ نَـرَ مِن ذلكَ شيئاً أبداً .
قالَ الرئيسُ في حَـزَنْ :
أحْـرَقَ ربّـي جَسَـدي
أَكُـلُّ هذا حاصِـلٌ في بَلَـدي ؟!
شُكراً على صِـدْقِكَ في تنبيهِنا يا
وَلَـدي
سـوفَ ترى الخيرَ غَـداً .

★ ★ ★

وَبَعْـدَ عـامٍ زارَنـا
ومَـرّةً ثانيَـةً قالَ لنا :
هاتـوا شكاواكُـمْ بِصـدْقٍ في العَلَـنْ
ولا تَخافـوا أحَـداً
فقـد مَضى ذاكَ الزّمَـنْ .
لم يَشتكِ النّاسُ !
فقُمتُ مُعْلِنـاً:
أينَ الرّغيفُ واللّبَـنْ ؟
وأينَ تأمينُ السّكَـنْ ؟
وأينَ توفيـرُ المِهَـنْ ؟
وأينَ مَـنْ
يوفِّـر الدّواءَ للفقيرِ دونمَا ثمَنْ ؟
مَعْـذِرَةً يا سيّـدي
.. وَأيـنَ صاحبي ( حَسَـنْ )؟!

**لافتات-٣**
**أحمد مطر**

# شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan



Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net


بسم الله الرحمن الرحيم

## الورقة الاولى

### زمن الخصب.. زمن الحيرة والعاطلين عن العمل

كان العامان الماضيان من أخصب الأعوام التي مرّت في تاريخ المملكة الحديث على صعيد حرية الرأي ونقاش القضايا الجادّة الإجتماعية والسياسية بمشاركة أعداد ضخمة من المثقفين والإصلاحيين، وبمتابعة شعبية قلّ نظيرها. المجتمع السعودي اليوم يختلف عن مجتمع ما قبل ١١ سبتمبر. لقد بدأ هذا المجتمع المحكوم بالثقافة الواحدية يكسر الأطواق واحداً بعد الآخر، ويطالب بموقع له على خارطة التغيير القادم.

وإزاء هذا الإنقلاب في الفكر والمزاج والتطلعات الشعبية، تبدو قيادة السفينة في بحر متلاطم من العنف الداخلي والإنحدار الإقتصادي والتهديدات الخارجية، غاية في الصعوبة.

لا النخبة المثقفة الإصلاحية قامت بدورها كما يجب حتى الآن في تأطير تلك التطلعات، ولا السلطة السياسية قادرة ولا راغبة في تقليص الفجوة الذهنية بينها وبين جمهورها الذي سبقها بمراحل ومراحل.

وفي حين تتضخم الآمال الشعبية، وفي كثير منها كاذبة، كالحلم بالرخاء الإقتصادي، وكالحلم بالإصلاح السياسي السلمي الإختياري الهيكلي السريع! تطوف الآمال والأحلام نوافذ قصور الأمراء، وتطوف مخاوف الأمراء نوافذ البيت الأبيض، وتحوم على تلك القصور أرواح من فجّروا وقتلوا ودمّروا، كما صور الرعب التي صنعوها خلال العامين الماضيين. بين الحلم والحقيقة مجرد قرار لم يفرج عنه الثلاثي: سلطان ونايف وعبد الله! وبين الخيال والواقع تستمر طوابير البطالة في كل شيء، وينتشر التشاؤم وتزداد الرغبة في الخروج من أسوار المملكة الى حيث الرخاء في الخارج، عملاً وهجرة.

نحن في زمن الحيرة!

المسؤول في حيرة ويقف في منتصف الطريق لا يلوي على شيء، وليس قادراً على فعل شيء او اتخاذ قرار شجاع بحسم الموقف.

والنخبة في حيرة بين التصعيد الخطير على الذات!، والسلمية المفترضة في الدعوة الإصلاحية. لا تريد ان تحرك الشارع، وقد لا تستطيع إلا بنحو يسير. وهي محتارة بين القبول بوعود المسؤولين التي يعلمون انها كاذبة، وبين وعود أميركية بالعون يزعمون أنهم لا يرغبون فيها!

أما المواطنين، فهم بين رافض للإصلاح مؤمناً بالعنف، ونشر الدمار؛ وبين فاقد للأمل في تحققه؛ وبين مصدق ومكذب معاً تجره الإشاعات والدعوات يوماً الى اليمن ويوماً آخر الى ذات الشمال! تغريه الوعود حيناً ملكية أو أميركية، وتغويه الصحافة والصحافيون حيناً آخر.

كل الطوائف والجماعات المذهبية والسياسية والمناطقية تقف اليوم بدون رؤية للمستقبل.

ماذا إذا فشل طريق الإصلاح السلمي؟

هل تسقط المحرمات الأخرى؟

ماذا إذا تصاعد العنف، ماذا سيكون الموقف إن تعنتر صاحب القرار السياسي، وشجّع برفضه الإصلاح الأميركيين على اقتحام (خصوصيتنا) التي نغني بها وعليها ولها؟!

ماذا بعد دعوات الإصلاح وعرائض الإستجداء؟

ماذا بعد مؤتمرات الحوار الأهلي؟

ماذا سيحدث لو تخيلنا ـ مجرد تخيّل غير مستبعد الوقوع ـ لو أن البورصة السعودية التي تقفز مجنونة بلا مبررات عقلية او منطقية، انطرحت وفقدت ثلث او ربع قيمتها؟ كيف سيكون الهياج الشعبي؟ كيف سيتدبر المسؤول حالة الأمن، وكيف سيقف المواطن وهو يرى ثروته قد ضاعت هباءً؟!

نحن في وضع قابل للكسر في أي لحظة وفي أي موضوع تقريباً. لا تسندنا ثقافة وطنية، ولا مصالح مشتركة واضحة، ولا مستقبل نرنو إليه بعين واحدة.. اقتصادنا كسيح، وثقافتنا مريضة، فكيف يمكن لهذا الشعب أن ينهض ـ كما يريد الإصلاحيون ـ للمطالبة بحقوقه؟ وكيف يمكنه ـ كما يريد آل سعود ـ أن يدافع عنهم تحت مدّعى الوطن والوطنية؟

نحن جميعاً في حيرة.. لا المسؤول بأعلم من السائل كيفية الخروج منها؟!

لنتركها فإنها مأمورة..

قد تكون دولة تسير الى حتفها!

وقد يتلطف الرب، وخارج إطار سننه تعالى، فيقلب الأوضاع لصالح الجمهور بأقل الأثمان!

أمان، وأحلام.. هي كل ما لدى العاطلين عن العمل!

# التعايش على أساس العفو عما سلف

فرضت التطورات السياسية الداخلية والاقليمية واقعاً جديداً وظروفاً مختلفة بما تملي تبدّلات جوهرية في طبيعة العلاقة بين الفئات الاجتماعية والسياسية. إن الاختلالات الكبيرة والحادة التي شهدتها المنطقة منذ الحادي عشر من سبتمبر وتالياً الاطاحة العسكرية بالنظام العراقي قد رسمت مصيراً ومساراً جديداً لمنطقة الشرق الأوسط، ولا ريب أن متطلبات هذه التحولات المتسارعة تتصل بأوضاع كل دولة بصورة منفردة. إذ لم يعد بإمكان أي دولة المضي في سياساتها القديمة التي هي في الاصل مصممة في ووفق ظروف داخلية واقليمية ودولية مختلفة.

وما يقال عن الدول ينسحب على المجتمعات، فالانساق الاجتماعية التي هي في الاصل معدّة ومتوازية مع الانساق السياسية لابد أن تتبدّل تبعاً للتبدّلات التي تشهدها الاخيرة. والحال، أن تبدّل النسق السياسي بما هو حاصل جمع تبدّلات اقتصادية وأمنية واقليمية ودولية لابد أن يحدث بصورة تلقائية تبدّلات في شبكة العلاقات الاجتماعية والتراتبية النمطية المستمدة بقاءً واستمراراً من فعالية وقوة النسق السياسي.

إن ما نود الفات الانتباه اليه هنا هو ليس التبدّل الحاصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع، فذاك متحقق بالضرورة مع انهيار النسق السياسي القديم، وهو ما تدركه الدولة بوصفها ظاهرة عقلانية، ولكن الكلام يدور تحديداً حول علاقة المجتمع مع ذاته، أي بين فئاته وطوائفه، وهي علاقة لا تقوم أحياناً كثيرة سوى على المفرزات المباشرة والمعلنة لتحولات سياسية قريبة، بحيث تنتج ردود أفعال انفعالية وليدة أوضاع خاصة تعيشها الفئات الاجتماعية وتترجم نفسها في مواقف وتعبيرات متفاوتة.

هذه المقدمة تستدرجنا بالضرورة الى الحديث عن التعايش بين الفئات الاجتماعية في ظل تحوّلات سياسية داخلية واقليمية، خصوصاً حين يكون لهذه التحوّلات تداعيات مباشرة أو غير مباشرة سلبية أو ايجابية على وضعية هذه الفئة أو تلك، بحيث تنعكس في حاصلها النهائي على نظرات ومواقف وعلاقة كل فئة بنظيرتها.

لاشك أن عواقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر وهكذا احتلال العراق كانت وخيمة على بلدان وشعوب الشرق الأوسط جميعاً، فقد منحت الولايات المتحدة وحلفاءها عذراً مفتوحاً لتغيير خارطة العالم، وصياغة الانظمة السياسية وثقافات الشعوب بحسب الشروط والمواصفات الاميركية. فقد وجد العملاق النائم في سقوط البرجين ذريعة ذهبية لتحقيق مآرب ما كان يجرؤ - أو يجد المبرر الكافي - على تحقيقها في أزمان سابقة وتحت ذرائع أخرى، وقد أجاز لنفسه حرية التصرف في املاء قوانين النظام الدولي، بمعزل عن الهيئات الدولية، وليس مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي يضم المساحة الممتدة من باكستان الى المغرب سوى إحدى المشاريع الاستعمارية المحمولة على عربة أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

هذا كان على مستوى الضرر الكلي والعام، أما على مستوى الدول والمجتمعات بصورة منفردة فهناك قائمة أخرى من العواقب تتفاوت من حيث درجة الخسارة وفي المقابل درجة الربح، وقد يتغلب الضرر الكلي والعام لدى فئة ما على الخسارة الخاصة بها. فهناك من الفئات المقهورة من قبل أنظمة حكمت فيها بغير العدل، عبّرت عن ابتهاجها للتحولات السياسية التي شهدتها بلدانها، لأن في ذلك إنفراجاً لأوضاع عصيبة عاشتها طويلاً تحت ظل حكومات قمعية. في المقابل، قد تجد فئات أخرى مقرّبة ومستفيدة نفسها خاسرة من أي تبدّلات جزئية أو كلية تطال الانظمة التي طالما أمدّتها بمصادر القوة والانتشار.

وقد يكون المثال العراقي شديد الوضوح حيث كان سقوط النظام البعثي لصالح الفئات المضطهدة كالشيعة والأكراد، وليس بالضرورة تصديقاً بما جاءت به قوات التحالف، وقد تعرّضنا لذلك في إفتتاحية العدد الماضي، الا أن الحديث سينصب هنا على السعودية، كونها تشهد خضّات داخلية متواصلة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتزايدت وتيرتها بعد سقوط النظام العراقي الذي كان يمثّل في فترة سابقة ركناً أساسياً في المعادلة الاقليمية، بالرغم من المخاطر التي كان يحملها للدول المجاورة.

لا شك أن أحداث نيويورك وواشنطن قلبت ظهر المجن لفئات عديدة، أما بالنسبة للفئات الدينية السلفية كما الدولة فكان العقاب شديد القسوة، حيث جرى في غضون شهور قليلة تقويض المشروع الديني السلفي الذي رعته الحكومة السعودية وأمدّته بالمال والرجال طيلة ما يربو على عقدين من الزمن، كما نقلت الادارة الاميركية المعركة الى مركز النشأة من أجل استئصال جذور المشروع السلفي، ومورست ضغوطات شديدة على الحكومة السعودية في تحمّل مسؤولية اقتلاع التطرف الديني في مناهج التعليم، والقضاء، والاعلام، والمساجد، وخطب الجمعة، والمؤسسات الخيرية، والهيئات الارشادية والدعوية.. فقد كانت حملّة منظّمة شاركت فيها الدولة بضغط من الادارة الاميركية، ومازالت الحملة متواصلة حتى الآن.

إن نتائج هذه الحملة كانت دون ريب كارثية على المؤسسة الدينية وللتيار السلفي بصورة عامة، فقد شهد العالم إنهيار أكبر امبراطورية دينية أنفقت على بنائها مليارات الريالات، وشارك فيها عدة آلاف من الدعاة والمرشدين والمتطوعين لفعل الخير الذين كانوا يجوبون قارات العالم من أجل نشر الدعوة السلفية..وهي على كل حال خسارة بكل المقاييس. أما بالنسبة للفئات الأخرى فقد تكون مواقفها مختلفة إزاء الضربات التي تلقاها التيار الديني السلفي، إذ هناك من

الفئات عانت من تشدد هذا التيار ومنهجه الاقصائي في التعامل مع الآخر، سواء كان على خلفية مذهبية كالشيعة والصوفية أو ايديولوجية كالليبراليين والعلمانيين. فقد التزم التيار الديني السلفي بمواقف متصلبة ازاء هذه الفئات، واستعمل في محاربتها أقصى وأقسى أنواع الاسلحة الدينية فكان يوصمها بالكفر والشرك والضلالة، الامر الذي جعل هذه الفئات - في رد فعل على الهجمة السلفية - تمقت هيمنته ومنهجه الاحادي في النظرة للآخر، وقد ينزع بها سوء حالها من تعامله الى حد تمني زواله.

لقد ساعد إنحسار التيار الديني السلفي على انكماش سلطته على الشارع وعلى الدولة، كما فرضت الظروف السياسة الجديدة على الأخيرة امتصاص التوترات الكامنة داخل الفئات المغيّبة والمتضررة، في محاولة لتحقيق توازن داخلي وتعويض نفسي لدى تلك الفئات. وقد نتج عن ذلك اجواء انفتاح فكري ساعدت على صهر الاطارات العازلة للفئات الدينية والسياسية الاخرى، ووضع حداً للطوق الرسمي والديني المفروض على نشاطها في فترات سابقة. ولربما منحت الظروف الجديدة لمتضرري الأمس أن يبوحوا بالنقد العلني واللاذع للفئة التي حرمتهم من التعبير الحر عن متبنياتهم العقدية والايديولوجية والسياسية.

الا أن ما يلزم التنبيه عليه في ظل انفلات المشاعر في هذه الظروف الخطيرة والحساسة التي تشهدها المنطقة بصورة عامة والبلاد بوجه خاص، أن ثمة مسؤولية مشتركة تنتظر الجميع وتملي عليهم الاضطلاع بدور ما في سبيل العمل على إشاعة مناخ جديد من التسامح وإرساء أسس مختلفة للتعايش، إذ أن التشدد لا ينجب الا تشدداً مماثلاً، والانتقام لا يولّد الا انتقاماً موازياً. وفي ظل وطن يحتضن تنوعاً في المعتقدات والتوجهات الفكرية والسياسية يصبح التعايش خياراً استراتيجياً، فالاوضاع السابقة لم تكن صحيحة حتى يعاد إنتاجها عن طريق افتئات فئة جديدة على فئة أخرى قديمة، لأننا بهذه الطريقة نؤسس لذات الاوضاع الخاطئة ونسمح بهيمنة الواحدية مجدداً في فضائنا الديني والفكري.

لا يجب أن تنحو الفئات المتضررة منحى الشامتين، ولا يصح أن تجنح الشماتة بانكسار التيار الديني السلفي الى حد النيل من معتقداته ورموزه لأن في ذلك تعدّياً على حقه في اعتناق ما يراه صواباً، فإن مقابلته بعقاب مماثل يفتح الباب أمام تصفية الحسابات التي قد تصل الى إهراق الدم، وفي ذلك انجرار الى المنزلق الخطير.

في المقابل، إن تجربة الماضي كانت كافية لأن يدرك الجميع وفي المقدمة من نزعوا فيما سبق الى مصادرة الرأي الآخر وإدعاء احتكار الحقيقة الدينية، بأن المصادرة لا تلغي حقيقة التنوّع ولا تفضي الى إزالة الاختلاف، وها هو الدرس الأول والأخير يتكرر بأن لا سبيل الا التعايش السلمي والاقرار بحق الآخر في اعتناق ما يراه صحيحاً. فما كان يصيب المتضررين بالأمس من حيف وظلم على يد التيار الديني السلفي قد طاله وظهرت آثارها الوخيمة، وفي ذلك تنبيه مدوّي بأن الغاء الآخر لا يجلب الا الشقوة والخسارة عليه وعلى من يليه.

لقد حان الوقت، وبعد أن خضع الجميع تحت تأثيرات ضرر الواحدية المذهبية والسياسية، لأن تطوى صفحة الأمس وأن يبنى لغدٍ جديد، يقوم على أساس الاحترام المتبادل، والاقرار بالتعددية المذهبية والفكرية، والاعتراف بحق الاختلاف، وذلك لا يتم ما لم يعد تقويم المواقف السابقة والنظرات القبلية من الآخر، وهذا يتطلب مراجعة نقدية لكل كتابات وفتاوى ونشريات جرى الترويج لها في مرحلة سابقة وأريد منها أن تكون مواد تحريض في وسط الانصار.

ففي خلال العقدين الماضيين صدرت مجموعة فتاوى تكفيرية ضد رموز دينيين في البلاد، في الحجاز ونجران والاحساء والقطيف وغيرها، وقد أسست هذه الفتاوى للقطيعة بين أتباع المذاهب وزرعت الكراهية في وسط قطاع كبير من أبناء هذا البلد، وكنا نأمل من أصحاب هذه الفتاوى سحبها واعلان التراجع عنها، لأنها قامت على أسس خاطئة في فهم الآخر ومعتقداته. إن توفير ظروف موائمة للتعايش المذهبي تتطلب ازالة مصادر الخصومة السابقة ومنها فتاوى التكفير والكتابات التشهيرية، إذ لا يمكن أن يلتقي المختلفون ومازالت أسباب القطيعة حاضرة وقائمة..وكنا نأمل ان تسهم المؤسسة الدينية في لعب دور مركزي في امتصاص التوترات المذهبية القديمة من خلال تصفية سجلاتها الافتائية، ودورياتها الارشادية التي تضمنت تشنيعاً على بعض المذاهب الاسلامية كالشيعة الامامية والشيعة الاسماعيلية والصوفية وغيرها.

في المقابل إن هناك مسؤولية دينية ووطنية ملقاة على كاهل أتباع هذه المذاهب في النأي عن كل ما يمس معتقدات أتباع المذهب الحنبلي، أو النيل من رموزه، تحت أية ذريعة أو عن طريق استغلال الظروف التي تعيشها البلاد..فليس من العدل أن يبادل الظلم بظلم آخر، فذلك ليس من اخلاقيات الاسلام وقيمه النبيلة. وليكن العفو والاعراض عن الجهل أولى من اللجوء الى ما يثير الفتنة ويؤجج أوارها، حتى وإن تطلب تنازلات متبادلة بين الاطراف المذهبية جميعاً من أجل تجنيب العباد والبلاد فتنة، ندرك يقيناً بأن هناك من ينبري لاثارتها وينذر نفسه وربما ماله من أجل جمع الحطب لاشعال جذوتها.

إن ما يستحثنا للدفع بإتجاه خيار التعايش هو ما نلحظه من انزلاق البعض للترويج لحرب طائفية قادمة في العراق، والتي تساهم في الاعداد لها بيانات مشبوهة ومقالات صحف غير مسؤولة وبعض المحطات الفضائية المغرضة، بحجة التباكي على المصير الذي لقيه نظام البعث في العراق، لتجعل من قضية السنة والشيعة مدخلاً لاثارة البلبلة والفوضى بين الشعب العراقي، والذي نعلم بأن النظام العراقي البائد لم يكن في يوم ما ممثلاً للسنة، بل كان نكالاً على السني والشيعي والكردي والتركماني، وإن تفاوتت درجات حيفه وبطشه. ومن المؤسف أن يتحفز البعض داخل المملكة لهذه الدعوة النتنه المشبوهة، دون حساب للنتائج الكارثية لمثل هذه الدعوات الطائشة والتي تفتح الباب للتدخلات الاجنبية.

ونقول كلمة لكل من يغشيه نداء الطائفية أن هناك أصابع مشبوهة تعمل جاهدة على إثارة النعرات القديمة، وإقحام الجميع في معارك جانبية لا يخرج منها منتصرواحد، وإنما سيجر كل الخائضين فيها أذيال الخيبة والهزيمة.

**(التحرير)**

# ليكن الاصلاح من الداخل.. ولكن متى؟!

## منيرة عبد الرزاق

المزايدات المبتذلة لدى بعض الامراء ومن يلوذ بهم حول رفض الاصلاح حين يفرض من الخارج تأتي في سياق الممانعة الرسمية في قبول مبدأ الاصلاح، وليس كما يراد إيهامنا بأن الشعور الوطني والكرامة العربية قد أملتا هذا الرفض العنيد للتدخلات الخارجية لجهة فرض الديمقراطية على السعودية، من بين بلدان شرق أوسطية عديدة. فالعامل الخارجي لم يغب حتى يدلل الآن وفي هذا الموضوع بالتحديد على غيابه.

تخبر التصريحات الرسمية بأن السعودية تناوىء الاصلاح السياسي كونه يندرج في اطار أجندة اميركية لشرق أوسط كبير. فمنذ إعلان واشنطن عن بعض ملامح هذه الاجندة، التزمت الحكومة السعودية الصمت حيال الاصلاح في الداخل، فيما بدأت تطلق تصريحات تعارض أي دور للعامل الخارجي في العملية الاصلاحية، وقد وافق على ذلك بعض دعاة الاصلاح إنطلاقاً من موقف قومي أو ديني..ولربما سعت العائلة المالكة الى تأجيج النزوع القومي والديني لدى دعاة الاصلاح بغرض مواجهة المشروع الأميركي الشرق الأوسطي.

ولا شك أن موقفاً مناوئاً للعامل الخارجي يلتقي عند رغبة مؤكدة لدى الغالبية العظمى من الشعب، ولكن من شأنه إدحاض مجهود التيار الاصلاحي الذي لم تفتر عزيمته في المجاهرة بمطالبه الثابتة والواضحة باجراء اصلاح شامل وفوري في البلاد. إن التصريحات الرسمية بقدر ما تهدف الى تبرئة ذمة الدولة من التورط في المخططات الخارجية، فإنها أيضاً تقذف دعاة الاصلاح وتثير الريبة حول نواياهم وتحركاتهم، بحيث تخرج الصورة النهائية وكأن دعاة الاصلاح ما هم الا مجموعة من العملاء الذين يسعون الى تمهيد الطريق للتدخلات الاجنبية في البلاد. إن تحليلاً كهذا كان يجب على التيار الاصلاحي أن يجحده بصورة علنية ومتصلة، من أجل إسقاط أحد الاسلحة التي تستعملها الحكومة للهروب من المسؤولية..وحقيقة الأمر أن الدولة حين تفقد خيارات عملية تلجأ الى اللعب بالأوراق والتناقضات من أجل إشغال القوى السياسية الداخلية بخلافات مفتعلة، بما يضمن للحكومة فرصة أفضل في إحداث شرخ داخل التيار الاصلاحي والتعامل معه باعتباره اجزاء متناثرة..

تقع على كاهل دعاة الاصلاح مسؤولية إفشال منهج الحكومة في تلطيخ صورة التيار الاصلاحي، والجهر باستنكار أي محاولة لحرف مسار العملية الاصلاحية تحت طائل العامل الخارجي..فالمطلب الشعبي لم يكن إستجابة لنداء خارجي وليس وليد مشروعات اميركية، بل هو تعبير عن حاجة داخلية ملحّة، وهو رد فعل على الاخفاقات المتواصلة في سياسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. إن النزوع المتواصل نحو رمي المشكلات الداخلية على الخارج ليس سوى نفياً ضمنياً لأصل وجود المشكلات وبالتالي رفض البحث عن حلول لها، وكما أسلفنا فإن العامل الخارجي ليس سوى إحدى المهارب التي تلوذ بها الحكومة لاخفاء فشلها.

وفيما يبدو فإن العائلة المالكة تميل الى تجريب الأدوية الفاسدة التي كانت أنظمة عربية محددة قد صنّعتها وروّجت لها لتحقيق أهداف متعددة. فقد ظهر بأن أكثر الانظمة استبداداً في الوطن العربي هي تلك التي كانت ترفع شعار محاربة الاستعمار والتدخلات الاجنبية، فخلف هذا الشعار كانت تشيّد برك الدم وتعقد حبال المشانق، وقد تبين أن هذا الشعار كان متهافتاً وأن الاستعمار قد ربض على كل مفاصل هذه الدول.

إن محاربة دعاة الاصلاح بسلاح العمالة للخارج أو الاندراج في مشروع أميركي لا يقصد به سوى تعطيل مسيرة الاصلاح، وهذا نذير شؤم ورسالة غير مباشرة الى الداخل بأن طريق الاصلاح مغلق الى حين، وأن النوايا ليست معقودة من أجل بدء قريب لتنفيذ وعود سابقة. فلو كانت الدولة جاهزة لمرحلة الاصلاح لأنجزت ما قررته في العام الماضي ببدء الانتخابات المحلية التي أصبح خبرها مرفوعاً، وكأن العائلة المالكة قد ارتدّت حتى على المنهجية الاصلاحية الجزئية والمتدرجة. فمنذ شهور والأمراء الكبار يتحاشون الحديث عن الاصلاح السياسي، أو يذكرونه بعبارات غامضة وفضفاضة، وهذا ينمّ عن توجّه رافض للخيار الاصلاحي، ثم جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير ليعزز هذا التوجه وليسبغ عليه معنى سياسياً وايديولوجياً.

ولكن، هل الموقف المناهض للدمقرطة على الطريقة الاميركية ينجي العائلة المالكة من مواجهة أزمتها الداخلية المتفاقمة، أو يسقط خيار الاصلاح الداخلي؟ بالطبع كلا، فالعرائض التي قدّمها التيار الاصلاحي الوطني كانت شديدة الوضوح في تشخيص أزمة الدولة، وفي مقترحات الحل، وأن الاصلاح الشامل والفوري وحده البديل الانجع لتسوية الأزمة. إن مشكلة العائلكة المالكة تكمن في أنها ترفض الاصلاح سواء كان محرّكه داخلياً أو خارجياً، فهي ترفضه في كل الاحوال. فقبل أن تعلن الادارة الاميركية عن مشروعيها: الشراكة الشرق أوسطية، والشرق الأوسط الكبير، كان دعاة الاصلاح يناشدون الدولة بوضع حد للتدهور في مسيرة المجتمع والدولة، والبدء ببرنامج اصلاحي شامل.

ولابد من التحذير من جنوح الدولة الى تبرير تعليق خيار الاصلاح بخطر المشروع الأميركي وأهدافه، لأن الاصلاح هو حاجة داخلية بالدرجة الأولى، وأن بإمكان الدولة احباط مفعول المشروع الاميركي من خلال استباقه بالاسراع في تنفيذ برنامجها الاصلاحي، لأن تأخيره سيوفر مبررات التدخل الخارجي.. والسؤال الآن الذي يجب على الدولة الاجابة عنه هو إذا كان الاصلاح مرفوضاً حين يأتي من الخارج، فهل ستبدأ بتحقيقه في الداخل، سيما وأن الاصلاح بات خياراً وطنياً شاملاً ومورد إجماع وطني عام؟ أم أنها ستقرر خوض المعركة التقليدية مع خصومها في الداخل بإستعارة الاسلحة البالية بوصم دعاة الاصلاح بالعمالة كما فعل الأمير نايف حين إتهم بعضهم بالعمالة لأميركا تشكيكاً في وطنيتهم، وأن تخويف بعضهم الآخر من السقوط في مطب الخيانة للوطن لأن الرئيس الأميركي أبدى استعداد إدارته لدعم دعاة الاصلاح في دول الشرق الأوسط؟. من المثير للسخرية أن يطلب من دعاة الاصلاح تقديم شهادة براءة لاثبات نزاهتهم ووطنيتهم، فيما يعفى الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط من ذنب العمالة!.

# الجمود ومشروعية الدولة المنتقصة

د. خالد الرشيد

توضح الآن أن شرعية الدولة القائمة على الدين بنسخته الوهابية في طريقه الى التقلص والتراجع. فرغم أن المنتمين الى السلفية ليسوا أكثرية في المملكة، مما يجعل المشروعية الدينية قليلة في الأصل أو ضعيفة، فإن أتباع التيار السلفي أنفسهم ناقمون على العائلة المالكة بقدر ما.

يمكن تقسيم موقف اتباع التيار السلفي الى ثلاثة اقسام: القسم الأول: العنفي وهو الذي اتخذ قراراً لا عودة عنه بتكفير الدولة ورموزها من أمراء العائلة المالكة، فالدولة عندهم ليست إسلامية، ولا يجب أن تكون سعودية، وهم لا يؤمنون بالحدود الدولية بين الدول، ويرون أن الوطنية نقيض الدين. هذا القسم ومن يؤيده من بين السلفيين سحب شرعيته التي منحها للنظام في العقود الماضية.

القسم الثاني: وهو القسم الرسمي، أي رجال المؤسسة الدينية من قضاة ومسؤولين ووزراء وكبار علماء. وهم الجناح المعتدل، الذي لا يرى الحكومة السعودية حكومة دينية، ولكنه لا يخرجها من الدين بالكليّة. ورغم أن تراث هذا القسم لا يختلف عن القسم العنفي، وبالتالي فإن حججه في موضوع الشرعية أي منحها للنظام ضعيفة، إلا أنه يحاول ومن خلال المقارنة بين السعودية كدولة مع الدول الأخرى في علاقتها مع الدين والتيار الديني، يحاول أن يشرعنها من خلال المقارنة فيظهر حسناتها. ومع هذا لا يخفي هذا القسم امتعاضه من بعض سياسات وممارسات رموز الحكم، خاصة في الآونة الأخيرة التي وجدت فيها الدولة نفسها ملزمة باتخاذ قرارات مصيرية (او هكذا يراها التيار السلفي الرسمي) مثل قرار دمج الرئاسة مع وزارة التربية والتعليم، وكقرار تعديل المناهج وحذف موضوعة الولاء والبراء وغيرها. المهم إن هذه الممارسات تزيد من قناعة التيار الرسمي بأن الدولة بدأت بالتنكّب عن مبادئها، وهم يحذرونها علناً من ذلك، بل ويهددون بحرب لا هوادة فيها، وأهم ما يشي بهذا الأمر العريضة التي وقعها ١٥٦ شخصاً من كبار التيار السلفي الرسمي مندين بتغيير المناهج. ولهذا فإن الشرعية ستكون منتقصة من جانبهم، أي أنها تنقص وتزيد حسب ممارسات الحكومة، وإن كان من الراجح لدى الكثير منهم بأن ليس من مصلحة التيار السلفي الرسمي مصادمة العائلة المالكة على قاعدة المكاسب والخسائر.

القسم الثالث: هو القسم السلفي الذي يسمي نفسه صحوياً أو وسطياً، فهذا القسم أكثر تسييساً وهو يدرك بأن النظام القائم يفتقد الشرعية الدينية كما الوطنية المؤسسة على الرضا والمشاركة الشعبيين. وهذا القسم يلتمس موقفاً وسطياً لا ينزع يداً عن طاعة من جهة، ولا يمنح شرعية كاملة للنظام، وهو يسير في الجملة باتجاه يحفظ للتيار موقعيته وريادته، (أو) يبحث عن إصلاح سياسي يخفف من تسلط العائلة المالكة ويكون للشعب دوراً في تقرير مستقبله.

أما علاقة الأطراف الدينية الأخرى في المملكة مع العائلة المالكة فليست قائمة في الأساس على (الولاء الديني) بمعنى أن العائلة المالكة لا تعترف بالمذاهب الأخرى وقد سبق لها ولاتزال الإساءة اليها، ومن جهة الأتباع (من الشيعة والإسماعيلية والصوفية) فإنهم في خضوعهم لنظام الحكم إنما يخضعون في الجملة لسلطان القوة، فلا توجد علاقة حب متبادلة، ولا منظومة حقوق حافظة لمصالح الطرفين، ولا ثقافة وطنية تؤسس للمساواة بين المواطنين وتقر حقوقهم الأولية، وتشرعن النظام وطنياً. وهؤلاء يرون أن انحياز النظام للتيار السلفي بسطوته وجبروته ودعمه بقوى الدولة وإمكاناتها قد سلب من النظام ولاءهم لهم، ويرون دعم الوهابية مقابل الآخرين معوقاً لشرعية النظام دينياً ووطنياً.

ذات الأمر يمكن تقريره فيما يتعلق بالتيارات السياسية اللبرالية عامة، فهي تنظر الى الدين بنسخته المحلية كأداة بيد السياسي لقمع الحريات والتغطية على الفساد. ويرى بأن التيار السلفي عقبة أمام الإصلاحات السياسية، وأن الحلف الديني السياسي أوقع البلاد فريسة منهجية احادية في كل الأبعاد السياسية والثقافية والإجتماعية. ولهذا فإن شرعية العائلة المالكة من وجهة النظر هذه مهددة بالإنقراض، ولا يحتملها الزمن، ولا يقبل بها المواطن. وهذا التيار الذي فشل في عقود سابقة في تغيير نظام الحكم جذرياً، قبل فيما يبدو وعلى مضض بمركزية العائلة المالكة في الحكم، شرط تطوير النظام السياسي على النحو الذي وجد في الكويت - على أقل تقدير. وبدون ذلك تبدو الدولة والعائلة المالكة نفسها مهددتان بالزوال، بالنظر الى الظروف السياسية الإقليمية والمحلية.

إزاء هذه المعضلة كيف توفر الدولة شرعيتها. وكيف تشرعن الحكومة (العائلة المالكة) نفسها؟

الهروب من الإصلاحات أو الجمود عند أبوابها لا يكسب النظام مشروعية إضافية دينية أو وطنية، بل يفترض أن يزداد التناقص، وتصبح المسائل التي اخذت بتلقائية على أنها صحيحة موضع شك. ومن ذلك الشرعية التاريخية لحكم آل سعود، أو شرعية الإنجاز المادي الآخذ بالتدهور بسبب انفراط الوضع الإقتصادي وبلوغه حدوداً عليا من التأزم.

ما نراه اليوم من صانعي القرار مجرد وقوف في وسط الطريق، فليس هناك نية للعودة الى المشروعية الدينية عبر بذل المزيد من الصلاحيات والإمتيازات للتيار السلفي، ولا توجد في الوقت نفسه نيّة وإرادة صادقة باتجاه الإصلاحات الوطنية التي يمكن من خلالها هيكلة شرعية النظام والدولة المختلين. والجمود اليوم، ليس قراراً ملكياً، بل نتاج حيرة وخوف. إنه وقوف التائه العاجز عن اتخاذ القرار. فالمضي الى الأمام مكلف ومخيف في بعض الأحيان، والإرتداد الى الخلف مكلف ومخيف وربما غير ممكن أيضاً.

لقد دخلت الدولة السعودية مرحلة الجمود، بل هي لم تبرحها منذ زمن، ولكنها اليوم تواجه ضغوطاً للخروج من الثلاجة ولكن صانع القرار يأبى ذلك، خوفاً من الضوء والشمس. وبهذه الطريقة تترك الأمور لعوامل الطبيعة وسنن الكون لتقوم بحسم الخيارات: فإما طامة كبرى لا تبقي ولا تذر تذهب بالعائلة والدولة معا، وإما انفراج يعيد الأمل للملايين من المواطنين الذين يعيشون انتكاسة في حياتهم منذ نحو عقدين من الزمان.

## عريضة جديدة رفعت لولي العهد تطالب بالإصلاحات

# معاً على طريق الإصلاحات

**تقدم أكثر من تسعمائة ناشط سياسي ومهتم بالشأن العام بعريضة جديدة تطالب ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بتفعيل توصيات مركز الحوار الوطني في جلسته الأخيرة التي عقدت في ديسمبر الماضي بمكة المكرمة والمطالبة بتغييرات هيكلية في بنية الدولة وعلاقاتها مع مواطنيها، والتي تضمنت إقرار المشاركة الشعبية في انتخابات حرة لمجالس الشورى والمناطق، وحرية التعبير بما فيها تشكيل الجمعيات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك فصل السلطات الثلاث، وغير ذلك من المطالب التي أشارت اليها وثيقة (الرؤية) وهي الوثيقة الأولى والأم لكل العرائض التالية.**

**العريضة الجديدة لم تأتِ بجديد من حيث المطالب، وإنما جاءت الى مفصل مهم وهو المطالبة بتحديد توقيت وأجندة للتغيير المنتظر والذي يقول المسؤولون السعوديون انهم سيقومون به دونما تحديد تواريخ لتطبيق ما يقال أنهم يؤمنون به أو ماضون في طريقه من إصلاحات.**

**المسألة الأخرى اللافتة في العريضة الجديدة، هو كثرة الموقعين عليها وتنوعهم، فعدد النساء كبير هذه المرة، وكذلك دخلت شرائح اجتماعية كانت مستثناة او متجاهلة، مثل الطلبة وصغار الموظفين وغيرهم. باختصار إنها عريضة جمعت لأول مرة بين النخبة والطبقات الشعبية الدنيا، فتوحدت ارادة الجميع حول أهمية الإصلاح السياسي وضرورة البدء بتنفيذه وفق تواريخ محددة.**

**فيما يلي نص العريضة الجديدة والمؤرخة في يوم السبت ٢١ فبراير ٢٠٠٤، الموافق للأول من محرم ١٤٢٥هـ.**

---

بسم الله الرحمن الرحيم

**معاً على طريق الإصلاح**

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني يحفظكم الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

نحن الموقعين أدناه من المهتمين بالشأن العام، إذ استقبلنا كلمة سموكم الكريم في الثاني والعشرين من ذي القعدة ١٤٢٤هـ فإننا نلمس بارتياح شديد تبني سموكم الصريح والصادق للإصلاح في بلادنا، وتأكيدكم على حتمية بلوغه بأكمل وجه في المستقبل لبناء دولة عصرية متقدمة.

إن تأكيد سموكم أن (الدولة ماضية في انتهاج الإصلاح) وأنه (لن يسمح لأحد أن يقف في وجهه)، وان الحوار في المجتمع السعودي مفتوح للجميع، وأنه لن يتم (التعرض لحرية الرأي) بمكروه، كل ذلك يبعث فينا الشعور بالثقة بأن الإصلاح المدروس عندما يقترن بالإعلان عن الالتزام ببرنامج عمل واضح، يحدد طبيعة الإصلاح وأولوياته، هو بالتأكيد الطريق الذي ينبغي السير فيه نحو الهدف الذي نشارك سموكم الكريم التطلع إليه.

إننا ننظر بكل التقدير والاحترام لاجتماع سموكم الكريم بالموقعين على وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، وتقبلكم لكافة الخطابات المطلبية الأخرى التي رفعها المواطنون من مختلف الشرائح الاجتماعية والمناطق من الرجال والنساء، كما نرى إن إطلاق سموكم الكريم فكرة الحوار الوطني، وتأسيس مركز الملك عبد العزيز لهذا الهدف، كان خطوة مهمة على طريق توطين الحوار بين مختلف الفعاليات الدينية والفكرية والثقافية في بلادنا، وجعله منهجاً ثابتاً في الحياة السعودية العامة. ولقد تمكن اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري، بتوجيهات ودعم سموكم، وبالمساهمة الإيجابية من الإخوة والأخوات المشاركين والمنظمين، من الخروج بتوصيات هامة نجد فيها مدخلاً للإصلاح الشامل، ولذلك نعلن تأييدنا ودعمنا لها.

إننا واثقون أن الشروع في تحويل هذه التوصيات إلى واقع عملي ملموس وفق جدول زمني محدد حسب درجة الأهمية متمثلة في: تسريع عملية الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية، وانتخاب مجلس الشورى والمناطق، وتأسيس النقابات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وتطوير وسائل الاتصال بين الحكومة والمواطنين، والفصل بين السلطات الثلاث، وضبط الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام، وتجديد الخطاب الديني، وترسيخ ثقافة الحوار والتسامح ومحاربة التطرف، وتطوير مناهج التعليم وتوسيع المعرفة العلمية، وضمان حرية التفكير والتعبير، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، وتحرير الشباب من هيمنة الغلو والتطرف، ومراعاة واحترام التنوع الفكري والمذهبي، كل هذا سوف يسهم في دفع عملية الإصلاح إلى الأمام ويقربنا من الغاية المنشودة.

إننا يا صاحب السمو نتفهم ونقدر حرصكم على إنجاح الإصلاح والإنتباه إلى كل ما من شأنه عرقلته. مؤكدين لكم دعمنا ومساندتنا لهذا المشروع، واستعدادنا للمساهمة بالرأي والمشورة وبالعمل على إنجاحه.

وفي الختام، نسأل العلي القدير أن يحفظكم ويمدكم بعونه، وأن يسدد خطاكم للسير بوطننا على طريق التقدم والازدهار.

**السبت غرة محرم ١٤٢٥هـ، الموافق ٢١ فبراير ٢٠٠٤م.**

**الموقعون**

١ ابتسام جنه/ إدارية. ٢ السيد طاهر جعفر الشميمي/ رجل دين. ٣ الشيخ محمد عبد الله العجاج/ رجل دين. ٤ الشيخ موسي عبد الهادي بوخمسين/ عالم دين وكاتب. ٥ العنود محمد الشماسي/ موظفة أهلية. ٦ الهنوف الماجد/ ربة منزل. ٧ انوار هاشم الحسن/ أخصائية إجتماعية. ٨ آسيا هاشم السادة/ معلمة. ٩ آمنة البراهيم/ إدارية. ١٠ أ . د . يوسف العجاجي/ أكاديمي. ١١ أ. د منصور الحازمي/ عضو مجلس شورى وكاتب. ١٢ أحمد الحبابي/ موظف أهلي. ١٣ أحمد العبد اللطيف/ موظف. ١٤ أحمد الفرج/ موظف. ١٥ أحمد الملا/ كاتب وشاعر. ١٦ أحمد باقر النمر/ موظف. ١٧ د.أحمد بن عبد العزيز العويس/ أستاذ جامعي. ١٨ أحمد تركي آل صعب/ شيخ قبيلة. ١٩ أحمد ثابت عسيري/ محامي. ٢٠ أحمد حسن عبد الله العجاج/ طالب جامعي. ٢١ أحمد حسن مرهون/ رجل أعمال. ٢٢ أحمد حسن معلم/ متقاعد. ٢٣ أحمد حسين آل مسلم/ طالب جامعي. ٢٤ أحمد دخيل القرشي/ موظف سابك. ٢٥ أحمد عائل فقيهي/ كاتب وشاعر. ٢٦ أحمد عبد الرحيم الطولي/ رجل أعمال. ٢٧ أحمد عبد الله الصالح الرشيد/ موظف أهلي. ٢٨ أحمد عبد الله غاشي/ أرامكو. ٢٩ أحمد عدنان/ صحفي وكاتب. ٣٠ أحمد علي الشخص/ موظف خاص. ٣١ أحمد علي العوامي/ موظف أهلي. ٣٢ أحمد علي الموسي/ موظف. ٣٣ أحمد علي ياسين آل هتيله/ موظف. ٣٤ أحمد عواد الدهام/ موظف. ٣٥ أحمد علي أحمد المقرن/ طالب جامعي. ٣٦ أحمد محمد عبد الباقي/ موظف. ٣٧ أحمد مرتضي الحسن/ متقاعد. ٣٨ أحمد موسي الحسن/ موظف. ٣٩ أحمد موسي النشمي/ موظف أهلي. ٤٠ أروى الماجد/ طالبة. ٤١ أسحاق الشيخ يعقوب/كاتب

٤٢ أسعد علي عبد الله النمر/ كاتب وباحث. ٤٣ أسماء ابراهيم المحمد/ صحفية. ٤٤ أسماء الصواري/ موظفة. ٤٥ أشرف حسين العجاج/ موظف أهلي. ٤٦ أشرف سلمان أحمد المرهون/موظف أهلي. ٤٧ أمل علي عبد الله العيسى/ معلمة. ٤٨ أمير موسي بوخمسين/ موظف. ٤٩ أميرة احمد صالح الجنوبي/ موظفة. ٥٠ أميرة كاظم القصاب/ ربة منزل. ٥١ أميمة جواد أبو حليقة/ موظفة. ٥٢ أمين حسين شرف الساده/ مهندس. ٥٣ أنور باقر الخنيزي/ موظف. ٥٤ أيمن علي العوامي/ مهندس معلومات. ٥٥ إبتسام سعيد العوامي/ معلمة. ٥٦ إبراهيم الجديعان/ أعمال حرة. ٥٧ إبراهيم الحميدان/ روائي. ٥٨ إبراهيم الهجرس/ موظف. ٥٩ إبراهيم حسن القطان/ تاجر. ٦٠ إبراهيم فهيد العقل/ موظف أهلي. ٦١ إبراهيم محمد شحبي/ كاتب وشاعر. ٦٣ إسحق عبد الله الشلاش/ متقاعد. ٦٤ إسلام الشيخ/ كمبيوتر. ٦٥ إسماعيل إبراهيم سجيني/ وكيل وزارة ا التخطيط المساعد الاسبق. ٦٦ باسل سعيد الخنيزي/ موظف. ٦٧ باقر الشماسي/ متقاعد. ٦٨ باقر علي الدبيسي/ موظف أهلي. ٦٩ بدر الخليوي/ موظف. ٧٠ بدر الذواد/ موظف. ٧١ بدر علي المغلق/ محلل نظم. ٧٢ بدر محمد الجويهر/ صيدلى. ٧٣ برفسور. سعود سجيني/ أكاديمي. ٧٤ برير محمد سياق/ طالب جامعي. ٧٥ بشرى محمد الساده/ معلمة. ٧٦ بشري بشير البندر/ ربة منزل. ٧٧ بشير أحمد البحراني/ كاتب ومؤلف. ٧٨ بندر صالح العتيبي/ موظف أهلي. ٧٩ بيان عبد الله العبد الباقي/ طالبة جامعية. ٨٠ بيان عبد الله آل إبراهيم/ موظف. ٨١ تركي بن جعمل اليامي/ جامعي. ٨٢ تركي جار الله حمد آل هجار/ مهندس. ٨٣ تركي ظافر حمد جار الله/ طالب جامعي. ٨٤ توفيق أحمد القرقوش/ موظف أهلي. ٨٥ توفيق جابر العامر/داعية ـ إمام مسجد. ٨٦ ثامر مهدي/ شاعر. ٨٧ جابر أحمد الداؤود/ موظف. ٨٨ جابر بن مانع يحي آل نصيب/ فني. ٨٩ جار الله مانع علي قريظه/ مهندس. ٩٠ جارالله مسفر آل مطلق/ موظف. ٩١ جعفر النجراني/ صحفي. ٩٢ جعفر النصر/ ناشط فى الشأن العام. ٩٣ جعفر أحمد الصفواني/ رجل أعمال. ٩٤ جعفر تحيفه/ موظف. ٩٥ جعفر محمد السبيتي/ موظف أهلي. ٩٦ جعفر محمد دخيل/ موظف. ٩٧ جلوي بن حسن محمد اليامي/ موظف. ٩٨ جمال جميل أبو عتيق/ مهندس. ٩٩ جمال عبد الله بو حليقة/ موظف. ١٠٠ جميل محمد فارسي/ رجل أعمال وكاتب. ١٠١ جميلة العيد/ ربة منزل. ١٠٢ جواد ابراهيم الهلال/ متقاعد. ١٠٣ جواد أبو حليقة/ رجل أعمال. ١٠٤ جواد حسن الامير/ موظف في الهيئة الملكية. ١٠٥ جواد شرف هاشم المير/ موظف. ١٠٦ حاتم صالح العوامي/ موظف أهلي. ١٠٧ حبيب احمد محمود/ صحفى وشاعر. ١٠٨ حبيب الشلاش/ موظف. ١٠٩ حبيب حسن الصفواني/ موظف أهلي. ١١٠ حبيب حسن الطويل/ طبيب بيطري. ١١١ حبيب عبد المحسن مرهون/ متقاعد. ١١٢ حبيب على الحسن/ متقاعد. ١١٣ حبيب محمد آل رهين/ موظف حكومي. ١١٤ حزاب السعدون/ أكاديمي. ١١٥ حسن محمد آل عامر/ صحفي. ١١٦ حسن المصطفى/ صحفي وكاتب. ١١٧ حسن أحمد البن شيخ/ مصرفي. ١١٨ حسن أحمد العبد الباقي/ متقاعد. ١١٩ حسن أحمد الغزال/ مهندس. ١٢٠ حسن بن عبد الله الحايك/ موظف أهلي. ١٢١ حسن حسين الخرس/ معلم. ١٢٢ حسن سلمان العوامي/ أرامكو. ١٢٣ حسن عبد الكريم الحنابي/ متقاعد. ١٢٤ حسن عبد الكريم قريش/ موظف. ١٢٥ حسن عبد الله آل الشيخ/ موظف. ١٢٦ حسن عبد الله محمد العجاج/ متقاعد. ١٢٧ حسن عبد الله محمد المحسن/ متقاعد. ١٢٨ حسن عبد الهادي بو خمسين/ معلم ـ كاتب. ١٢٩ حسن علي المحسن/ موظف. ١٣٠ حسن علي محمد المزنعي/ وزارة الزراعة. ١٣١ حسن فرحان المالكي/ كاتب وباحث. ١٣٢ حسن محمد البقشي/ تاجر. ١٣٣ حسن محمد الصادق/ تاجر. ١٣٤ حسن محمد آل ابراهيم/ أرامكو. ١٣٥ حسن مهدي آل سالم/ موظف. ١٣٦ حسن مكي الخويلدي/ رجل دين. ١٣٧ حسناء بشير البندر/ ربة منزل. ١٣٨ حسين أبو قور/ موظف أهلي. ١٣٩ حسين أحمد الزنادي/ موظف. ١٤٠ حسين بن عبد الله آل داوود/ فلاح. ١٤١ حسين حسن آل ابراهيم/ متقاعد. ١٤٢ حسين رمضان القرشي/ ناشط اجتماعي. ١٤٣ حسين زيد آل زيد/ فني طيران. ١٤٤ حسين صالح الزبيدي/ موظف. ١٤٥ حسين صالح آل سالم/ مهندس. ١٤٦ حسين عبد الله الحي/ تاجر. ١٤٧ حسين عبد الله آل ديك/ موظف أهلي. ١٤٨ حسين علوي السادة/ متقاعد. ١٤٩ حسين علوي هاشم العلوي/ متقاعد. ١٥٠ حسين على العوامي/ صحفي. ١٥١ حسين علي البقشي/ رجل قانون. ١٥٢ حسين علي الحجاج/ طالب. ١٥٣ حسين علي الدبيسي/ موظف أهلي. ١٥٤ حسين علي العبد الباقي/ أرامكو. ١٥٥ حسين علي آل رهين/ طالب جامعي. ١٥٦ حسين علي آل قوزي/ موظف. ١٥٧ حسين علي آل هاني/ طالب جامعي. ١٥٨ حسين علي أبو سرير/ موظف. ١٥٩ حسين مالك المسلم/ طالب جامعي. ١٦٠ حسين مانع آل حزية بالحارث/ صحفي. ١٦١ حسين محمد آل قاسم/ موظف أهلي. ١٦٢ حسين محمد علي العبد الباقي/ متسبب. ١٦٣ حسين محمد فاران/ رجل أعمال. ١٦٤ حسين مكي المبيوق/ موظف أهلي. ١٦٥ حسين منصور الحرز/ شاعر. ١٦٦ حسين مهدي برمان بالحارث/ موظف. ١٦٧ حسين ناجي الصقور/ موظف أهلي. ١٦٨ حسين هاشم الساده/ أرامكو. ١٦٩ حسين هاشم محمد الساده/ متقاعد. ١٧٠ حصة عبد الله العزاز/ أخصائية إجتماعية. ١٧١ حصه

محمد الشيخ/ مشرفة تربوية. ١٧٢ حمد ابرهيم الباهلي/ كاتب. ١٧٣ حمد الحمدان/ كاتب. ١٧٤ حمد النعيم/ أكاديمي سابق. ١٧٥ حمد بن جبر العنزي/ موظف أهلي. ١٧٦ حمد بن فرج بن حمد آل منجم/ برنامج التوازن الإقتصادي. ١٧٧ حمد حسن حسين أبو ساق/ رجل أعمال. ١٧٨ حمد صالح يحي اليامي/ موظف. ١٧٩ حمد مانع سران أبو ساق/ متسبب. ١٨٠ حمد محمد العبدلي/ مصور. ١٨١ حمد محمد حسن آل سالم/ متقاعد. ١٨٢ حمد يحي مانع أبو ساق/ معلم. ١٨٣ حمدان زيد الشمري/ مدير اتصالات. ١٨٤ حميد محمد الحميد/ موظف أهلي. ١٨٥ حنان ذاكر آل حبيل/ طالبة جامعية. ١٨٦ حيدر السلطان/ طالب. ١٨٧ حيدر أبو حليقة/ طالب. ١٨٨ حيدر علي آل سليمان/ موظف أهلي. ١٨٩ حيدر علي أسعد/ تاجر. ١٩٠ د.خالد الدخيل/ كاتب وأكاديمي. ١٩١ خالد الدمينى الغامدي/ طالب. ١٩٢ خالد اليامي/ أعلامي. ١٩٣ خالد أحمد آل عاشور/ مترجم. ١٩٤ خالد أحمد حسن اليامي/م/ أرامكو. ١٩٥ خالد بن علي بن قوير/ طالب جامعي. ١٩٦ خالد بن علي سالم اليامي/ موظف. ١٩٧ خالد حسين النجراني/ موظف. ١٩٨ خالد حسين آل داؤود/ موظف. ١٩٩ خالد حسين حمد أبو ساق/ مهندس زراعي. ٢٠٠ خالد داوود كشغري/ مهندس. ٢٠١ خالد سعيد الناجي/ مهندس. ٢٠٢ خالد صالح الشثري/ رجل أعمال وكاتب. ٢٠٣ خالد عبد الله الكويليت/ موظف أهلي. ٢٠٤ خالد الغنامي/ معلم وكاتب. ٢٠٥ خالد محمد البليهي/ رجال أعمال. ٢٠٦ خالد محمد الجنيد/ موظف. ٢٠٧ خالد محمد الحصان/ رجل أعمال. ٢٠٨ خالد محمد آل ميقات/ موظف أهلي. ٢٠٩ خضر على إبراهيم/ مهندس. ٢١٠ خضر علي عبد الله غاشي/ مدرس. ٢١١ خلود صالح الصالح/ موظفة. ٢١٢ خلود محمد القويز/ معلمة. ٢١٣ خليفة مفضي المسعر/ موظف. ٢١٤ خميس شمسان أحمد النعيمي/ موظف أهلي. ٢١٥ د . بكر أحمد حسن/ أكاديمي. ٢١٦ د . ناصر عبد الهادي بوخمسين/ طبيب. ٢١٧ د . ندى بكر البكر/ طبيبة أسنان. ٢١٨ د . يوسف مكي/ كاتب وباحث. ٢١٩ د. ابراهيم البعيز/ أكاديمي. ٢٢٠ د. أحمد معتوق الشبعان/ أكاديمي. ٢٢١ د. أمير محمد العلوان/ موظف. ٢٢٢ د. إبراهيم حسين الشبيث/ موظف ـ كاتب. ٢٢٣ د. إشراق سلمان الحباس/ طبيبة. ٢٢٤ د. باسم عبد الله عالِم/ محام ومستشار قانوني. ٢٢٥ د. تيسير باقر الخنيزي/ اكاديمي. ٢٢٦ د. جاسر عبد الله الحريش/ طبيب إستشاري. ٢٢٧ د. حسناء القنيعر/ كاتبة وأكاديمية. ٢٢٨ د. حمد بن عبد الرحمن الكنهل/ أكاديمي. ٢٢٩ د. خالد حسين البياري/ أكاديمي. ٢٣٠ د. سالم ناصر آل قظيع/ مستشار إقتصادي. ٢٣١ د. سامي عنقاوي/ أكاديمي. ٢٣٢ د. سعود الرحيلي/ أكاديمي. ٢٣٣ د. شكري حسن السنان/ طبيب. ٢٣٤ د. عبد الخالق آل عبد الحي/ أستاذ جامعي. ٢٣٥ د. عبد الرحمن الشملان/ أكاديمي. ٢٣٦ د. عبد الرحمن سليمان الحبيب/ كاتب وباحث. ٢٣٧ د. عبد الرحمن سليمان الصوينع/ عالم أبحاث. ٢٣٨ د. عبد العزيز عبد الله الدخيل/ أستاذ جامعي. ٢٣٩ د. عبد العزيز محمد الدخيل/ مستشار مالي ورجل أعمال. ٢٤٠ د. عبد اللطيف الحميدان/ أكاديمي. ٢٤١ د. عبد الله الشبل/ أكاديمي متقاعد. ٢٤٢ د. عبد الله المدهري/ أكاديمي. ٢٤٣ د. عبد الله المعيقل/ أكاديمي ـ كاتب. ٢٤٤ د. عبد المحسن هلال/ أكاديمي وكاتب. ٢٤٥ د. عبد الهادي حسن العوامي/ طبيب. ٢٤٦ د. علي الخشيبان/ تربوي وأعلامي. ٢٤٧ د. علي السلطان/ أكاديمي. ٢٤٨ د. علي أحمد العيثان/ طبيب. ٢٤٩ د. غالب عبد المحسن الفرج/ طبيب. ٢٥٠ د. فؤاد سعيد الناجي/ طيب. ٢٥١ د. فاتن أمين شاكر/ أكاديمية وكاتبة. ٢٥٢ د. فرج سالم آل منجم/ مدرب أكاديمي. ٢٥٣ د. فوزية بكر البكر/ أستاذ مشارك. ٢٥٤ د. ليلي عبد الكريم الجهيمان/ أستاذ مساعد. ٢٥٥ د. مأمون عبد الله المنيف/ موظف أهلي. ٢٥٦ د. محمد الرصيص/ أكاديمي. ٢٥٧ د. محمد القريني/ أكاديمي. ٢٥٨ د. محمد حسن السنان/ طبيب. ٢٥٩ د. محمد حسين آل عسكر/ موظف. ٢٦٠ د. محمد مهدي الخنيزي/ إستاذ مساعد. ٢٦١ د. مرضية البرديسي/ أستاذ مساعد. ٢٦٢ د. مسفر يوسف الجريب/ موظف. ٢٦٣ د. معجب سعيد الزهراني/ أكاديمي. ٢٦٤ د. منيره الناهض/ أستاذ مساعد. ٢٦٥ د. مها عبد الله المنيف/ طبيبة أطفال. ٢٦٦ د. موافق الرويلي/ أكاديمي. ٢٦٧ د. ناصر الملحم/ تربوي. ٢٦٨ د. أميره كشغري/ أكاديمية وكاتبة. ٢٦٩ د. سعد عبد الله الزهراني/ خبير تربوي. ٢٧٠ د. عبد الرحمن الوايلي/ أكاديمي. ٢٧١ د. عبد الرحمن عبد الله الشميري/ أكاديمي. ٢٧٢ د. عبد رب الامير عبد الله آل السيف/ طبيب. ٢٧٣ د. فائقة محمد بدر/ أكاديمية. ٢٧٤ د. فوزية عبدالله ابو خالد/ أكاديمية وكاتبة وشاعرة. ٢٧٥ د. ندى القطان/ طبيبة. ٢٧٦ دانيال عبد الله آل صلاح/ مصرفي. ٢٧٧ دغش بشير الشمري/ موظف ـ سابك. ٢٧٨ دلال سعيد العوامي/ ربة بيت. ٢٧٩ ذاكر علي ال حبيل/ موظف أهلي. ٢٨٠ رائد علي أحمد بو صالح/ موظف. ٢٨١ رائد محمد السنان/ موظف. ٢٨٢ راشد بن حمد آل منجم/ موظف. ٢٨٣ راشد مهدي القطامي آل زمانان/ موظف. ٢٨٤ راكان عبد الرحمن الرميح/ طالب جامعي. ٢٨٥ رايد بن حسن سالم مرعي/ موظف. ٢٨٦ رايد علي حسن اليامي/ موظف. ٢٨٧ ربيع عيسي الريس/ مستشار قانوني. ٢٨٨ رشا عامر الهوشان/ سيدة أعمال. ٢٨٩ رضا الزاير/ رجل أعمال. ٢٩٠ رضا أسعد الشاخوري/ طالب جامعي. ٢٩١ رضبة محمد العباد/ معلمة. ٢٩٢ رنا عبد العزيز الجربوع/ موظفة أهلية. ٢٩٣ رياض محمد باقر بوخمسين/ رجل أعمال. ٢٩٤ ريم عبد الرزاق هجرس/ اخصائية طبية. ٢٩٥ ريم محمد الرشيد/ سيدة أعمال. ٢٩٦ زكريا سعيد الشبر/ أعمال حرة. ٢٩٧ زكريا علي محمد المزين/ موظف أهلي. ٢٩٨ زكي أبو السعود/ مصرفي. ٢٩٩ زكي أحمد الجبران/ موظف. ٣٠٠ زكي حسن العبد الجبار/ محلل نظم. ٣٠١ زكي سعيد العوامي/ متقاعد. ٣٠٢ زكي صالح المسلم/ موظف أهلي. ٣٠٣ زكي علي آل صالح/ مدرس. ٣٠٤ زكية سعيد العوامي/ موظفة. ٣٠٥ زكية هاشم السادة/ ربة منزل. ٣٠٦ زهير عبد الله أبو شاهين/ موظف. ٣٠٧ زيد حسين آل قريشه/ منسق إداري. ٣٠٨ ساره هادي العجمي/ طالبة. ٣٠٩ سالم بن علي سالم آل مستنير/ موظف أهلي. ٣١٠ سالم بن مبارك الفاضل/ محامي ومستشار قانوني. ٣١١ سالم حسين حندود بالحارث/ معلم. ٣١٢ سالم حمد كاشر آل سليمان/ رجل أعمال. ٣١٣ سالم ظافر آل بحري/ ضابط متقاعد. ٣١٤ سالم محمد مرعي اليامي/ موظف أهلي. ٣١٥ سالم محمد دواس آل منصور/ أعمال حرة. ٣١٦ سالم مهدي آل شيبان/ موظف أهلي. ٣١٧ سامر ناهض الصوراني/ طالب جامعي. ٣١٨ سامي أحمد محمد بو خمسين/ كاتب. ٣١٩ سامي عبد الحميد الحسن/ موظف. ٣٢٠ سالم محمد مبارك آل مسعد/ أعمال حرة. ٣٢١ سامي محمد العوامي/ طالب جامعي. ٣٢٢ سامي محمد المرهون/ أعمال حرة. ٣٢٣ سامي ناصر مرعي اليامي/ أعمال حره. ٣٢٤ سجاد علي آل غاشي/ طالب. ٣٢٥ سعد العقيل موظف. ٣٢٦ سعد الكنهل/ ناشط فى الشأن العام. ٣٢٧ سعد حسين ظافر آل مهري/ معلم. ٣٢٨ سعد عبد العز يز العيدان/ موظف. ٣٢٩ سعد محمد مبارك آل ذيبان/ أعمال حرة. ٣٣٠ سعد ناصر الفردان/ محرر صحفي. ٣٣١ سعدي محمد العنزي/ موظف. ٣٣٢ سعود الجراد/ كاتب وقاص. ٣٣٣ سعود

السياري/ متقاعد. ٣٣٤ سعود صالح آل شيبان/ رجل أعمال. ٣٣٥ سعود عبد الله العوامي/ موظف. ٣٣٦ سعود علي آل سعيد/ موظف. ٣٣٧ سعود محمد فاران/ رجل أعمال. ٣٣٨ سعود منصور آل الحارث/ موظف. ٣٣٩ سعيد الجاروف/ ناشط فى الشأن العام. ٣٤٠ سعيد بن حمد فهد آل مرضي/ متقاعد. ٣٤١ سعيد حسين خجيمي آل سليمان/ معلم. ٣٤٢ سعيد سلمان العوامي/ متقاعد. ٣٤٣ سعيد سيف العماني/ رجل أعمال. ٣٤٤ سعيد عبد الله الخرس/ مهندس. ٣٤٥ سعيد عبد المحسن المرهون/ متقاعد. ٣٤٦ سعيد علي المغلّق/ موظف. ٣٤٧ سعيد علي حسين آل صالح/ متقاعد. ٣٤٨ سعيد علي مدران آل الباطحين/ معلم. ٣٤٩ سعيد علي مهدي آل محمد/ أرامكو متقاعد. ٣٥٠ سعيد ماجد الشبّر/ متقاعد. ٣٥١ سعيد محمد الدرازي/ متقاعد. ٣٥٢ سعيد محمد بو زيد/ متقاعد. ٣٥٣ سلطان فهد الشمري/ موظف. ٣٥٤ سلطان مسفر العجمي/ موظف. ٣٥٥ سلمان حسين الساده/ متقاعد. ٣٥٦ سلمان محمد كاظم/ متقاعد. ٣٥٧ سلمى سلمان الناصر/ ربة بيت. ٣٥٨ سلوى منصور ابو السعود/ معلمة. ٣٥٩ سليمان السياري/ رجل أعمال. ٣٦٠ سليمان عبيد العنيزي/ موظف. ٣٦١ سمير صالح العوامي/ أرامكو. ٣٦٢ سوسن أحمد الحميدان/ موظفة. ٣٦٣ سيد علي يوسف الساده/ متقاعد. ٣٦٤ شاكر الشيخ/ كاتب. ٣٦٥ شاكر مهدي آل سعيد/ موظف أهلي. ٣٦٦ شكري أحمد عاشور/ موظف. ٣٦٧ شمسه حسين آل زيد/ اخصائية اجتماعية. ٣٦٨ شيخة الثقفي/ موظفة. ٣٦٩ صادق ياسين الرمضان/ رجل أعمال. ٣٧٠ صالح ابراهيم الصويان/ متقاعد. ٣٧١ صالح ابو حنية/ مدير جمعية الفنون بالدمام السابق. ٣٧٢ صالح العلياني/ مسرحي. ٣٧٣ صالح بن حمد مهدي آل مهذل/ جامعي. ٣٧٤ صالح بن سعيد آل مريح/ رجل أعمال. ٣٧٥ صالح بن محمد القشانين/ صحفي. ٣٧٦ صالح سالم بطنين الصقور/ معلم. ٣٧٧ صالح عبد الرحمن الصالح/ أديب وشاعر. ٣٧٨ صالح عبد الله الأشقر/ كاتب. ٣٧٩ صالح عبد الله الدوخي/ معلم. ٣٨٠ صالح عبد الله المسلم/ متقاعد. ٣٨١ صالح عبد الهادي البقشي/ مهندس. ٣٨٢ صالح على الخراز/ موظف ارامكو. ٣٨٣ صالح علي عامر آل سالم/ ناشط اجتماعي. ٣٨٤ صالح عوض موسي/ قطاع خاص. ٣٨٥ صالح مانع المحامض اليامي/ مهندس. ٣٨٦ صالح مانع علي قريظه/ مهندس. ٣٨٧ صالح مبارك هادي آل شهي/ معلم. ٣٨٨ صالح محمد الخليفة/ مهندس. ٣٨٩ صالح محمد الفريحي/ موظف. ٣٩٠ صالح محمد اليامي/ طالب جامعي. ٣٩١ صالح محمد آل ابراهيم/ مهندس. ٣٩٢ صالح محمد صالح الصفار/ موظف. ٣٩٣ صالح محمد صالح آل شهي/ رجل أعمال. ٣٩٤ صلاح محمد الزوري/ موظف أهلي. ٣٩٥ ضويه سلمان الناصر/ موظفة. ٣٩٦ طارق بن علي اليامي/ موظف أهلي. ٣٩٧ طارق يوسف المهيني/ محاسب. ٣٩٨ طالب ضياء العوامي/ متقاعد. ٣٩٩ طالع يونس آل مرهون/ موظف. ٤٠٠ طاهرة حسين محمد العبد الباقي/ موظفة. ٤٠١ طفول حسين العقبي/ موظفة. ٤٠٢ طلال صلاح الأحمدي/ محامي. ٤٠٣ ظافر حمد قريظه/ موظف. ٤٠٤ ظافر سالم العجمي/ فني طائرات. ٤٠٥ ظافر سالم المهيران الصقور/ رجل أعمال. ٤٠٦ ظافر مانع علي قريظه/ موظف بنكي. ٤٠٧ عائش محمد السدران/ رجل أعمال. ٤٠٨ عائشة العبد اللطيف/ موظفة. ٤٠٩ عائشة عبد الله الشيخ/ معلمة. ٤١٠ عادل ابراهيم الصفواني/ موظف أهلي. ٤١١ عادل احمد الصادق/ صحفي. ٤١٢ عادل الحبيب/ موظف أهلي. ٤١٣ عادل الدميني الغامدي/ طالب جامعي. ٤١٤ عادل حسن ابراهيم/ القاعدة البحرية. ٤١٥ عادل سلمان الناصر/ موظف. ٤١٦ عادل عبد الكريم آل متروك/ موظف. ٤١٧ عادل مهدي الجشي/ اخصائي نظم. ٤١٨ عاصم محمد الشماسي/ موظف أهلي. ٤١٩ عباس حسن البوراني/ متسبب. ٤٢٠ عباس حسين الرهين/ موظف. ٤٢١ عباس حسين علوي/ طالب جامعي. ٤٢٢ عباس طاهر العايش/ عسكري. ٤٢٣ عباس مرتضى الحسن/ متقاعد. ٤٢٤ عبد الإله حسين العبد الباقي/ موظف. ٤٢٥ عبد الإله عبد الله العجاج/ موظف أهلي. ٤٢٦ عبد الجبار عبد الكريم اليحيا/ فنان تشكيلي. ٤٢٧ عبد الجليل عيسى القصاب/ متقاعد. ٤٢٨ عبد الحسين عبد الكريم الشيخ/ موظف. ٤٢٩ عبد الحميد هادي اليامي/ مهندس. ٤٣٠ عبد الرؤوف عبد الكريم قريش/ موظف. ٤٣١ عبد الرحمن الثميري/ أعمال حره. ٤٣٢ عبد الرحمن الربيش/ مهندس. ٤٣٣ عبد الرحمن العريفي/ موظف. ٤٣٤ عبد الرحمن عبد الرحمن الهقاص/ أكاديمي. ٤٣٥ عبد الرحمن عبد العزيز الحصيني/ موظف أهلي. ٤٣٦ عبد الرحمن علي العلولا/موظف أهلي. ٤٣٧ عبد الرحمن فرج محمد آل عبيه/ موظف. ٤٣٨ عبد الرحمن فهد السويس/ أعمال حره. ٤٣٩ عبد الرحمن مبارك المديني/ متقاعد. ٤٤٠ عبد الرحمن ناصر العبيد/ محامي. ٤٤١ عبد الرحمن محمد الملا/ ناشط إجتماعي. ٤٤٢ عبد الرحيم اليوسف/ موظف أهلي. ٤٤٣ عبد الرحيم أحمد بوخمسين/ مستشار قانوني. ٤٤٤ عبد الرزاق عبد الكريم الحنابي/ متقاعد. ٤٤٥ عبد العزيز السويلم/ موظف أهلي. ٤٤٦ عبد العزيز حسن الغانم/ متقاعد. ٤٤٧ عبد العزيز سعد الغنيم/ موظف أهلي. ٤٤٨ عبد العزيز عبد الرحمن السنيد/ كاتب. ٤٤٩ عبد العزيز عبد الله الظفيري/ موظف أهلي. ٤٥٠ عبد العزيز علي العماري/ متقاعد. ٤٥١ عبد العزيز محمد الحصيني/ موظف أهلي. ٤٥٢ عبد العزيز محمد علي البحراني/ طالب. ٤٥٣ عبد القادر اليوسف/ موظف. ٤٥٤ عبد الكريم العودة/ كاتب وشاعر. ٤٥٥ عبد الكريم بن علي النخلي/ مراجع حسابات. ٤٥٦ عبد الكريم حسن مرهون/ رجل أعمال. ٤٥٧ عبد الكريم موسي الخرس/ موظف. ٤٥٨ عبد الله حمد الحركان/ موظف. ٤٥٩ عبد الله الحامد/ رجل أعمال. ٤٦٠ عبد الله الحركان/ محاسب قانوني. ٤٦١ عبد الله الدغفق/ رجل أعمال. ٤٦٢ عبد الله الريس/ مهندس. ٤٦٣ عبد الله السمح/ موظف. ٤٦٤ عبد الله الشهوان/ مهندس. ٤٦٥ عبد الله العقيل/ موظف أهلي. ٤٦٦ عبد الله العميرة/ محاضر ـ تربوي. ٤٦٧ عبد الله الناصر العودان/ رجل أعمال. ٤٦٨ عبد الله الوايلي/ رجل أعمال. ٤٦٩ عبد الله إبراهيم آل إبراهيم/ متقاعد. ٤٧٠ عبد الله بن بخيت/ كاتب. ٤٧١ عبد الله بن حسن بن قوير/ موظف. ٤٧٢ عبد الله بن حسين هبه المكرمي/ معلم وشاعر. ٤٧٣ عبد الله بن محمد المكرمي/ مهندس. ٤٧٤ عبد الله حسن العبد الباقي/ ناشط اجتماعي. ٤٧٥ عبد الله حسن آل خميس/ أرامكو. ٤٧٦ عبد الله حسن آل ربيع/ طالب جامعي. ٤٧٧ عبد الله حسين آل زوري/ موظف أهلي. ٤٧٨ عبد الله حسين حمد أبو ساق/ باحث إجتماعي. ٤٧٩ عبد الله حمود العتيبي/ موظف سابك. ٤٨٠ عبد الله سالم الغامدي/ موظف. ٤٨١ عبد الله صالح علي آل شيبان/ موظف. ٤٨٢ عبد الله عبد الرحمن اليحيان/ موظف. ٤٨٣ عبد الله عبد العزيز المرشد/ موظف أهلي. ٤٨٤ عبد الله عبد المحسن عجاج/ موظف. ٤٨٥ عبد الله عبد المحسن الشايب/ مهندس استشاري ـ كاتب. ٤٨٦ عبد الله على فاران/ ناشط إجتماعي. ٤٨٧ عبد الله علي الصادق/ أرامكو. ٤٨٨ عبد الله علي آل داؤود/ متقاعد. ٤٨٩ عبد الله علي آل عباس/ معلم. ٤٩٠ عبد الله علي آل مبارك/ موظف. ٤٩١ عبد الله علي أحمد آل صايغ/ مهندس زراعي. ٤٩٢ عبد الله علي سرار اليامي/ مهندس زراعي. ٤٩٣ عبد الله علي

عمار/ متسبب. ٤٩٤ عبد الله علي محمد آل عبد الله/ متقاعد. ٤٩٥ عبد الله محسن علي المزنعي/ صيدلة. ٤٩٦ عبد الله محمد الجاسم/ متقاعد.
٤٩٧ عبد الله محمد الخميس/ معلم. ٤٩٨ عبد الله محمد الشماسي/ موظف أهلي. ٤٩٩ عبد الله محمد المحمد سالم/ متقاعد. ٥٠٠ عبد الله محمد آل محمد حسين/ محاضر. ٥٠١ عبد الله محمد آل هزيم/ طالب جامعي. ٥٠٢ عبد الله محمد سالم مرعي/ موظف. ٥٠٣ عبد الله محمد عبد الله الحليمي/ رجل أعمال. ٥٠٤ عبد الله منصور الناصر/ موظف. ٥٠٥ عبد الله منصور آل لباد/ متسبب. ٥٠٦ عبد الله ناصر البراك. ٥٠٧ عبد الله ناصر الدوسري/ معلم. ٥٠٨ عبد الله ناصر آل ميقات/ موظف أهلي. ٥٠٩ عبد الله يحي ثابت/ كاتب. ٥١٠ عبد الله يوسف الكويليت/ كاتب وصحفي. ٥١١ عبد المجيد حسن الباذر/ رجل أعمال. ٥١٢ عبد المحسن الشبل/ موظف. ٥١٣ عبد المحسن الشيخ علي الخنيزي/ كاتب وباحث. ٥١٤ عبد المحسن أحمد الخريده/ أرامكو. ٥١٥ عبد المحسن حليت مسلم/ شاعر وكاتب. ٥١٦ عبد المحسن علي البناي/ معلم. ٥١٧ عبد الهادي آل اسماعيل/ موظف. ٥١٨ عبد الواحد أحمد المقابي/ مدير مستشفى. ٥١٩ عبد الوهاب العريض/ شاعر وكاتب. ٥٢٠ عبد الوهاب طاهر الحمد/ معلم ـ إعلامي. ٥٢١ عبدالرزاق عبد الوهاب اليوسف/ موظف ارامكو. ٥٢٢ عبدالعزيز إبراهيم الورثان/ موظف. ٥٢٣ عبدالغني الحمود/ موظف. ٥٢٤ عبد الكريم الجهيمان/ أديب. ٥٢٥ عبدالله علي آل حبيل/ موظف أهلي. ٥٢٦ عبدالله محمد الفريحي/ موظف. ٥٢٧ عبده خال/ روائي وكاتب. ٥٢٨ عدنان العوامي/ باحث وشاعر. ٥٢٩ عدنان هاشم السادة/ شاعر. ٥٣٠ عدوية صالح آل داؤود/ معلمة. ٥٣١ عذراء هاشمي الهاشمي/ إدارة مشاريع خاصة. ٥٣٢ عرفج سالم عرفج آل سنان/ معلم. ٥٣٣ عزة محمد الشماسي/ موظفة. ٥٣٤ عصام حسن بصراوي/ محامي ومستشار قانوني. ٥٣٥ عصام سعيد العوامي/ معلم. ٥٣٦ عصام صالح العوامي/ محاسب مبيعات. ٥٣٧ عقل ابراهيم الباهلي/ رجل أعمال. ٥٣٨ عقيل حمدان الحميدي/ باحث. ٥٣٩ علوي حسين الشرفا/ متسبب. ٥٤٠ علوي حيدر آل اسعد/ موظف. ٥٤١ على أحمد الحساوي/ موظف. ٥٤٢ على محمد العنيزان/ محاسب قانوني. ٥٤٣ علي ابراهيم حسين أبو ساق/ معلم. ٥٤٤ علي ابراهيم مغاوي/ تربوي. ٥٤٥ علي احمد علي آل كاظم/ متقاعد. ٥٤٦ علي بافقيه/ شاعر. ٥٤٧ علي حمدان آل مخلص/ رجل أعمال. ٥٤٨ علي حسين المحامض/ موظف. ٥٤٩ علي الخازم/ مهندس. ٥٥٠ علي الخرس/ رجل أعمال.
٥٥١ علي الدميني/ كاتب وشاعر. ٥٥٢ علي العايد/ موظف أهلي. ٥٥٣ على عبد الله الحضان/ معلم وكاتب. ٥٥٤ علي الناصر الفارس/ أعمال حره. ٥٥٥ علي آل صباح/ موظف أهلي. ٥٥٦ علي أحمد العقيلي/ موظف. ٥٥٧ علي أحمد الغانم/ موظف. ٥٥٨ علي أحمد الموسى/ متقاعد. ٥٥٩ علي أحمد الميداني/ موظف. ٥٦٠ علي أحمد دخيل/ متقاعد. ٥٦١ علي أحمد سويداني/ موظف. ٥٦٢ علي أحمد صالح عبد رب النبي/ متقاعد. ٥٦٣ علي أمين المؤمن/ طالب. ٥٦٤ علي بن حسن المستنير/عقيد متقاعد. ٥٦٥ علي بن حمادي عبد الله آل غانم/ رجل أعمال. ٥٦٦ علي بن سعيد آل سرور/ رجل أعمال. ٥٦٧ علي بن صالح اليامي/ متقاعد. ٥٦٨ علي بن صالح آل شيبان/ مهندس. ٥٦٩ علي بن عبد الله محمد اليامي/ متقاعد.
٥٧٠ علي حبيب آل دهيم/ موظف. ٥٧١ علي حبيب آل فريد/ متقاعد. ٥٧٢ علي حسن الخنيزي/ مصرفي. ٥٧٣ علي حسن الداوود/ مدير موارد بشرية. ٥٧٤ علي حسن العبد الباقي/ موظف. ٥٧٥ علي حسن العلقم/ موظف أهلي. ٥٧٦ علي حسن الفريد/ متقاعد. ٥٧٧ علي حسن الموسوي/ موظف. ٥٧٨ علي حسن الناصر/ معلم. ٥٧٩ علي حسن آل هلال/ أرامكو. ٥٨٠ علي حسن حسن الحويدر/ موظف. ٥٨١ علي حسن عبد العال/ موظف. ٥٨٢ علي حسين الفريد/ مدرس. ٥٨٣ علي حسين المرهون/ موظف أهلي. ٥٨٤ علي حسين الملا/ رجل أعمال. ٥٨٥ علي حسين آل ليل/ مصرفي. ٥٨٦ علي حسين علي العوامي/ موظف حكومي. ٥٨٧ علي حسين علي آل صالح/ متقاعد. ٥٨٨ علي حمد أبو ساق/ موظف.
٥٨٩ علي سالم حمد آل منجم/ موظف أهلي. ٥٩٠ علي سلمان الحنابي/ متقاعد. ٥٩١ علي سلمان عبد الحميد/ مدرس. ٥٩٢ علي صالح المؤمن/ متقاعد. ٥٩٣ علي صالح الناصر/ موظف. ٥٩٤ علي صغير علي جبران آل صغير/ معلم. ٥٩٥ علي عبد الحميد الداؤود/ متقاعد. ٥٩٦ علي عبد الكريم قريش/ موظف. ٥٩٧ علي عبد الله الحي/ رجل أعمال. ٥٩٨ علي عبد الله الغامدي/ موظف. ٥٩٩ علي عبد الله الملك/ موظف. ٦٠٠ علي عبد الله آل حبيب/ أخصائي مختبر. ٦٠١ علي عبد الله آل سيف/ معلم. ٦٠٢ علي عبد الله آل فريد/ تاجر. ٦٠٣ علي عبد المحسن عبد الله الحسن/ معلم. ٦٠٤ علي فهد الصفيان/ موظف أهلي. ٦٠٥ علي القشعمي/ موظف. ٦٠٦ علي مانع علي قريظه/ موظف خاص. ٦٠٧ علي محمد الحبيب/ رجل أعمال. ٦٠٨ علي محمد الصفواني/ معلم. ٦٠٩ علي محمد العباس/ رجل أعمال. ٦١٠ علي محمد الناصر/ موظف. ٦١١ علي محمد آل بطي/ موظف. ٦١٢ علي محمد حيدر آل فرحان/ فني صيانة المطار. ٦١٣ علي محمد خميس/ متقاعد. ٦١٤ علي محمد علي المزنعي/ رجل أعمال. ٦١٥ علي محمد القحص آل هتيله/ موظف. ٦١٦ علي محمد مرعي/ موظف. ٦١٧ علي مهدي علي الحشيش/ موظف. ٦١٨ عليّه علي الأحمد/ معلمة. ٦١٩ عماد عبد الرحمن الديحان/ موظف أهلي. ٦٢٠ عمر عبد الرحمن البابطين/ مهندس. ٦٢١ عمر علي الزاير/ رجل أعمال. ٦٢٢ عمر ناصر الشلفان/ متقاعد. ٦٢٣ عمران حسين صالح السادة/ متقاعد. ٦٢٤ عوض مانع علي قريظه/ مهندس. ٦٢٥ عيسى عبد الحي آل نمر/ موظف. ٦٢٦ عيسي علي سوادي/ صحفي. ٦٢٧ عيسي علي محمد اليحي/ موظف. ٦٢٨ غازي عبد الله الحسان/ متقاعد. ٦٢٩ غريب حمد شفطه اليامي/ موظف. ٦٣٠ غسان الخنيزي/ أديب وشاعر. ٦٣١ غسان علي ابو حليقة/ مهندس. ٦٣٢ غيداء العجلان/ طالبة. ٦٣٣ فؤاد عبد الحميد عنقاوي/ كاتب وباحث. ٦٣٤ فؤاد عبد الكريم آل متروك/ رجل دين. ٦٣٥ فؤاد محمد آل ابراهيم/ موظف متقاعد. ٦٣٦ فائق محمد الهاني/ صحفي وكاتب. ٦٣٧ فاتن سعيد العوامي/ معلمة. ٦٣٨ فادي حسن الخنيزي/ مصرفي. ٦٣٩ عبد الله سعيد الغامدي/ حقوقي. ٦٤٠ فارس بن حزام الحربي/ صحفي وكاتب. ٦٤١ فاضل حمد آل دويس/ موظف. ٦٤٢ فاضل عباس العافي/ موظف أهلي. ٦٤٣ فاطمة حسين اليامي/ معلمه. ٦٤٤ فاطمة حسين حسن الحويدر/ كاتبة. ٦٤٥ فاطمة سعيد اليوسف/ موظفة. ٦٤٦ فاطمة عبد الكريم أبو سعود/ معلمة. ٦٤٧ فاطمة عبد الله الملا/ علم نفس وإجتماع. ٦٤٨ فاطمة عبد الله الملك/ ربة بيت. ٦٤٩ فاطمة على آل جعفر/ معلمة. ٦٥٠ فاطمة محمد آل ربيع/ ممرضة. ٦٥١ فتحية جعفر محمد آل إبراهيم/ معلمة. ٦٥٢ فتحية على آل سيف/ معلمة. ٦٥٣ فداء زكي الفرج/ اخصائية طبية. ٦٥٤ فهد الحناكي/ رجل أعمال. ٦٥٥ فهد أحمد العويس/ طالب. ٦٥٦ فهد أحمد آل مسعد/ متسبب. ٦٥٧ فهد بن حمد آل زمانان/ ناشط

إجتماعي. ٦٥٨ فهد المعجل/ رجل أعمال. ٦٥٩ فهد محمد حسن سليمان/ موظف. ٦٦٠ فهد محمد حمد آل قريشة/ موظف.٦٦١ فوزي محمد آل هاني/ رجل أعمال. ٦٦٢ فوزية العيوني/ تربوية. ٦٦٣ فوزية الفريحي/ طبيبة. ٦٦٤ فوزية عوض موسي/ ربة منزل. ٦٦٥ فيصل الأسود العنزي/ موظف أهلي. ٦٦٦ فيصل اللزام/ موظف أهلي. ٦٦٧ فيصل عبد الكريم المسلم/ مشرف طلابي. ٦٦٨ فيصل محمد مبارك/ موظف أهلي. ٦٦٩ قاسم محمد آل داوود/ رجل أعمال. ٦٧٠ قريطه مانع علي قريطه/ مهندس. ٦٧١ قطيف عبد الله الجشي/ موظف مصرفي. ٦٧٢ قيس حسن عبدالباقي/ مهندس. ٦٧٣ قينان عبد الله الغامدي/ كاتب ورئيس تحرير جريدة الوطن الاسبق. ٦٧٤ كامل الشيخ عبد الحميد الخطي/ مصرفي. ٦٧٥ كامل أحمد الشماسي/ حقوقي. ٦٧٦ محمد عبد الله الشمري/ كاتب. ٦٧٧ كوثر حسن الخالدي/ أمينة مكتبة. ٦٧٨ ليلى عبدالله الكاظم/ أخصائية نفسية بأرامكو. ٦٧٩ لينا هاشم الحسن/ معلمة. ٦٨٠ ماجد سعود الحسين/ مدرس. ٦٨١ ماجد ظافر حمد جار الله/ طالب جامعي. ٦٨٢ ماجد علي المزين/ معلم. ٦٨٣ ماجد نعمة السادة/ موظف. ٦٨٤ ماجده علي الصالح/ موظفة. ٦٨٥ مازن سيد علي العوامي/ موظف. ٦٨٦ مالك سلمان الأحمد/ متقاعد. ٦٨٧ مالك عيسى القصاب/ مصرفي. ٦٨٨ مالك محمد الناصر/ اقتصادي. ٦٨٩ مالك معتوق الشبّر/ موظف. ٦٩٠ مانع علي حسين أبو ساق/ رجل أعمال. ٦٩١ مبارك ناصر علي آل راكه/ موظف أهلي. ٦٩٢ مجاهد ابراهيم عبد المتعالي/ كاتب. ٦٩٣ محمد العلي/ مفكر وأديب. ٦٩٤ محمد ابراهيم الصويان/ موظف أهلي. ٦٩٥ محمد اسماعيل اليامي/ مهندس. ٦٩٦ محمد الألمعي/ كاتب وشاعر. ٦٩٧ محمد الحرز/ ناقد وكاتب. ٦٩٨ محمد حمد مهذل الصقور/ موظف. ٦٩٩ محمد الدميني/ كاتب وشاعر. ٧٠٠ محمد الرطبان/ كاتب وشاعر. ٧٠١ محمد الزامل/ مهندس. ٧٠٢ محمد الشواف/ طالب. ٧٠٣ محمد الطويان/ أعمال حره. ٧٠٤ محمد العبد العلي السنان/ متقاعد. ٧٠٥ محمد الفايدي/ صحفي وكاتب. ٧٠٦ محمد المحسن/ ناشط فى الشأن العام. ٧٠٧ محمد أحمد آل فريد/ متقاعد. ٧٠٨ محمد بشير البندر/ موظف أهلي. ٧٠٩ محمد بن حمد آل شيبان/ مهندس. ٧١٠ محمد بن حمد بن عبد الله المحيسن/ معلم. ٧١١ محمد بن علي آل مستنير/ طالب. ٧١٢ محمد تركي محمد آل صعب/ موظف. ٧١٣ محمد جعفر الشيخ/ طالب جامعي. ٧١٤ محمد حبيب اليوسف/ مهندس. ٧١٥ محمد حبيب آل فاران/ موظف. ٧١٦ محمد حسن البقشي/ رجل أعمال. ٧١٧ محمد حسن الصفواني/ متقاعد. ٧١٨ محمد حسن العبد الباقي/ موظف. ٧١٩ محمد حسن الفريحي/ معلم. ٧٢٠ محمد حسن بو جبارة/ أعمال حره. ٧٢١ محمد حسين الشرياوي/ مدرس. ٧٢٢ محمد حسين آل خلف/ رجل أعمال. ٧٢٣ محمد حسين آل قريشه/ مهندس. ٧٢٤ محمد حسين آل هزيم/ موظف. ٧٢٥ محمد حمود الشمري/ موظف. ٧٢٦ محمد حيدر علوي آل درويش/ مصور صحفي. ٧٢٧ محمد خضر الغامدي/ شاعر. ٧٢٨ محمد راشد الشملان/ أكاديمي. ٧٢٩ محمد سعيد الدبيسي/ موظف أهلي. ٧٣٠ محمد سعيد طيب/ محام وناشط في حقوق الانسان. ٧٣١ محمد سلمان العوامي/ أرامكو. ٧٣٢ محمد سلمان آل خاتم/ أعمال حرة. ٧٣٣ محمد صادق آل إسماعيل/ ناشط اجتماعي. ٧٣٤ محمد صالح الزحوف/ موظف. ٧٣٥ محمد عباس العبد الباقي/ متقاعد. ٧٣٦ محمد عبد الرحيم الناصر/ مدير مدرسة. ٧٣٧ محمد عبد الرزاق القشعمي/ كاتب ومؤرخ. ٧٣٨ محمد عبد العزيز السواجي/ موظف أهلي. ٧٣٩ محمد عبد القادر بافقيه/ قاص. ٧٤٠ محمد عبد الكريم ميقات/ موظف. ٧٤١ محمد عبد الله الحي/ موظف. ٧٤٢ محمد عبد الله الخليفة/ متقاعد. ٧٤٣ محمد عبد الله العزاز/ موظف. ٧٤٤ محمد عبد الله بجل الغباري/ موظف. ٧٤٥ محمد عبد المحسن الضو/ موظف حكومي. ٧٤٦ محمد عبدالله هادي آل زمانان/ موظف. ٧٤٧ محمد عل العبد الجبار/ مهندس. ٧٤٨ محمد على الخرس/ رجل أعمال. ٧٤٩ محمد على آل سيف/ مصرفي. ٧٥٠ محمد علي الصفواني/موظف. ٧٥١ محمد علي العماري/ رجل أعمال. ٧٥٢ محمد علي اللباد/ موظف أهلي. ٧٥٣ محمد علي المشيخص/ طالب جامعي. ٧٥٤ محمد علي حسين آل صالح/ مهندس. ٧٥٥ محمد علي صالح آل عجاج/ سائق. ٧٥٦ محمد علي فاران/ موظف. ٧٥٧ محمد عيسى المختار/ موظف. ٧٥٨ محمد عيسى اليوسف/ موظف. ٧٥٩ محمد مانع علي قريطه/ أعمال حره. ٧٦٠ محمد محسن علي المزنعي/ كلية الطب. ٧٦١ محمد محمد الجبران/ رجل أعمال. ٧٦٢ محمد محمد العبد الجبار/ موظف أهلي. ٧٦٣ محمد محمد منصور الزاير/ رجل أعمال. ٧٦٤ محمد مسفر العجمي/ مهندس. ٧٦٥ محمد مكي السادة/ متقاعد. ٧٦٦ محمد منصور الزاير/ مدير مدرسة. ٧٦٧ محمد منصور الشقحاء/ أديب. ٧٦٨ محمد ناصر الحمدان/ كاتب. ٧٦٩ محمد ناصر آل مهري/ موظف. ٧٧٠ محمد يوسف العمري/ موظف أهلي. ٧٧١ محمد يوسف محمد آل اسماعيل/ موظف. ٧٧٢ مديحة العجروش/ مصورة فوتوغرافية. ٧٧٣ مديني مبارك المديني/ رجل أعمال. ٧٧٤ مراد حسين هاشم الساده/ طالب جامعي. ٧٧٥ مرتضى هاشم الحسن/ مصرفي. ٧٧٦ مرشد صالح حلزا/ فني صيانة. ٧٧٧ مروج علي القصاب/ ممرضة. ٧٧٨ مريم الشدي/ ربة منزل. ٧٧٩ مريم حميدان الحميدان/ طالبة. ٧٨٠ مريم عبد الله المنصور/ ربة منزل. ٧٨١ مريم علي الغريافي/ معلمة. ٧٨٢ مزيد عبد الله المزيد/ موظف. ٧٨٣ مسار عبد الله العبد الباقي/ موظف. ٧٨٤ مسعود مهدي آل حيدر/ رجل أعمال. ٧٨٥ مسفر الغامدي/ كاتب وشاعر. ٧٨٦ مسفر صالح مسفر آل قريش/ معلم. ٧٨٧ مسفر عبد الله القحطاني/ متقاعد. ٧٨٨ مشاري محمد الجبران/ مهندس بترول. ٧٨٩ مشاعل بكر البكر/ باحثة ـ تطوير تربوي. ٧٩٠ مشاعل محمد مبارك/ طالبة. ٧٩١ مصباح الزهراني/ معلمة. ٧٩٢ مصطفى علي فاران/ موظف حكومي. ٧٩٣ مصطفى مالك آل عيسى/ موظف أهلي. ٧٩٤ مصلح حسين آل عسكر/ شركة سابك. ٧٩٥ معيض راشد فحشان اليامي/ أعمال حرة. ٧٩٦ مفلح عبد الله الكايد/ رجل أعمال وناشط إجتماعي. ٧٩٧ مكي حسن الطويل/ موظف. ٧٩٨ مكي حسني فريد/ موظف. ٧٩٩ مكي علي آل حبيل/ مدير مدرسة. ٨٠٠ مكي علي آل فريد/ موظف أهلي. ٨٠١ مكي علي أبو قور/ رجل أعمال. ٨٠٢ ممدوح كنعان الشمري/ رجل أعمال. ٨٠٣ منتظر نصر الشيخ/ موظف أهلي. ٨٠٤ منصر عبود محمد الشريف/ إداري. ٨٠٥ منصور بكر راشد البكر/ موظف. ٨٠٦ منصور حاتم المكرمي/ محرر صحفي. ٨٠٧ منصور حسن آل مستنير/ موظف أهلي. ٨٠٨ منصور عبد الله القطان/ مهندس. ٨٠٩ منصور محمد النصار/ محلل نظم. ٨١٠ منى عبد الله الخميس/ موظفة. ٨١١ منير احمد اليوسف/ معلم. ٨١٢ منير سعيد عبد الكريم الابراهيم/ موظف أهلي. ٨١٣ منير صالح العوامي/ مهندس معلومات. ٨١٤ منير علي النمر/ شاعر. ٨١٥ منيرة عبد الكريم الدغفق/ ربة منزل. ٨١٦ منيرة مانع القحطاني/ موظفة. ٨١٧ منيره الفهيد/ موظفة. ٨١٨ منيره الموصلي/ فنانة تشكيلية. ٨١٩ منيع الفريحي/ موظف اهلي. ٨٢٠ منيف صالح كديسي آل منيف/ مهندس بلدية. ٨٢١ منيف علي محمد آل منيف/ معلم. ٨٢٢ مها الجهني/ صحفية وشاعرة. ٨٢٣ مها

عبد الغني الشماسي/ موظفة. ٨٢٤ مهدي بن ذيب المهان/ شيخ قبلي. ٨٢٥ مهدي حسين برمان بالحارث/ رجل أعمال. ٨٢٦ مهدي علي مهدي آل خضير/ الشئون الصحية. ٨٢٧ مهدي مسعود آل عباس/ رجل أعمال. ٨٢٨ مهدي محمد مهدي آل جعفر/ موظف. ٨٢٩ موسي الموسي/ موظف أهلي. ٨٣٠ موسي سعب البراهيم/ موظف. ٨٣١ موضي سعد الغانم/ معلمة. ٨٣٢ ميثم حسين العوامي/ موظف أهلي. ٨٣٣ ميساء حسن الوايل/ طالبة. ٨٣٤ ميعاد محمد مبارك/ طالبة. ٨٣٥ ناجي محمد خميس/ موظف. ٨٣٦ نادر علي الزاير/ رجل أعمال. ٨٣٧ ناصر القرني/ موظف. ٨٣٨ ناصر بن محمد علي آل قريشة/ أخصائي بيئة. ٨٣٩ ناصر سعيد الزنادي/ موظف. ٨٤٠ ناصر سليمان العيسي/ موظف أهلي. ٨٤١ ناصر صالح محمد آل حارث/ البنك الزراعي. ٨٤٢ ناصر علي آل رهين/ طالب جامعي. ٨٤٣ ناصر محمد سالم آل مستنير/ موظف. ٨٤٤ ناصر مهدي الماضي/ موظف. ٨٤٥ نايف عبد الله الحمراني الغامدي/ موظف أهلي. ٨٤٦ نجيب الخنيزي/ كاتب وباحث. ٨٤٧ نجيبة نعمه الساده/ ربة بيت. ٨٤٨ نزيهة أحمد عبد الجبار/ مرشدة طلابية. ٨٤٩ نسيم محمد آل داؤود/ مصرفي. ٨٥٠ نضال ميرزا الخنيزي/ موظف. ٨٥١ نظير علي العوامي/ متقاعد. ٨٥٢ نعيمة محمد الخلف/ معلمة. ٨٥٣ نوال الباهلي/ طالبة. ٨٥٤ نوال المالك/ مشرفة. ٨٥٥ نوال بنت أحمد محمد بخش/ موظفة. ٨٥٦ نوال موسى اليوسف/ كاتبة. ٨٥٧ نور عبد الله أبو شاهين. ٨٥٨ نورة الباهلي/ ربة منزل. ٨٥٩ نورة الشدي/ ربة منزل. ٨٦٠ نورة العبد اللطيف/ موظفة. ٨٦١ نوره الصويان/ موظفة قطاع خاص. ٨٦٢ نوره العذل/ مرشدة طلابية. ٨٦٣ نوره بنت عبيد العايد/ مشرفة إدارية. ٨٦٤ نوري علي آل دهيم/ موظف. ٨٦٥ هادي اليامي/ محامي. ٨٦٦ هادي حشان محمد آل منجم/ موظف. ٨٦٧ هادي حمد دوحان آل سالم/ موظف. ٨٦٨ هادي صالح زبيد اليامي/ موظف. ٨٦٩ هادي عبد رب الرسول شعبان/ مهندس. ٨٧٠ هادي مهدي هادي اليامي/ جامعي. ٨٧١ هاشم حسن الموسوي/ تاجر. ٨٧٢ هاشم مرتضى الحسن/ ناشط إجتماعي. ٨٧٣ هاشم نعمة أسعد السادة/ متقاعد. ٨٧٤ هاني أبراهيم زهران/ مهندس ومحامي. ٨٧٥ هاني محمد أوال/ موظف. ٨٧٦ هدى عبد الكريم الصفواني/ معلمة. ٨٧٧ هدى عبد الله الدغفق/ كاتبة وصحفية وشاعرة. ٨٧٨ هرثة علي آل حبيل/ مدرسة. ٨٧٩ هشام سليمان السادة/ موظف. ٨٨٠ هناء عبد الله العمير/ محاضرة. ٨٨١ هند محمد آل الشيخ/ أكاديمية. ٨٨٢ هيا العبد اللطيف/ ربة منزل. ٨٨٣ هيفاء العبيد الله/ ربة منزل. ٨٨٤ هيفاء بكر البكر/ موظفة. ٨٨٥ هيله حميدان الحميدان/ سيدة أعمال. ٨٨٦ وائل حسن السنان/ مهندس. ٨٨٧ وجدي سعيد آل مرهون/ مدرس. ٨٨٨ وجيهه الحويدر/ كاتبة وصحفية. ٨٨٩ وصفي علي بوخمسين/ مستشار إستثمار. ٨٩٠ وفاء عبد الله المنيف/ ناشطة فى العمل الخيري. ٨٩١ وفيّة علي آل داؤود/ معلمة. ٨٩٢ وفيه عيسى الأحمد/ ممرضة. ٨٩٣ وليد بن راشد العرفج/ موظف أهلي. ٨٩٤ وليد حبيب اليوسف/ رجل أعمال. ٨٩٥ ياسر أحمد العويس/ فني تمريض. ٨٩٦ ياسر حبيب اليوسف/ موظف. ٨٩٧ ياسر عبد الله سعيد الأحمدي/ موظف أهلي. ٨٩٨ ياسر محمد الحربي/ موظف أهلي. ٨٩٩ يحي صالح آل شيبان/ محاسب. ٩٠٠ يحي محمد مرعي/ معلم. ٩٠١ يوسف احمد يوسف الحسن/ معلم وكاتب صحفي. ٩٠٢ يوسف الذكير/ متقاعد. ٩٠٣ يوسف الزومان/ صحفي. ٩٠٤ يوسف سلمان المهدي/ رجل دين. ٩٠٥ يوسف عبد الرحمن الدبيان/ موظف أهلي.

## تيّار

### رخاء التعبير

يجد المثقف السعودي نفسه هذه الأيام وسط رخاء تعبيري وخطابي وشعاراتي غير مسبوق. فالملاحظ أن كل من هبّ ودبّ وسار على اثنتين أو أربع أو ثلاث أصبح يدلي بدلوه ولو كان دلواً مخروقاً أو بلا قعر. أصبح الكل يجد في نفسه القدرة على أن يكون المثقف المناضل، المنظر، المهموم بالشأن العام وحركة التغيير أو الإصلاح. ورخاء هذا المثقف المصاب بما لا حصر له من العقد والأزمات جاء متوالياً وعلى دفعات بدءاً بحرب العراق حين بدأت الألسنة تتذوَّق شتم النظام الاستعماري الإمبريالي الأمريكي وهنا وجد المثقف السعودي نفسه يجرب طراوة وحلاوة خطاب الأيام الغابرة التي لم تكن مجيدة، خطاب الحركات الثورية الخائبة التي لم يطل تأثيرها المثقف السعودي الذي كان حينها إما ملجوماً عن تذوّقها أو صغيراً بعد لم يبلغ سن الرشد.

في حرب العراق تم تجريب كل ركامات وشعارات وأوهام الخيبة وإن بأشكال مستعارة وسطحية لفظية لا تبطن تحتها أي غور. ثم بعد ذلك استفحلت الاستيهامات المكبوتة بأولئك المثقفين فأصبحوا يتخيلون سيناريوهات رهيبة وأحياناً مرضية لما سيكون عليه الوضع بعد الحرب وهنا لابد أن يكون المثقف السعودي مشتركاً مع أخيه العربي عموماً في ذات الداء. لقد غاب ويغيب تقريباً التحليل المنطقي العميق والمستقل عن أي ضغوط يستطيع أن يتبصر في راهن الوضع العربي الآن، وذلك تحت جفاف وقسوة الشعارات الجوفاء التي يبدو أنها غير مفيدة إلا لمروجيها. ثم بدأ المثقف السعودي هذه الأيام ينعطف في مسار خاص محلي تحديداً وذلك للإلتفات إلى شئون الإصلاح الداخلي بعد أن وجد نفسه في ظل منحه نصف وزارة للثقافة إما مغتبطاً بسذاجة أو مهموماً بأعباء هذا النصف الغالي من الوزارة. وفي كلا الحالين يبدو أن المثقف أحس أنه حقق إنجازاً لا يوصف كونه أصبح في دائرة الاعتراف والاهتمام، لقد ظل مثقفاً يحس باليُتْم وبفقدان الأبوة التي يبدو أنه لا يمتلك الشرعية بدونها رغم تقديمه كل فروض الولاء والطاعة. المهم أنه في حُمّى احتفالات ومناقشات نصف وزارة الثقافة بدأت تظهر التوسلات والاستغاثات بأن تُعزَّز هذه المكرمة إما بالتفاتة كريمة للمسرح مثلاً أو مساعدة خاصة للفن التشكيلي أو بغرفة للتصوير الفتوغرافي.. إنه نوع ساذج من التسول شهدته وتشهده الصحافة هذه الأيام.

وفي خضم هذا المشهد بدأ رخاء المتثاقفين التعبيري والخطابي يزحف إلى الأوكار العصيّة والخطرة التي لم يكن من السهل الاقتراب منها نظراً لحصانتها المتينة. إنه هذه المرة تهديد من نوع آخر غير نظيره الأمريكي إنه تهديد الإرهاب، كل يستفحل ويسن سيف دون كيخوته وينزل ساحة مجابهة الإرهاب. الأكيد أن المثقف السعودي سيتلعثم ويرتبك طويلاً كونه لم يعتد التعبير لا عن نفسه ولا عن غيره، وأيضاً سيتوه طويلاً في دهاليز التوازنات واقتناص الفرص وكسب المواقع قبل أن يعي ضرورة استقلاله كمثقف حقيقي.

**علي العمري**

## بعض ردود الفعل على عريضة (معاً في طريق الإصلاح)

# العواجي يعتبرها حرباً على (الإسلاميين) والحمد يراها غير مناسبة في التوقيت

في تصريح خاص بإيلاف (٢٠٠٤/٢/٢٥) اتهم الدكتور محسن العواجي مؤسس الوسطية، تيارات سعودية بأنها تمارس حربا خاسرة غير معلنة ضد الإسلاميين . وقال: (هناك صراع غير معلن بين فئتين غير متكافئتين، إحداهما تملك الصوت والساحة ـ التأييد الشعبي ـ وهي التيار الإسلامي، والأخرى لديها صوت وتفتقد الى القاعدة، وتسعى للاستفادة من قاعدة الإسلاميين دون أن تتنازل). وذهب إلى أن (الإسلاميين هم من مد اليد لتوسيع دائرة المشاركة الثقافية لتكون أرضية للمنطلقات الوطنية المرجوة، وإذا ما شعروا بأنهم لم يقدروا بهذه المبادرة، فإنهم الطرف الذي قد اكتفى ذاتيا ويستطيع أن يمضي قدماً في مشاريعه، بينما الطرف الآخر سيمضي في دائرة النخبة دون أن يحظى بتأييد الشارع السعودي المؤيد للإسلاميين). واستخف العواجي بموقعي البيان الأخير، وقال إن: (حشد الأسماء بهذه الطريقة يعتبر أمراً مثيراً للغرابة، ويبدو لي أن الموقعين قد فات عليهم أن القضية ليست حشد أسماء مجهولة وتطعيمها ليبدوا أنهم ممثلو إصلاح في المجتمع السعودي).

واعتبر الخطاب (خطوة للوراء، لأنه كرر نقاطاً قد تجاوزت عجلة الإصلاح إثارتها)، وقال (هذه العادة السرية في إعداد مثل هذه الخطابات والبيانات خلسة، وإخفائها عن كوادر إصلاحية لها حضورها في الساحة، هي تسلل غير موفق وانتهازية مرفوضة، إذ تعودنا أن الخطابات الفكرية ودعوات الإصلاح تعد في هواء طلق، وتعرض على مختلف التيارات وللجميع الحق في الموافقة من عدمها). واستغرب بشدة (أن يتصرف من وراء هذا الخطاب وكأنهم يهرّبون شيئا محظوراً في الأوساط الثقافية). وقال: (كنت أتمنى أن يكون الخطاب، الذي اعتبره تسللاً انتهازياً غير موفق، خطوة متقدمة عن بيان الدستورية الملكية، ولكننا فوجئنا بأنه يعيدنا إلى الوراء). وأشار إلى انه — أي الخطاب — (لم يأت بجديد بل تجاهل قامات كبيرة في الساحة الثقافية لم تعلم عنه إلا من خلال الانترنت).

وقال :(اعتبر الخطاب التفافة غير موفقة من بعض الطوائف والتيارات السعودية الذين لم يوقعوا على خطاب الدستور، ما دعاهم لتكثيف أسمائهم بهؤلاء المجاهيل والمجهولات، والإشارة إلى خطاب الرؤية الذي لم يوقعه الإسلاميون، وتجاهل خطاب الدستور الذي وقعه الإسلاميون، ويعتبر أعلى سقف مطالب تم تقديمه حتى الان). وأكد العواجي أن (الساحة تنتظر خطوات عملية من جميع الأطراف المعنية بعد أن ضجر الناس من التنظير، وليست بحاجة للمزيد من الخطابات التي أصابت المجتمع بالتخمة) على حد قوله.

★ ★ ★

يبعث العواجي بموقفه التشنيعي على وثيقة (معاً في طريق الاصلاح) وموقعيها على الغرابة والاستياء.. فاللغة الهابطة التي استعملها في التعبير عن وجهة نظره تنم عن نزعة استئصالية اقصائية فريدة، وكأن الوطن حكراً على فئة وتيار محدد. لا شك أن لجوء (إيلاف) الى انتزاع تصريح من الشيخ العواجي له دلالة معينة، فقد اعتادت عصبة ايلاف ان تحقن الساحة المحلية بمادة خصامية تأمل في إلهاء التيار الاصلاحي بخلافات مفتعلة أو حقيقية.. ولا شك أيضاً أن انتقاء الشيخ العواجي في تجهيز هذه المادة يعتبر مقصوداً.. فالعواجي بوسطيته المتهافتة قد خرج واحدياً في كل منازلاته، فها هي وسطيته مرة أخرى تؤكد نقيضها، فلم تحتمل وسطيته صوتاً آخر، بل أصوات أخرى. كل ذلك لأنه لم يكن من بين الاسماء الموقّعة على العريضة، أو لم تضم أسماء من جازوا الصراط الوسطي.. فلم تغنه الاسماء الكبيرة في التيار الاصلاحي الوطني والتي كانت على الدوام حاضرة في وثائق الاصلاح منذ يناير ٢٠٠٣ وحتى العريضة الاخيرة عن الانكار والتجهيل.. ولم يغنه العدد الكبير من الاسماء من مناطق الوطن المختلفة عن وصم الوثيقة بـ (العادة السرية). يوحي تصريح العواجي بأن القاعدة الشعبية باتت مؤطرة بالتيار الديني والسلفي تحديداً، وفي ذلك اختزال معيب ومشين، وكأن الوطن لم يعد يضم الا من كان على سيرة العواجي وسنته، أو كأن لا وجود للشعب الا داخل الفضاء الاقليمي والايديولوجي الذي ينتمي اليه العواجي.. أما باقي المناطق وباقي الفئات فلا يجوز لها البوح بما تراه حقاً عاماً، وفي ذلك افتئات على وطن برمته.

ونسأل العواجي هل نظرت في عرائض سابقة يرفعها من هم محسوبين فحسب على التيار السلفي، فهل الوطن عقم الا من تيار تنتمي اليه حتى يكتسب صفة الشعبية والوطنية..أية ديمغاوجية هذه التي تضعك على سنام الوصاية الوطنية حتى تقرر من لهم الحق ومن لهم سواه. لماذا أبحت لنفسك ومن على شاكلتك أن يهملوا الغالبية العظمى من دعاة الاصلاح، لتتبوأ صدارة الوطن وتمنح نفسك وسام التمثيل الشعبي. يكفي هذا الوطن من اختزالات فلا تعمل مبضعك في جسده لتفوز بالسهم الأخيب.

كنا سنعذر العواجي في نقده للعريضة والموقعين عليها لو جاءنا بحجة أخرى غير تلك التي أراد بها نزع صفة تمثيل التيار الاصلاحي الوطني، فقد شارك في بيانات سابقة تحت عنوان (بيان الى الامة) وشارك في لجنة توحي وكأنها تمثل الأمة وتدافع عن قضايا الامة.. رغم أننا لا نعلم أمة يتحدث عنها الا ما ضمته حدود المملكة بل وحصرياً حدود المنطقة الوسطى ما لم يكن أضيق من ذلك.. فكيف أجاز لنفسه الحديث بإسم مليار ونصف الميار مسلم ولم يحتمل أن ينادي أكثر من ٩٠٠ مواطناً من مختلف المناطق أن يعبّروا عن مطالبهم الاصلاحية، وفيهم الحجازي والنجدي والاحسائي والنجراني والقطيفي والحائلي والقصيمي، وفيهم السني والشيعي، وفيهم القبلي والحضري.. فلماذا شطبت وسطيتك على هذا التنوع وضيقت على الموقّعين الآفاق ولم تحتمل سوى أمة بحجم خردلة في وسط نجد أو أطرافها. أي وسطية هذه، قل لي بربك، حتى أقول لك ما الأمة وما الوطن وما التنوع، فإذا كانت هذه الوسطية فكيف بالتشدد والتطرف.. فلماذا تلبّست لباساً فضفاضاً ضيّقه فكرك، وكان يفترض أن

ترتدي ما يناسب منزعك الايديولوجي.. فالوسطية يا شيخ عواجي كلمة عظيمة لا تلطّخها بواحدية.. أم أن وسطيتك بمقاس واحد؟

(**هشام بن الحكم**)

★ ★ ★

عودنا الأخ العواجي على مصادمتنا بتصريحاته ومواقفه. وهذه المرة كانت الأقسى والأشد، والأقل تأدباً، وتنبيء عن شخصية موتورة، أحادية مهما تلفعت بالوسطية. يكاد المرء يتوقف عند كل جملة يقولها، ويراها مشحونة بالإنفعال وبالإدعاء إن لم نقل أن بعضها يتضمن ما هو أبعد من ذلك. كنتُ متأكداً بأن وثيقة الإصلاح الدستوري قد أسست نهجاً خاطئاً. وعتبي على الدكتور الحامد مع معزتي الشديدة جداً جداً له وإعجابي برؤاه وكتاباته. كانت وثيقة الإصلاح الدستوري رغم ما قدمته من إضافة الى العرائض السابقة فيما يتعلق بالدستور اولاً والملكية الدستورية، كانت تلك الوثيقة البوابة التي جاء منها الشرخ بين التيارات السياسية والفكرية في المملكة. وفي رأيي إن ذلك كان سيأتي عاجلاً ام آجلاً، ويمكن النظر اليه في السياق الطبيعي للتغيرات الداخلية. خاصة فيما يتعلق بتبلور المواقف لدى الإتجاهات الفكرية والسياسية.

مداخلتي هنا لا تريد ان تضيف الى فتنة العواجي فتنة اخرى، لكن يجب التوقف عند بعض ما قاله. ومع قناعتي بأن ايلاف تبحث عن هكذا اصوات، والعواجي يدرك بالطبع لماذا جاءت إيلاف به وهو يفترض ان يقف معها على النقيض، فإن الهدف النهائي الذي ساهم فيه الطرفان ايلاف والعواجي لا يعدو إثارة البلبلة وإشغال الإصلاحيين بأنفسهم.

ملاحظاتي كثيرة على ما قاله العواجي، اقتنص بعضاً منها:

**الملاحظة الأولى**: وهي أن لكل فرد، كما لكل جماعة حق في أن يصدروا العرائض التي يريدون، فالعرائض تعبر في جزء منها عن الموقعين عليها، كما تعبّر عن شريحة غير قليلة. ويتأكد هذا الحق، حين نعلم ان العرائض في مجملها لم تأت بكل الفاعلين والناشطين، ولا بأقلهم، ولكن حسب الموقعين انهم كانوا يعبرون عن الضمير الجمعي العام، او عن بعض ذلك الضمير. فإذا ما ظهرت عرائض الواحدة تلو الأخرى وتغيرت الأسماء للموقعين كما شهدنا ذلك، عدا القلة من الأسماء، فإن ذلك لا يجب ان يزعجنا. ومن هنا فإني ارى ابتداءً بأنه لا معنى أصلاً للإحتجاج والإعتراض من قبل العواجي على موقعي العريضة. فلا حق له في الإعتراض على اصل صدورها لا شرعاً ولا عقلاً ولا وطنية. بل إني اتمنى ان تظهر مئات العرائض بدل واحدة، فهي في مجملها تعبر عن رأي اصحابها واتباعهم ومن يؤمن بطريقتهم. فما بالنا نختلف معهم حتى في هذه الحقوق الدنيا، مع ان العريضة الأخيرة (معاً في طريق الإصلاح) لم تنتهك ناموساً وطنياً ولم تتعرض لأحد، بل اكدت على مبادئ عامة جاءت بها كل العرائض الأخرى. واقصى ميزة للعريضة الأخيرة انها ركزت على مسألة التوقيت وجدولة الإصلاح من قبل الحكومة.

فلماذا اخي العواجي تريد ان تسلب المواطن من حق له، وهو ان يتظلم ويشكو ويطالب بالطريقة التي يراها، وباللغة التي ينتقيها، وبالأسماء التي يوقعها. كلنا عرفنا انك وامثالك لم يوقعوا، ونستطيع ان نلتمس لك العذر، كما لهم. وكيف يجوز لك يا اخي ان تعتبر العريضة حرباً غير معلنة ضد الإسلاميين!!

ماهذه اللغة الهابطة؟ وما هذا التحليل الساذج؟ وما هذه الإحتكارية للإسلام؟!

هل انت ممثل للإسلاميين؟

ومن هم؟

وهل بينهم اسلاميون شيعة ام لا؟

في اكثر الفروض انت واحد منهم، وكثيرون من اولئك وقعوا. ام ان الإسلامية لا تنطبق الا عليك؟

**الملاحظة الثانية**: لقد حوت تصريحات العواجي كلاماً كثيراً أقرب منهم للإدعاء منه الى الحقيقة. حتى بدا وكأنه يصغر الطرف الآخر ويستعرض في المقابل عضلات موهومة لديه. يقول العواجي بأن الصراع موجود عمليا بين فئتين غير متكافئتين. الأولى يمثلها هو، فهو بطلها ورأسها، والأخرى لا نعلم من هي تحديداً. هل هم الليبراليون، الشيعة، الحجازيون، أهل الجنوب.. ام كل هؤلاء؟ اذا كان الصراع غير متكافئ فلا تنزعج، لأن احداً لن يستطيع تجاوز الآخر في هذه المملكة، ولكن مصيبة التيار السلفي بنسخته الوسطية العواجية، هو تقزيم الآخر والحط من قدره وقوته، والنفخ في قدرة الذات التي يطفح بها تصريحه بل كل تصريحاته، وكأن الكون في المملكة يدور حوله، شأنه في ذلك شأن صاحبه اللندني عافاه الله مما هو فيه. فلا يكاد يحدث شيء إلا وقال انه وراءه، أو انه سببه، أو انه جاء باقتراحه! الكل يدعي ان حجمه كبير شعبياً ونخبوياً. وليدع من يريد الإدعاء. فالإحتكام الى صناديق الإقتراع، وسيكون العواجي محظوظاً ان انتخب في بيئة ممتلئة بالرؤوس المنافسة التي لا يوجد مثل عددها في مناطق المملكة الأخرى.

**الثالثة**: الزعم بأن الإسلاميين (وهي تعني السلفيين) هم من مد اليد لتوسيع دائرة المشاركة الثقافية لتكون ارضية للمنطلقات الوطنية المرجوة!

يزداد عجبي من تكرار هذا القول هنا!

منذ متى كنت داعية وطنياً؟

وأنت لم توقع إلا على العريضة الدستورية، ولم توقعها الا بشروط، ووفق مواصفات، وبتعديلات، وبمنع هذا وذاك، بل لم يكن يهمك معترض فقمت بها وغيرك وباركنا لكم ذلك لأنها تعبر عن هم عام في الجملة رغم ما حوته من اطروحات بينية سلفية نجدية يرفضها الكثيرون؟

منذ متى وانت رمزاً وطنياً؟ ودائرتك تضيق بكل الباقين؟ لو ادعى ذلك الدكتور عبد الله الحامد لقلنا نعم! فقد طاف مناطق المملكة واجتمع مع الجميع وحاور الجميع وانفتح على الجميع. اما انت، فخطابك الطائفي قائم، وتحريضك قائم، ووسطيتك شاهدة. لو ادعى ذلك القاسم والخضير وأمثالهما لقلنا على العين والرأس. أما انت فلم تكن إلا نسخة إصلاحية باهتة، حديثة الطبع للأسف، تأتي بها لتزايد على الآخرين وتطعن فيهم.

**الرابعة**: الإعتزاز بالذات وإظهار العنتريات والتهديد ايضاً حين يقول العواجي: (إذا ما شعروا بأنهم لم يقدروا ـ اي جماعة العواجي وليس كل السلفيين فهو ليس ناطقاً باسمهم ـ فإنهم الطرف الذي قد اكتفى ذاتياً ويستطيع ان يمضي قدماً في مشاريعه)!

مبروك عليك اكتفاؤك الذاتي.

والله ثم والله لا يقول مثل هذا إلا معتدّ بنفسه اصابه الغرور الى حد يخشى عليه منه. عافاك الله! وهل من آفة اكبر من آفة الكبر والإدعاء الكاذب!

هيا يا دكتور ابتدع لنا منهجاً وطنياً مستقلا بذاته. ارنا عبقريتك وسوق هذا المشروع في محيطك ان استطعت قبل ان تنطلق به للآخرين.

قوتك مع الجماعة، وانت اول من خرق الإجماع، ولم ينضم اليه، فلم تكن لك سابقة في دفاع عن مصالح عامة لمواطنين مثلك، ولم تكن لك توقيعات على عرائض زعمت ان الموقعين عليها روافض وصوفية وعلمانيين كما هي وثيقة الرؤية.

**الخامسة**: تتحدث يا دكتور عن العدل وها أنت هنا تقول ما نصه: ان البيان الأخير (خطوة للوراء) والدليل على ذلك غريب جداً (لأنه كرر نقاطاً قد تجاوزت عجلة الإصلاح إثارتها)!

تبرير أقبح من اتهام!

الخطوة التي تكون للوراء، حين تطالب بالأدنى، اما التي تتمسك بالثوابت التي اوضحتها وثيقة الرؤية فهي ليست الى الوراء، جل ما يقال انها كررتها، مثلما كررت العريضة الدستورية الوثائق السابقة واشارت

اليها. ثم ما هي المسائل التي تجاوزتها عجلة الإصلاح وجاءت بها العريضة الأخيرة؟ العريضة الأخيرة هي أقصر العرائض على الإطلاق، وقد جاءت على النقاط المفصلية المشتركة في كل العرائض. نعم تجاهلت كما قلت العريضة الدستورية وما كان لمعديها ان يفعلوا، فالدعوة الى الملكية الدستورية والى الدستور مهم للغاية كان ينبغي ان تتضمنه العريضة الاخيرة.

والغريب انك تفعل الشيء ذاته فتنتقد اشارة العريضة الى وثيقة الرؤية، ولم تكتف بالعتب على عدم الإشارة الى عريضة الإصلاح الدستوري. وفوق هذا تعلم وانا اعلم بأن امثالك كانوا يرفضون الإشارة الى وثيقة الرؤية في العريضة الدستورية ولم تطرح الا بعد لأي. فلا تنه عن خلق وتأتي مثله، عار عليك اذا فعلت عظيم.

**السادسة**: تقول ان الخطاب الأخير تجاهل (قامات كبيرة في الساحة الثقافية) وأحسبك تشير الى جماعتك او تريد ان تستفز آخرين. لا توجد عريضة تحوي كل الأسماء، وخير للشاكين ان يكتبوا عريضة ويبينوا رأيهم ويضيفوا ان أرادوا! هذا ليس تجاهلاً بالضرورة، بل هو مستحيل من الناحية العملية. على انك اخي العواجي واقع (حتى شوشتك) فيما تنهى عنه. ولطالما تجاوزت وتجاوت وتجاوزت لأسماء واسماء، حتى كأنك امتلكت الساحة وحدك ولم تعد قادراً على رؤية غيرك للأسف.

**السابعة**: وصف العواجي الموقعين بالمجاهيل والمجهولات. ولو قال بعضهم لكان خيراً. خاصة وهو يعلم أن عدداً من كبار الإصلاحيين الذين وقعوا على كل العرائض موجودين في العريضة الأخيرة. ومع ذلك لا ينتقص قدر الكثير من المجاهيل والمجهولات لدى العواجي أنهم صادقون في وطنيتهم واخلاصهم لوطنهم وخوفهم على مجتمعهم وتطلعهم للإصلاح. ليس مهماً ان يعرفهم العواجي او لا يعرفهم. خاصة ونحن نعلم انها وثيقة غير نخبوية، بل جمعت النخبة مع الجمهور لأول مرة في تاريخ العرائض السياسية المحلية وهي نقطة قوة في العريضة.

ولم يتخل العواجي عن طائفيته البغيضة وعدائه الإحتكاري لكل عمل اصلاحي رغم ضآلة عمله وضخامة زعمه، فقد اعتبر الخطاب الأخير (التفاف من بعض الطوائف والتيارات الذين لم يوقعوا على خطاب الدستور)!

لماذا لم يوقعوا؟!

لأن العريضة كما قلت أنت، اي عريضة الإصلاح الدستوري وقعها (اسلاميون) جئت هنا لتمثلهم بدون إذن، ولتصبح وصياً على تلك القامات الكبيرة مثل الحامد والقصير. لأن بعض اولئك رفضوا من قبل امثالك، وبعضهم الآخر رفضوا من تلقاء انفسهم ان يكون امثالك ـ وليس امثال الحامد والفالح والقصير والقاسم وغيرهم من الأعزة ـ من يتسلق العمل الوطني ويمثله.

ومادمت أسست لرفض الآخر فأنت تتلقى رد الفعل وكلاهما سيء للأسف.

مع اني اذكرك بمذكرة الإصلاح القديمة، التي كنت فيها واحداً من الصقور التي رفضت ان يوقعها شيعي واحد، رغم محاولات الجناح المعتدل، فخرجت عريضة سلفية غير وطنية، ومع ذلك ايدها الشيعة. فانظر الى موقفك والى الطوائف التي لا تحبها!

ولن ينتهي منا العجب وانت تصم الآخرين بالإنتهازية والتسلل غير الموفق، ولا نعلم احداً تسلل للموضع الوطني الإصلاحي بأعظم منك للأسف، فأنت دخيل عليه وجديد فيه، وقبلك اناس عملوا في الهم الوطني قبل أن تعرف الف باء السياسة منذ عشرين وثلاثين عاماً.

هذا ما اريد ان اقوله للأخ العواجي. ونقول له اذا كان بيتك من زجاج فلا ترمي بيوت الناس بالحجارة!

(**السياسي**)

★ ★ ★

أود هنا ان استأذن الدكتور محسن العواجي ان اختلف معه مرة اخرى وارجو ان يتسع صدره لما قد لا يتناسب او ينسجم مع رؤيته او لترجمة خارجة عن ذاته لفكر او منظار يرى انه صواب او حسن. اطلعت على ماجاء على لسان الدكتور في (ايلاف) واكون صادقا إن قلت بأنني لم اتفاجأ به، وان كان التصريح عاطفيا متشنجا الا انه كان طبيعيا ومنسجما مع تفاعل ونشاط الدكتور في معمعة الاصلاح وتسطير الخطابات وبهرجة القنوات الفضائية. يقول العواجي: (هناك صراع غير معلن بين فئتين غير متكافئتين، إحداهما تملك الصوت والساحة ـ التأييد الشعبي ـ وهي التيار الإسلامي، والأخرى لديها صوت وتفتقد الى القاعدة، وتسعى للاستفادة من قاعدة الإسلاميين دون أن تتنازل). واقول ان التأييد الشعبي محكوم بادوات لم تتوفر حتى هذا اليوم وعليه فأن الاستشهاد بتأييد مجهول او مقاس بعواطف او امنيات يرد على صاحبة ولا يعتد به، واما ما جاء من تقسيم التيارات الى اسلامية واخرى غير اسلامية تسعى للاستفادة من قاعدة الاسلاميين دون ان تتنازل، فلا اظن ان الدكتور يقصد بعدم اسلامية مفاهيم الاخرين فإن كان ظنّي صحيحا فقد اساء وان كان يقصد ذلك فعلا فقد أساء أيضاً.

أخي الكريم: من هم الاسلاميون؟ هل هم اولئك الذين حولوا دين الله الى دين سد الذرائع وعبادة الحاكم، ام انهم اولئك الذين فاض بهم الكيل وفجروا اجسادهم لمرضاة الله ( كما يعتقدون) ام انهم اولئك الذين ينتقون من ايات الذكر الحكيم ما يتماشى ومصالحهم وتحقيق طموحاتهم؟

اننا نعرف ان المسلم من شهد بوحدانية الله ورسالة محمد واقام الصلاة واتى الزكاة وصام رمضان وحج البيت ان استطاع، فهل يجوز الاعتقاد ان الدكتور الفاضل قصد انكار ذلك على الاخرين؟ وان كان المقصود هو التوجه والفكر وتناسبه وتقاربه مع تعاليم الدين الاسلامي فمالذي وجدته في مطالب الاخرين اياهم يتعارض او يتضاد وتعاليم الدين الاسلامي؟ وعلى افتراض انك وجدت ما تدلي به بناء على قناعاتك ورؤياك، فمن جعلك حكما وانت تخاصم؟ اقول هذا بعد ان سمحت لنفسك اخي الكريم من ان تقيّم وتمنح وتمنع وكأنك أب الاصلاح او وريث الصواب، وهنا لا بد ان اذكرك اخي الكريم انك خصم للدكتور الفقية وخصم للدكتور المسعري، وخصم للشيخ الخضير وخصم للشيخ الفهد، وخصم للحكومة، وخصم للدكتور الحمد، وخصم للشيخ اسامة، وخصم للاستاذ محمد الطيب، وخصم لعبدالرحمن الراشد، وخصم لبوش، وخصم لصدام، وخصم لشارون، وخصم لعرفات، وخصم لبعض همهمات هيئة كبار العلماء، وخصم لشنشنة بعض كتّاب الصحف، وخصم للمجاهدين، وخصم لمن يقف ضد المجاهدين، وخصم وخصم وخصم للجميع! الا يحتاج ذلك منك وقفة؟!

لا تقل انك تقف في الوسطية فالوسطية ابدا ليست في طرف ضد اخر، وانما هي الارضية التي يلتقي عليها الجميع وان اختلفوا.

يقول الدكتور العواجي: (حشد الأسماء بهذه الطريقة يعتبر أمراً مثيراً للغرابة، ويبدو لي أن الموقعين قد فات عليهم أن القضية ليست حشد أسماء مجهولة وتطعيمها ليبدوا أنهم ممثلو إصلاح في المجتمع السعودي). واقول: يبدو ان عقدتك تكمن في انك تعتقد انك الممثل الوحيد للاصلاح في المجتمع السعودي، ويظهر ذلك من وقوفك ضد كل شخصية ايا كان موقعها تجتهد او تبني رأيا تسبقك به، واما مسئلة حشد الاسماء فتلك قضية اخرى.

يقول العواجي: (هذه العادة السرية في إعداد مثل هذه الخطابات والبيانات خلسة، وإخفائها عن كوادر إصلاحية لها حضورها في الساحة، هي تسلل غير موفق وانتهازية مرفوضة، إذ تعودنا أن الخطابات الفكرية ودعوات الإصلاح تعد في هواء طلق، وتعرض على مختلف التيارات وللجميع الحق في الموافقة من عدمها). واقول: وتصف عمل

الاخوة بوصف لاشك انت ارقى واكبر واجلّ من أن تقصده، ولكنك جذبت سوء الفهم بسوء الاختيار، والا ما دخل العادة السرية في اجتهادات كنت انت واحدا ممن مارسها؟ واما الخلسة واخفاؤها عن كوادر اصلاحية (...) لها حضورها في الساحة فمن تقصد؟ ارجو ان لا تكون تقصد نفسك، وهذا استبعده، ولهذا فانك للحق تملك غيرة ومثالية اتسعت كافّة الصامتين الذين لم يعترضوا، فعلام لم تتسع هذه المثالية لهؤلاء المجتهدين ايضا؟!

وبمناسبة الهواء الطلق والعرض على مختلف التيارات فهل انت جاد؟ وبالمناسبة على اي اسس واساس يتم الانتماء الى نخبة اهل الفكر والثقافة والاصلاح؟ ارجو ان لا يكون للحضور في الساحة نصيب، والا فأن في الساحة الوان واطياف حادّة الزوايا، واما ان كان لنتاج العقل والفكر والوطنية والاستعداد لتحمل التبعات، فأن ثمانمائة وثمانين فردا لا يمكن وصفهم بالنكرات او المجاهيل والانتهازية.

ويقول الدكتور: (كنت أتمنى أن يكون الخطاب، الذي اعتبره تسللاً انتهازياً غير موفق، خطوة متقدمة عن بيان الدستورية الملكية، ولكننا فوجئنا بأنه يعيدنا إلى الوراء). وأشار إلى انه — أي الخطاب — (لم يأت بجديد بل تجاهل قامات كبيرة في الساحة الثقافية لم تعلم عنه إلا من خلال الانترنت). واقول: ان التسلل والانتهازية تكون في تلك الخطابات التي يتم تداولها بسرية وضمن شللية مزاجية، واما القامات الكبيرة في الساحة الثقافية والتي لم تعلم عنه الا من خلال الانترنت، فهذا تكرار كررته اكثر من مرّة، وانت تتعمد ابراز الذات، ويؤسفني ان اقول لك اخي الكريم ان الوطن يتسع للجميع، وان الوطنية ليست حصرا ولا قصرا على احد دون احد، وان كنت تعتقد ان على الاخرين ان يروك بما ترى به نفسك، فإن عنوانك هو نتاجك وليس شخصك، وتذكر ان غيرك أُعدم، واخرون لازالوا رهن الاعتقال، وغيرهم خرجوا بعد صمود وبكبرياء قلّ نظيره، وما تشدّقوا ولا تطاولوا ولا تعالوا!

ويقول الدكتور: (اعتبر الخطاب التفافة غير موفقة من بعض الطوائف والتيارات السعودية الذين لم يوقعوا على خطاب الدستور، ما دعاهم لتكثيف أسمائهم بهؤلاء المجاهيل والمجهولات، والإشارة إلى خطاب الرؤية الذي لم يوقعه الإسلاميون، وتجاهل خطاب الدستور الذي وقعه الإسلاميون، ويعتبر أعلى سقف مطالب تم تقديمه حتى الان). واقول: اراك هنا تعترف بوجودهم كتيارات وطوائف، واما خطاب الدستور فإنه كان معتمدا على خطاب الرؤية الذي لم توقعوه، وتسابقتم لتوقيع خطاب الدستور لاثبات الحضور، والا فأنه نتاج تيار اخرين ليسوا اسلاميين(كما تقول). وانت تعترف انه اعلى سقف مطالب تم تقديمه وفي هذا حديث اخر ذو شجون ليس هذا وقته. وتبقى الفاظ مجهولين ومجهولات مشيرة الى التعالي والإستعلاء التافة الذي يحط من قدر قائله، فما بالك بشخص كريم مثل شخصكم يتقدم ركب الاصلاحيين ان لم نقل يقودهم ـ كما تعتقد!

هل يعقل ان يتفوه رجل بمثل هذا القول يحاول بناء اصلاح وطني ـ كما يعتقد ـ ويظهر نفسه على انه رمز ومثال للفكر والثقافة، والذي يحتم عليه بناء قاعدة تناصره من خلال التوعية واجتذاب الاخرين، هل يعقل ان يمارس هذه الاساليب؟ لعلها سورة غضب وفلتة لسان، ولكن ستبقى نقطة سوداء حتى يتم الإعتذار عنها.

واخيرا يقول العواجي: (إن الإصلاح في المجتمع السعودي مهمة شريفة وأمانة في عنق الجميع حكاما ومحكومين، وليس لأحد الحق أن يستأثر بها دون غيره، كما لا يجوز القفز بانتهازية للالتفاف على بعض مواقف الإصلاحيين البارزة). واقول: حسنا ما قلت لولا انك تناقض نفسك وتصر على البروز، وابراز ذاتك، وانت في غنى عن ذلك. ودعني اقولها لك بكل صدق: لقد كانت انطلاقتك رائعة وكنت قادراً على ان تمتن وتدعم مسيرتك وخطواتك بمزيد من التألق والنجاح، لولا انك وربما من فرط الحماس احرقت نفسك من هول استعجالك واهتمامك بذاتية خطواتك، حتى صرت خصماً لكل الاطراف، وفي قضايا وامور لا ناقة لك فيها ولا جمل، وقد تعذر لو انك مجهول يبحث عن الضوء، ولكن ابهرتك الاضواء حتى احرقتك.

(**عربي**)

★ ★ ★

عفوا دكتورنا العواجي! انت ممن نحترمهم في وطننا، ولكنك لست ممثلا لنا او لأغلبيتنا في هذا المجتمع المتنوع، والذي لا يملك اي كان حق الحديث عنه او حصره في خانة معينة.

أخي الدكتور: انت هاجمت الخطاب الاصلاحي الاخير باعذار منها انه لا يمثل الشعب باكمله (وانا هنا معك فلا خطابكم الاصلاحي ولا خطابهم الاصلاحي يمثلنا جميعا في هذا الوطن). ثانياً: هاجمت الخطاب الاخير واتهمته بأنه حشو اسماء مجهوله. فهل من هو مجهول بالنسبة اليك يكون بالضروره مجهولاً للاخرين؟ الست بهذا تنتقص من اسماء ربما لها مكانتها لمجرد انك تجهلها او تريد ان تبين انك تجهلها؟ ثم إنك تحاول ان تحصر الشعب في فئه لا تريد الاصلاح الا عن طريق تيار واحد، وهذه احاديه فيها من الديكتاتوريه الشيء الكثير.

التيار الاسلامي (المتشدد) الذي يرفض التحاور ويرفض الاخر بكل خصائصه قد اكل عليه الدهر وشرب، ويفترض بك ان تعي هذا. لم تعد الكلمة الدينية هي العليا لسبب بسيط ان المرجعيات رفضت التطور ورفضت الاحتكاك المباشر بشرائح المجتمع. رفضت مسلك التوعية وسلكت مسلك التحريم فقط، وهذا اسلوب لم يعد يجدي. الشعب يريد بديلا عمليا يراعي تنوع افكاره ومستويات تعليمه. الشعب يا دكتور ليس بأكمله متعمق في الدين ليستوعب كلمه حرام فيغير من سلوكه الذي يراه سلوكا سويا او وسطيا. الشعب يريد توعيه يريد تواصل كي يقبل قرارات الهيئة الدينية. في هذه الأيام فان قرارا سياسيا او نظاميا يلقى قبولا اكثر من اي فتوى دينية.

تقول ان الشعب كله مع التيار الاسلامي.. هل حددت لنا رعاك الله ما هو هذا التيار ومن يقوده وكيف بنيت احصاءك هذا؟ هل هو تيارك ام هل هو تيار ابن لادن؟ ام تيار هيئه كبار العلماء؟ ام هو تيار وسطي ديني كما سلكه آباؤنا من قبلنا ولم نجد فيه هذا التنافر والتطرف؟ ام هو تيار الحوالي ام تيار البريك ام تيار العودة؟ نحن نرى اختلافا وخلافا بين هؤلاء احيانا كثيره. فاي تيار منهم الذي يتبعه اكثر الشعب؟ بكل امانه اجهل ما هو التيار الديني الذي تقصده والذي تقول ان كل الشعب معه. الا تعلم ان هناك من الشعب من هم سنّة وشيعة وإسماعيلية بل وملاحدة ربما؟!

كيف نحتوى هؤلاء ونحن نهمشهم ونلقي بهم من قائمتنا السياسية والاجتماعية؟ سيدي من اهم بل اهم طريق للاصلاح هو الاعتراف بتنوع المجتمع وان لا نحصره في فئة معينة. الاصلاح هو قبول كل تيارات المجتمع ونقاشها والتحاور معها، لا تهميشها او انكار وجودها. كنت اتمنى منك ان لا تنتقص مجهودات غيرك كونها ليست منك او انك لست منها.

(**سيد القصر: محبكم ومحب هذا الوطن بكل اطيافه**)

★ ★ ★

تركي الحمد ينتقد خطاب الاصلاحيين الأخير: أوردت الـ bbc خبراً عن الخطاب الإصلاحي الأخير. المثير أن الخبر تضمن المقطع التالي: (أحد داعمي الاصلاح البارزين الكاتب تركي الحمد انتقد إرسال الخطاب المتزامن مع مطالبات واشنطن بمزيد من الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط. وأوضح الحمد أن التوقيت غير مناسب بسبب مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تطرحه الولايات المتحدة، ويبدو كأنه دعوة للولايات

المتحدة للتدخل في السعودية). هذا هو الخطاب الثاني على التوالي الذي ينتقده الحمد. الغريب أن هذا الخطاب أخف بكثير من سابقه وخلا تماما من أي تلويحات صدامية. أيضا، فإن التبرير الذي أورده الحمد لنقد الخطاب، كان تزامن الخطاب مع مطالبات واشنطن بالمزيد من الديموقراطية! تبرير خطير إذ أن ربط المطالبات الداخلية بالاملاءات الخارجية يمهد الطريق لاتهام القوى الداخلية المطالبة بالإصلاح بأنها أبواق لقوى خارجية وهي حجة طالما استعملتها الانظمة العربية طوال الخمسين سنة الماضية لإبقاء الامور على ما هي عليه.

(**موسى**)

★ ★ ★

رغم اختلافي مع ابي طارق (الدكتور تركي الحمد) في تعليقه على بيان المثقفين، إلا أنني لا زلت أرى انه خير من يعبّر عن النظرة المستقبلية لهذا الوطن. وإذا كان مصدر الغرابة وبالتالي الاختلاف هو في تناقض هذا التعليق مع جميع ما كتبه سابقا، فان هذه الدهشة حتما لا تمتد لتشمل الدكتور محسن العواجي لاختلاف الأساليب. الحمد أبدى اختلافه بأسلوبه الحضاري وبدون مصادرة لرأي أو تهجم أو تهكم أو استفزاز، وهذا ما وقع فيه العواجي أو ما اعتاده. فالعواجي يستنكر أن يقدم هذا الخطاب بسرية دون أن يمرر عليه أو أن يشرك فيه علية من المثقفين حسب قوله. هؤلاء العلية هم الإسلاميون على حد وصفه، وكأن من وقعوا الخطاب من الهندوس أو البوذيين. واستطرد الناطق باسم الحزب الإسلامي (العواجي) بان هؤلاء خاسرين لان غالبية الشعب مع التيار الإسلامي، بينما يريد هؤلاء الاستفادة من قاعدة هذا التيار دون أن يتنازلوا. والسؤال هو عماذا يتنازلون يا دكتور؟ لماذا لا تكون واضحا وتحدد نقط الخلاف؟ هل طالب موقعو البيان بما يخالف الشريعة؟

قضية نقد العواجي للبيان كونه حشر أسماء مجهولة هو تعالي منه غير مبرر، فالمواطن يكفيه مواطنته لكي يطالب بحقوقه، فلا العواجي أو غيره وكيل أو نائب عنه، ولم تكن الثقافة يوما لازمة يجب أن ترتبط بكل من نافح عن حقه في هذا الوطن. بل أن هؤلاء المجهولين هم من يعاني ويفتقر لحقوق، اجزم بأن تيارالعواجي شارك في سلبها. ما ذكره العواجي عن تجاهل البيان الأخير للدستور هو أمر طبيعي، فهم في الأساس لم يوقعوه لكي يتبنونه، ولهم عليه عدة تحفظات هو أول من يعرفها. نعم أنا افهم أن الخطاب الأخير قد اغضب العواجي وتياره من الذين تعودوا أن يقحموا أنفسهم في كل صغيرة أو كبيرة.. ولكن حنانيك يا شيخ محسن فما هكذا تؤخذ الأمور، ولعل الموقعين يراجعون أنفسهم مرة أخرى وينتظرون إذنا منك ومن تيارك المنتخب من غالبية الشعب حسب تصريحك أو لربما حسب استبيان قناة الجزيرة!. على أي حال الحديث ذو شجون والعواجي يظل مواطنا نختلف معه ويختلف معنا.

(**احمد الحناكي**)

★ ★ ★

رغم ان الخبر مقتطع، الا انني اقول انه في حالة صحة انتقاد تركي الحمد لهذا البيان وبهذه الحجة الضعيفة، فأعتقد انه ملزم بتوضيح كامل لموقفه. البيان الأخير لم تصدره السفارة الامريكية ولا اثنان او عشرة يمكن اتهامهم باستلامه منها، وانما صدر عن مئات الاشخاص والاف غيرهم يوافقونه حتى ولو لم يوقعوا عليه. لم اقتنع يوما بمصداقية الاعذار التي تطالب بالتخلي عن تحديث واصلاح اوضاعنا بحجة انها مطالب امريكية، واذا كانت هذه مطالب امريكية فلا اقل من ان نشكرها على هذا الاهتمام بنا، الا اننا يجب ان نقرر من انفسنا وبانفسنا ان نصلح اوضاعنا بغض النظر عن ما يراه الاخرون عنا. تبرير الدكتور الحمد لموقفه غير متسق مع افكاره وكتاباته التي عرفناها عنه، ولذا اعتقد اننا في حاجة لانتظار توضيحه.

(**ساهر**)

★ ★ ★

حقيقة موقف غير مبرر من الدكتور الحمد.. وإذا كان رفضه للتوقيع على البيان قائماً على أساس تزامنه مع تصريحات أميركية حول الديمقراطية في الشرق الأوسط، فهل في ذلك إعفاء له من المشاركة في النشاط الاصلاحي الوطني.. ومتى كان دعاة الاصلاح ينتظرون من واشنطن أن تأتي لهم بالديمقراطية، اليس في ذلك استغباء لتيار اصلاحي عريض ظل يكافح طيلة ما يربو على العقد من الزمن من أجل تصحيح الاوضاع المعلولة في الوطن. نخشى أن تلعب السلطة بأوراق الاصلاحيين، فتحارب بهم ضدهم نيابة عنها، وليس في ذلك تشكيك بنزاهة الدكتور الحمد، الا أننا من حقنا أن نخاف على مشروع نجد أنفسنا جميعاً عيالا له، ونرجو أن لا يأتي من يصبح وبالاً عليه. العريضة الأخيرة تمثل أول عريضة شعبية، حيث تحوّل المطلب الاصلاحي من النخبة الى الشعب بكافة فئاته، وهذا مؤشر ايجابي على نقل القضية من كونها نخبوية أو فئوية الى كونها قضية شعبية ووطنية. نتمنى تواصل مثل هذه العرائض ومشاركة باقي الفئات الشعبية التي كانت تلتزم موقفاً متفرجاً أو متشائما في الانخراط في عمل وطني ايجابي يسرّع في عملية التحول السياسي ويساعد القيادة السياسية على اتخاذ القرارات المنتظرة. لا مكان للمتشائمين في وضع مأزوم تعيشه الدولة، فالمواطن بانتظار من يخطون للأمام.. أما أولئك الواقفون أو المتراجعون فلا حاجة اليهم، فلندفع جميعاً عجلة الاصلاح بمبادرات كهذه.. وهذه العريضة شمعة اخرى في ليل يكتفي كثيرون بصب اللعنات على ظلمته بل المشاركة في اشعال الشموع. شكراً لكل الموقعين وكل التحية للمصلحين ودعاة الاصلاح في هذا الوطن. ولنا أمل وطيد في أن تتظافر الجهود من أجل تحريك الساكن في الساحة السياسية المحلية، وخصوصاً في هذا الظروف بالذات التي يحاول بعض المسؤولين التعامل مع الموضوع الاصلاحي ببرانية مقصودة بغرض إدراجه ضمن المماحكات السياسية الفارغة. هذه العريضة جاءت للرد على تصريحات من يقول بأن التطلع نحو الديمقراطية في السعودية يأتي في طول وسياق الضغوط الخارجية، والصحيح أن هذا التطلع هو ثمرة نبتة محلية مغروسة في تراب هذا الوطن.. وإذا كانت الحكومة تجبه الدعاوى الخارجية للدمقرطة فإن هذه العريضة تعبّر عن تيار الاصلاح الوطني عموماً فما هو موقفها من هذه الدعوى التي لا تلتقي في أي حد منها مع مشاريع سياسية خارجية، بل هي ترنو الى اصلاح وضع لم يعد يحتمل المداورات والمداولات الهابطة، أملاً في نفي المعضل الداخلي، وقذفها خارج حدود الوطن.

(**هشام بن الحكم**)

★ ★ ★

الإصلاح السياسي والدستوري مطلب شعبي لكل الناس ويجب ان يكون لهم دور في تعجيل في بناء كيان دولة المؤسسات وتوسيع المشاركة الشعبية وان لا يقتصر هذا الدور على فئه دون سواها. إن التقليل من شأن من وقعوا على هذا البيان يعتبر خطأً فادحاً واتهاما غير مبرر. نحن نعلم أن اي تغير لابد وأن يأتي بزخم شعبي يشارك فيه جميع فئات المجتمع ويكونوا دعامه اساسيه في اي تغير والتاريخ له شواهد. نحن نتطلع الى مستقبل تسود فيه روح القانون وتحترم فيها إرادة الفرد وتعلو قيمته وتتعزز مكانته إيماناً بأن الأمة هي مصدر السلطات وأن الشعوب صاحبة القرار وأن المستقبل في النهايه هو للإنسان.

(**الخط**)

★ ★ ★

## حول الموقف من البيان الأخير لدعاة الإصلاح

# الفقيه والعواجي.. ماذا يريدان؟

د. أحمد عبد العزيز العويس

دعاة الإصلاح في السعودية كثيرون ومتعددو المشارب والرؤى، ويتوافقون في أمور ويختلفون في أخرى، وهذا قانون طبيعي أودعه الله في خلقه، ولا سبيل إلى تغييره، وأي محاولة لذلك ليست غير عبث وسعي نحو الوهم وليس إلى أي شيء غيره. هذه هي التعددية التي يراها بعض سعاة الإصلاح نعمة أنعم الله بها عليهم، وان فيها من المنافع ما يفوق بكثير ما فيها من المضار، ويفرح هذا البعض بأي نشاط يصب في نهر الإصلاح مهما كان مصدره. وعلى العكس من ذلك يراها بعض آخر من دعاة الإصلاح، للأسف، فأي نشاط إصلاحي، مرفوض وتكال له الاتهامات وتوجه نحوه الطاعنات ويقذف بسهام متعددة الأشكال والأوصاف، لا لشيء غير كونه صدر من غيرهم أو على الأقل لم يباركوه.

في القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تهدف إلى تربية الإنسان على مكارم الأخلاق، منها قوله تعالى: (ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم. وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم). يقول سعد الفقيه إن من قام بجمع التواقيع على الخطاب لهم دور استخباراتي، ومصدر حسن الظن هذا هو في قوله إن هذه المعلومة (مؤكدة)، وبالتالي هي من مصادره في السعودية التي لا أظن أنه يشك بأنها موثوقة. فأقول له: تاكد أن مصادرك يمكن أن تتصف بأي صفة عدا الموثوقية، وأن المعلومات التي ذكرت يمكن أن تتصف بأي صفة عدا أنها مؤكدة. وهذا القول هو هدية أقدمها له. ثم أوجه قولي نحو مصادر الفقيه، فهي مصادر تتعمد الكذب في موضوع لا يخص أفراداً بل يخص وطناً، فمن يستفيد من مثل هذا الكذب؟ هل تهدف هذه المصادر إلى تعطيل وعرقلة العملية الإصلاحية في السعودية؟ ولكن لماذا؟ لا أجد سبباً مقنعاً عدا كون الخطاب باعتباره نشاطاً إصلاحياً صدر عن فئة لا تنتمي إلى الفئة التي ينتمي إليها الدكتور الفقيه ومصادره التي كذبت عليه. ثم، وبعد أن أُذكر الفقيه بما قاله في تصريحه: (... والبيان فيه تجاهل تام لبيان الإصلاح الدستوري..)، أحيله إلى ما ورد في الخطاب وليس البيان، وبين الخطاب والبيان فرق لا يجهله حصيف، أقول تضمن الخطاب المرفوع لسمو ولي العهد العبارة: (... وثيقة "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" وتقبلكم لكافة الخطابات المطلبية الأخرى التي رفعها المواطنون من من مختلف الشرائح). ثم أُذكره بقوله في التصريح عن البيان، وهو يقصد الخطاب، بأن: (فيه تأكيد على أن الحوار الوطني الحكومي هو استجابة للبيان مما يزيد الشك في الهدف من هذا البيان). وكما يتبيّن من كلمات (الحوار الوطني الحكومي) ومن التركيب الإجمالي للعبارة، فإنه لا شك من وجود إما كلمات سقطت عفواً من تصريحه أو ضعف في المتابعة.

أما الدكتور محسن العواجي فلم يعجبه الخطاب نهائياً، فهو اتهم الموقعين بأنهم يمارسون حرباً ضد (الإسلاميين) وصفها بأنها خاسرة لأن الساحة غير متاحة إلا (للإسلاميين) المكتفين ذاتياً والذين هم ليسوا بحاجة إلا لأنفسهم وحسب، في حين أن الآخرين محصورون في دائرة نخبوية. ثم أسدى نصيحة لهؤلاء الآخرين بأن عليهم أن يعرفوا ما هي القضية، متهكماً بهم بأنهم يرون أن القضية هي مجرد حشد أسماء وصفها بأنها مجهولة. ثم ادرج مفردات، في وصفه الخطاب وطريقة إعداده، لا تليق بداعية إصلاحي، مثل: (العادة السرية)، (حرباً خاسرة)، (خلسة)، (تسلل)، (إنتهازية)، (يهرّبون شيئاً محظوراً)، (التفافة)، (مجاهيل ومجهولات)، (القفز)، (قامة). كنت أتمنى لو أن الدكتور محسن نأى بنفسه عن هذا المفردات الذي لا أراها تليق بأي داعية إصلاحي. ولو أنه ناقش محتوى الخطاب أو أهدافه لكان أجدى للإصلاح. ولكن مرة أخرى نرى ما يؤسف وما نتمنى أن يتوقف، وهو أن بعض دعاة الإصلاح يوجهون سهامهم نحو زملائهم الآخرين الذين هم مثلهم من دعاة الإصلاح وإن وفق رؤى مختلفة. فالساحة مفتوحة للجميع وليست حكراً لجهة دون أخرى، غير أن الدكتور العواجي بدا للأسف ممن ينزعجون حين يرون في الساحة غيرهم.

وليس يأتي بعد الظلم إيلاماً، فيما أفهم غير الاحتقار، فأنا فهمت أن الدكتور العواجي في ذكره لـ (هؤلاء المجاهيل والمجهولات) أنه يحتقر الكثير ممن يقرب عددهم من التسعمائة، ومنهم من النساء والرجال، من هو أكاديمي مثله، ومنهم فلاح وطالب وربة منزل ومترجم وكاتب ومتسبب وشاعر ومتقاعد ورجل أعمال، إلخ من النساء والرجال.. ممن هم ليسوا على نفس الدرجة التي تتمتع بها (قامة) الدكتور العواجي أو غيره من دعاة الإصلاح ممن وردت أسماؤهم في هذا الخطاب أو في غيره من خطابات أو بيانات، أو ممن هم مشهورون ومهتمون بأمور وطنية أخرى كلاعبي الكرة أو الفنانون والفنانات. إن داعياً للخير يطلق وصفاً مثل هذا أولى به أن يقدم اعتذاره إلى من أساء إليهم قبل أن يوجه نصحه المحترم والمقدر.

الإقصائيون هم الذين طالما تمنى ويتمنى الخيرون أن يغيروا ما بأنفسهم من شك، وأن ينخرطوا في العمل الجماعي التعددي، وأن يتمكنوا من أن ينزعوا عن أنفسهم هذه الصفة الضارة بالوطن. ومع أنه من المفهوم أن انزعاجهم هذا طبيعي في الوقت الراهن، إذ ما زالوا بحاجة لمزيد من الوقت والتمرين حتى يتمكنوا من قبول الآخر والحوار معه والتخلص من هيمنة الأسلوب الإقصائي الذي ما زال مسيطراً عليهم، إلا أنه من المفيد لعملية الإصلاح عدم السكوت عن الممارسات والمحاولات الإقصائية.

عمليات المزايدة وأساليب الاستعراض هي من المضرات في العمل الإصلاحي، والاعتراف بالتعدد وقبوله والرضا به هو السبيل للتخلص من العيوب لدى أي طرف: فإن كنتُ أرى فيك عيباً لا تعترف به وأسعى لما أراه في مصلحتك، فسبيلي إلى ذلك ليس إقصاؤك بل قبولك كما أنت أولاً ومحاورتك، أما أن أضعَ تغييرَ ما تراه في نفسك صحيحاً شرطاً لقبولي إياك ومحاورتك، فعليّ أن أتأكد أنني أنشد وهماً وأطلب مستحيلاً وأمارس عبثاً.

أكاديمي سعودي

(عن إيلاف - ٢٠٠٤/٢/٢٨)

# حقوق الإنسان في السعودية ووهم الخصوصية

عبد الرحمن بن محمد اللاحم

لقد أصبحت قضية حقوق الإنسان وما يتصل بها من حريات أساسية، من القضايا التي تحظى بالاهتمام الكبير سواء من جانب الباحثين في نطاق العديد من العلوم الاجتماعية أو جانب الممارسين للعمل العام على اختلاف مراكزهم على مستوى العالم بأسره. إلا أن تلك المفاهيم بمدلولاتها الحضارية على أهميتها والحجم الذي تشكله على مستوى العالم لا زالت غائبة عن أدبياتنا الثقافية، ولازالت ثقافتنا المحلية عصية على قبول المرتكزات الأساسية لحقوق الإنسان والأفكار الحقوقية بشكل عام، وذلك لأن رجل الشارع ظل طوال الفترات الماضية مغيب تماماً عن تلك المفاهيم والقيم السامية بفعل (المصدّات الفكرية) التي ساهمت الميكنة السياسية والدينية بنصبها، تحسباً لتسرب أي من تلك المفاهيم إلى المجتمع، والتي ستسلط الضوء على مناطق تعوَّد المواطن على رؤيتها مظلمة طوال الفترات الماضية، وترسخت لديه قناعة بأن السؤال عنها محرم دينيا وسياسيا، و آثر النأي عنها والابتعاد عن الخوض فيها حتى لا يقع في المحظور، لذا لم تجد تلك القيم مكاناً لها في منظومة قيمنا الاجتماعية ولا في مناهجنا التعليمية، أو حظاً من العملية التربوية وظلت حبيسة في حوارات النخب غير المسيسة.

لقد ساهم الفكر(السياسي — الديني) التقليديان في السعودية طوال عقود مضت في صناعة خرافة (الخصوصية) فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمفاهيم المتعلقة بها حتى يحولا بينها وبين المجتمع، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في تغييب الشعب عن حقوقه الطبيعية، مما أدى إلى ضمور الوعي الحقوقي لدى المواطن ولم يعد يدرك سوى (الواجبات) الوطنية حتى يؤديها بالشكل السليم حتى لا يقع تحت طائلة العقاب، دون أن يملك القدرة على مجرد التفكير في أن له حقوقاً مقدسة كفلتها له الشريعة الإسلامية والأنظمة السارية (كإنسان وكمواطن)، أو أن يدرك بأن تلك الحقوق هي استحقاقات طبيعية له كإنسان لا تملك الدولة منحها ولا منعها.

ومن خلال هذه الأجواء (الفكرية والسياسية) تستطيع أن تتفهم التلكؤ الحكومي في السماح بإنشاء لجنة أو جمعية أهلية لحقوق الإنسان في دولة لا زلنا في أجواء احتفالية بمناسبة مرور قرن على تأسيسها.

لقد أصبحت ثقافة (حقوق الإنسان) الآن ثقافة عالمية شارك في صياغتها وبلورة قواعدها كافة الأمم على مرّ التاريخ، كلٌ بتراثه الخاص، حتى تجسدت بهذه المواثيق والعهود والإعلانات الدولية التي نراها اليوم، وتشكلت من أجل تفعيلها لجان وهيئات دولية وإقليمية تناضل من أجل حمايتها والتعريف بها. لذا يفترض التعامل مع تلك المفاهيم على هذا الأساس، دون استحضار هواجس الريبة والشك تجاهها، وكان من المفترض العمل بغية تأصيلها وتبيئتها بناءً على قيمنا وموروثنا الثقافي، لأنها في النهاية قواعد ونصوص تهدف بشكل أساسي إلى حماية هذا الكائن الإنساني من الاستبداد والاضطهاد أياً كان مصدره، وحماية كرامته التي منّ الله بها عليه (ولقد كرمنا بني آدم).

إن الكثير ممن تطوعوا لمواجهة مفاهيم (حقوق الإنسان) بحجة مخالفتها للشريعة الإسلامية، مارسوا الانتقائية الفجّة حيث استندوا في معارضتهم على بعض النصوص القانونية الواردة في بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتي تقر ببعض الحقوق التي قد تختلف الأمم في الاعتراف بها، ومن ثم قاموا بطردها على بقية النصوص دون أن يمتلكوا القدرة على الفرز والتمييز، وقراءة المواثيق والاتفاقيات الدولية بشكل سليم، عندها خرجوا بهذا الحكم العام الذي لا يمكن أن يتسق ومقاصد الشريعة الإسلامية التي اعترفت بكرامة (الإنسان) لكونه الكائن الوحيد الذي اصطفاه الخالق جلّ وعلا لعمارة الأرض وإصلاحها، لذا فإنه وان كان هناك بعض التحفظ على جوانب معينة من تلك الحقوق، إلا أنه لا يمكن استغلال هذه الجزئيات المحدودة في الامتناع عن التسليم ببقية الحقوق الأخرى التي اتفقت الشرائع السماوية والمواثيق الأرضية على صيانتها والاعتراف بها.

إن التترس خلف (الخصوصية) في مواجهة الثقافة الحقوقية لم يكن دائماً بسبب الإخلاص الثقافي بقدر ما هو ذريعة لمزيد من التجهيل للشعوب.. وإلا أي خصوصية هذه التي تمنعنا من التنديد بالتعذيب أو الاعتقالات التعسفية أو مصادرة جوازات السفر؟ وأي خصوصية هذه التي تحول بين الإنسان وحقه في حياة كريمة كما أراد الله له، وكذا حقه في محاكمة عادلة، أو حقه الطبيعي في أن يعبر عن آرائه بكل حرية بعيداً عن سطوة السلطة؟

إننا الآن أمام مأزق أخلاقي تجاه هذه الجماهير التي أخذنا طوال العقود الماضية نمارس التخدير الثقافي لها حتى فقدت الإحساس بكرامتها وإنسانيتها، ولن يمحو هذا العار إلا تدشينُ حملة توعوية وطنية شاملة بهذه الحقوق ودمجها في مناهجنا التعليمية والمطالبة بمؤسسات أهلية ترعى هذه الحقوق وتذود عنها، وسنّ الأنظمة التي تُفصّل هذه الحقوق، وتجرّم انتهاكها أو القفز عليها، وعدم الاكتفاء بالنصوص العامة والتي يراد منها بالدرجة الأولى تجميل الديكور السياسي فحسب بينما الواقع العملي يعجّ بالانتهاكات الصارخة والتجاوزات المريعة التي تصطدم مع أبسط القواعد القانونية.

إن أي خطوة نحو ترسيخ المفهوم الحقوقي إنما هي وثبة نحو بناء مجتمع سليم قادر على مواجهة الغارات الثقافية الخارجية يوم أن يجد الإنسان نفسه بأنه يعيش على هذه الأرض بكرامة مصانة وحقوق مقدسة، عندها فقط يحق لنا الحديث عن (دولة القانون).

(عن إيلاف)

## مدخل الى التعايش

# نقد الذات الشيعية

فؤاد ابراهيم

**هل يمكن إعادة قراءة الذات بمعزل عن المطارحات الجدلية النمطية بين السنة والشيعة؟ وهل يمثّل الموروث الشيعي بكامل حمولته مصدر إلهام وإلزام للشيعة؟ وهل يكتسب المجهود الفردي صفة الديمومة والعمومية، بحيث يسري ناتجه في الزمان والمكان؟ أسئلة تضعنا أمام مواجهة الذات الشيعية بكل ما تفرضه من تقويم لوعينا الديني العام والخاص.**

وللاجابة عن تلك الاسئلة لابد من تقديم لمقالة تبدو لدى الكثيرين شديدة الالتهاب والتفجّر، ولكنها في تقديري المدخل الصحيح لازالة الانسدادات التاريخية في قناة الحوار المذهبي. فقد باتت قواعد اللعبة السجالية مكشوفة، ولم يعد هناك ما يطيح بالقواعد تلك الا بالاقتحام المباشر على الذات وليس الآخر.

فقد إعتاد المتساجلون مذهبياً على أن يتسلل كل منهم الى مستودعات الآخر ليستخرج منها أدلة إدانة، واشهارها أمام الملأ لدحض متبنياته العقدية والتشهير به، في عملية مفاضحة متبادلة تكاد تكرر نفسها طيلة عشرة قرون، وقد أضفى عليها قاموس البذاءة والانحطاط في اللغة السجالية ما جعل التخندق في الذات خياراً نهائياً لا يسمح للقابعين فيه مجرد التفكير في الخروج منه. ينبيء عن ذلك سجّل المناظرات المتسافلة على شبكات الانترنت والتي نفث فيها المتساجلون من الفريقين كل قباحاتهم حتى جاءت صورة طبق الأصل عن واقع مأزوم.

ومادام تراث الأوّلين يضخ بما يكفي لتسعير السجال المذهبي، فإن المهووسين يجدون متكئاً مريحاً في مجالس الجدل العقيم، وطالما أن الفرقاء جميعاً يباركون سراً وعلانية سجلّ الماضين، فإن فصول المعركة تصبح معروفة: قيح هنا وقيح هناك، وتبرير هنا وتبرير هناك (كذلك زيّنا لكل أمة عملهم)، وفي نهاية المطاف يلوذ الفريقان بالصمت حيال الذات.

وعلى الجبهة المقابلة يقف أولئك المناصرون لمبدأ الوحدة والتسامح بين المذاهب، ولكنهم في مواجهة الذات يأنسون بخيار الانتقاء من التراث ما يعزز موقفاً ظرفياً ومصلحياً وإسدال الستار على ما في هذا التراث من نصوص مناقضة لمنتقياتهم، وبدلاً من نقدها يلجأ هؤلاء المتسامحون الى إهمالها وفي أحسن الاحوال الاشارة اليها بوخز ضئيل من النقد دون تسمية الاشياء بأسمائها.

منذ سنوات بدأ بعض المتسامحين مذهبياً بإعادة قراءة الذات ولكن بطريقة انتقائية، كمن يقرأ موقف الشيخ ابن تيمية المتحامل من الامام علي، أو من يقرأ تراث الشيعة في موضوع سب الخلفاء.. وفي نهاية المطاف يخرج المعتدلون متعادلين في المنازلة مع التراث. إن الاحساس المتعاظم لدى هؤلاء بخطورة المشكل الطائفي والنية الصادقة التي يحملوها في غرس نبتة التسامح وقبول الآخر، لم تؤد الى دفن الخلاف ولم توقف دوي مدافع الطائفية، فقد كان من السهل على المتساجلين من الفريقين تهديم البناء الوحدوي من قواعده، لأن في كتابات ابن تيمية والشيعة ما يكفي وبأضعاف لاثبات النقيض.

جوهر المشكلة يكمن في أن فضاء المقدّس تمدد لدى المتطرف والمعتدل من الفريقين بحيث بات يخشى من الدخول اليه بعقلية الناقد، فالمعتدل كما المتطرف يبارك هذا التراث ويرى فحصه جالباً لاثارة زنابير الخلية، ولذلك يجد في صناعة نص آخر يقوم على إعادة قراءة مهادنة للتراث أسلم من مزاولة النقد فيه، لأن ذلك يتطلب محايزة للمقدس وانفصالاً عنه. فالمصهارة المفتعلة بين المقدّس والماضي تمتص كل ما يعلق من نصوص بهذا الفضاء الرحب، الذي يشرع أبواب التسجيل على أفق واسع، ليصل التساوي بين النشرة الصفراء والنص القرآني حداً موازياً في التعظيم لدى المتلقفين اللاحقين، ليكونوا جاهزين لزج أنفسهم في أتون المحرقة الطائفية.

ولاشك أن النزوع نحو تأكيد الالتصاق بالجذور والاحتماء بالماضي يحقق أغراضاً متعددة لدى المستقيلين كرهاً وطواعية، منها الدفاع عن الذات وتبريرها، والحصانة أمام العصب المتشددة الجاهزة لاشهار سلاح (التحريم الكنسي). ولذلك يفرط البعض في (تدليك) التراث عوضاً عن مجابهته. وبهذه المنهجية المتهادنة يتم (ترسيم) النص التراثي ومركزته، إذ إن تنوع القراءات فيه لا تعدو كونها ضرورات مرحلية استثنائية تحفظ نقاوة التراث وسطوته الدائمة.

وحين يتساوى المتطرف والمعتدل في الاستقالة أمام التراث تصبح مولّدات السجال نشطة، فالبوصلة تشير دائماً الى الماضي بكل متواليات (التراث، التاريخ، الرموز، النصوص القديمة) وهو يمثل الساحة التي يلتقي عليها الفرقاء جميعاً، وليس الحاضر بكل تحدياته وهمومه.. واذا كان المتطرفون يحملون وزر تهريب ذخائر التراث السجالي الى الحاضر، فإن المعتدلين غير معفيين

من المسؤولية، فهم أمام تراث يمثل السجل الكامل لمخزون عقدي تشربوا منه في فترة ما وعيهم الخاص، ومن وحيه جرت صياغة نظراتهم ومواقفهم، وهم ملزمون بتحديد الموقف منه كلياً وجزئياً. ولا ننسى تداعيات هذا الموقف على الاجيال اللاحقة التي ستكوى بذات الجمرة الخبيثة، أي الطائفية، ما لم نعدّل الآن المسار المعوّج.

لم يعد يكفي مجرد تبني مبدأ التسامح المذهبي مع الابقاء على فورانية التراث وإستعماله ساتراً حصيناً في العلاقة مع الآخر، بل الحاجة تتأكد وبإلحاح شديد على تفكيك المقدس ووضع قياسات جديدة لهذا الفضاء المتمدد بلا حدود، فما نواجهه الآن هو تراث يكاد يطغى بنصوصه ورموزه ووقائعه على الحاضر، نابذاً للزمان الذي نحيا فيه، وملغياً لاستقلالية الدور الذي يجب ان نضطلع به في وعي ذاتنا وحاجاتنا. فهذا التراث الحاضن لكل قديم يجب إخضاعه لمراجعة دورية، ولا بد أن ننطقها صراحة بأن في تراثنا ما يستحق أن يكون طعماً للنار، فالكتابات غير المسؤولة التي صنّفت في أزمان غابرة ومظلمة يبلغ فيها التهافت حد الاسفاف الفارط في بذاءة اللغة، وركاكة الالفاظ، كتلك المقولات الهابطة في الخلفاء الراشدين، والتي تعكس نفسية معلولة لواضعها مهما علت رتبته العلمية.

ولا ندري مالذي يحول دون مجاهرة علماء الشيعة بموقف حازم إزاء مقولات أقل ما يقال فيها أنها خزي على التشيع أولاً وأخيراً، وكنا نتمنى لو أن هذه المقولات ماتت في عهد قائلها أو اندثرت مع كاتبها، الا أن هناك من ضمن لها الحياة فترات أطول، فبقيت تغذي بعض الجماعات المغالية داخل الشيعة، متوهمين كونهم يحيون ما توارى من تراث أهل بيت الوحي ومعدن الرسالة، ويكتمون عملياً ما كان يبوح به سيد المتقين (لأسلمنّ ما سلمت أمور المسلمين) و قوله لأصحابه في حرب صفين الذي كانوا يكيلون الشتائم لأهل حربه من أهل الشام (إني أكره لكم أن تكونوا سبّابين) ونصحهم قائلاً (قولوا اللهم إحقن دمائنا ودمائهم)، أو قول مؤسس المذهب (كونوا زيناً لنا ولا تكونوا شيناً علينا) و(كونوا دعاة لنا ولا تكونوا دعاة علينا). فهل من الزين في شيء أن يكتب أحدهم في الخليفة عمر بن الخطاب كلاماً لا يصدر الا عن معتوه آفاك، ثم ينسب ذلك الى أئمة أهل البيت (ع)؟ وهل من الدعوة اليهم النيل من الخليفة عثمان بكلام لا يتفوه به الا شذّاذ الآفاق؟.

هل يكفي من علمائنا مجرد صرف النظر عن مثل هذه الروايات الشاذة، أو السكوت عنها، أم لابد أن يكون هناك موقف علني وصارم إزاء ما يتدفق علينا من تراث، ندرك تماماً بأن فيه من الغث ما يكفي لتأجيج سورة الغضب لدى راشدي الشيعة قبل غيرهم. كل ذلك لأن هناك في التاريخ من كتب في لحظة لاوعي عن قضية واهمة أراد بها اسداء خدمة لأهل دعوته، وتزلفاً لعامة ملّته. مالذي يحول دون كف ألسنة تلهج بالنيل من رموز دينين ومقدسات المسلمين؟ أليس من حق الأخوة الدينية علينا درء ما يغيظ شركائنا في الدين والعقيدة، وأليس الحقوق يعضد بعضها بعضاً، فكيف نطلب حقاً نمنعه عن غيرنا؟.

إن المتعثرين بالتسالم المتصدع على صحة المنقول في المصادر الشيعية لا تعنيهم الاجابة عن تلك الاسئلة، لأن في المنقول سلوة لما ألفوا، ولكن حين يعاد وضع المشكلة في اطار آخر، يصبح الحديث عن هذا الموضوع متمحوراً حول امتثال لسيرة أو الخروج عنها. ولتقريب الفكرة نقول إن ما كان يحول دون الاقتراب من بعض المجموعات الروائية لوضع حد للمهدورات في كتب السجالات العقدية، هو تلك الدعاوى غير المسنودة بوثاقة ما تضمنته هذه المجموعات من قبيل (الكافي كافٍ لشيعتنا)، كيف وقد تبين من تحقيق رواياته بأنه ليس مجرد غير كافٍ فحسب، بل ضم من الموضوعات على المذهب وأئمة أهل البيت ما يجعل التمسك بتلك الرواية كماسك الهواء. وليس في ذلك الا توهين التشيع وتهزيله، فقد نبّه الأئمة قبل ذلك من تسرّب كثير من الروايات الى كتبهم وفي حياتهم، وقد سبق أن عاش الشيعة محنة توثيق مرويات كثيرة شاعت في أوساط المحسوبين على الائمة.

فعن يونس بن عبد الرحمن قال إن بعض أصحاب الائمة سأله: يا أبا محمد ما أشدك في الحديث وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على رد الاحاديث؟ فقال حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله (ص) يقول: لا تقبلوا علينا حديثنا الا ما وافق الكتاب والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد لعنه الله دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا (ص) فإنا إذا حدثنا قلنا قال الله عز وجل وقال رسول الله (ص).

ونقل يونس بن عبد الرحمن ما جرى له في رحلته للكوفة، يقول: (وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر (ع) ووجدت أصحاب أبي عبد الله (ع) متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا (ع) فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله (ع) وقال لي: إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله (ع) لعن الله أبا الخطاب وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسّون هذه الاحاديث الى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله (ع) فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإنا إن تحدثنا حديثنا بموافقة القرآن وبموافقة السنة، إنا عن الله وعن رسوله نحدث..).

وعن يونس عن هشام بن الحكم أنه سمع أبي عبد الله (ع) يقول: كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه وكان أصحابه المتسترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها الى المغيرة، فكان يدسّ فيها الكفر والزندقة، ويسندها الى أبي ثم يدفعها الى أصحابه ويأمرهم أن يبثوها في الشيعة، فكلما كان في كتب أصحاب أبي من الغلو فذاك ما دسه المغيرة بن سعيد في كتبهم. وقد ورد في كتاب (اختيار معرفة الرجال مج٢ ص ٧٧٨) بأنه كان كل إمام يكذب عليه أحد.

نشير هنا الى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الروايات الشيعية ترجع الى الامامين الباقر والصادق، وبإمكان المرء أن يتصور كم هي عدد الرويات التي تسللت بإسم الامام الصادق الى المصادر الشيعية وانبثت في تراث الشيعة، وبالتالي كم مظلمة وقعت بحق مؤسس المذهب المشهود له بالتقوى والزهد والخوف من خالقه في نقل ما هو متطابق لكتاب ربه وسنة نبيه، فيما كان عدد من المدّعين نسبتهم اليه يضعون الرواية بإسمه ويبثونها بين الناس. وليس غريباً أن يكون الامام الصادق أكثر من وضع الغلاة أحاديث مدموغة بإسمه، فهو على العكس من أئمة المذاهب جميعاً كان يعيش في المدينة فيما كان الرواة عنه يعيشون في الكوفة، الأمر الذي أتاح لهم فرصة دعوى الانتساب اليه وفبركة الحديث بإسمه.

وندرك من خلال قراءة المجموعات الروائية الكبرى لدى الشيعة بأن هناك تناقضاً حاداً بين الاحاديث المنسوبة الى الائمة، بل وعن رجال الحديث الشيعة بما يشي بأن ما حذّر منه الائمة من تسرّب الكذب عليهم في كتب الحديث قد وقع بالفعل، ومنها تلك الروايات التي فبركها غلاة الشيعة القدامى والتي تنال من الخلفاء الراشدين وأمهات المؤمنين. وندرك أيضاً بأن سبك الروايات ومضامينها لا تتطابق مع تعاليم وأخلاق الائمة، بما يجعل صمت العلماء عن هذه المرويات مرفوضاً، والأنكى حين تجد من الشيعة من يعدّها من الاسرار الخاصة بالمذهب التي لم يبح بها الأئمة سوى الى حواريهم وأهل خاصتهم، وكأنها أسرار الكون وخفايا الخلق، متناسين بأن هذه المرويات تمثل سبّة عار على التشيع، وتشويه لدعوة الائمة عليهم السلام.

إن الغواية الواضحة والبعيدة المدى التي انصاع اليها بعض مؤولي الشيعي قامت على فهم النص بوصفه ينشيء تمييزاً بين الدلالة الصريحة والدلالات الاحتياطية التي تجعل من النص قابلاً للاستعمالات المتعددة، وفي ذلك إغفال متعمد لحقيقة التناقضات القارّة في ذات النص أو المتعارضة مع نصوص أخرى، ولذلك يتم تعويض ازالة النص ونسفه بتكريسه عبر قراءات مزدوجة، خشية أن يقال عن فاعله مصادماً لنص مقدّس.

ولكن هل يمكن النظر بشكل مشروع الى النص مفصولاً عن قائله، أم أن القائل الافتراضي بات يقرر سلفاً شرعية النص ووثاقته وإن خالف مضمونه القرآن الكريم والسنة النبوية ونصوص أخرى صادرة عن الائمة ومتطابقة مع المصدرين الاولين؟

إن النزعة السكولاستيكية السابغة للتشيع تجعل الجدل محاصراً بين النص والعقيدة، إذ تصبح قراءة النص عملية عقدية خالصة أكثر من كونها ممارسة ذهنية عقلانية ابتداء، وبهذا لا يتخذ النص بكل قراءاته المزدوجة أهميته الا عندما يدرج في إطار التفسير العقدي، وهذا ما يتيح لمرور طيف من الروايات دون خضوعها للمساءلة الأولية، لأن هناك من أراد أو سمح لها أن تبقى صالحة للاستعمال.

ولا يمكن شق دروب وآفاق جديدة للتشيع طالما بقي حبيس مقولات متهافته صاغها أناس جعلوا الأئمة الاطهار تحت التصرف كيما ينهبوا منهم دمغة الاصالة النموذجية لنصوص مفبركة. بكلمة أخرى، أن هناك من تسوّر التشيع وألقى بداخله ما ليس جزءا من مكوّناته، وان تحميل رموز المذهب الأوائل تبعة اقترافات المحسوبين عليه ليس أقل من جناية بحق من نذروا أنفسهم لايصال رسالة الاسلام كما وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية.

## التعايش مع الآخر.. كيف؟

لئن اتفقنا على القرصنة التي قام بها بعض المنداثين في التشيع في مرحلة مبكرة من نشأته، أي فرق الغلاة التي ظهرت في عصر الدولة الأموية وانضوت لاحقاً تحت لواء الامام الصادق مؤسس المذهب طلباً للحماية من البطش الأموي، ناقلة معها كل مقولاتها العقدية.. أقول لئن اتفقنا على ذلك، فإننا نقترب من وجه آخر للمشكلة، وهو دور العلماء في الادقاع بالنصوص المعلولة في المصادر الشيعية إزاء الآخر المختلف مذهبياً.

لا تظهر الصلة بوضوح بين هذه النصوص وأزمة التعايش مع الآخر الا في حال انتحلنا شخصية هذا الآخر الذي يشعر بالمهانة من نصوص تسلبه حق الاعتناق الحر، وتطيح من رمزية القيم والرجال بما يمثلون بالنسبة له جزءا من نظام المعنى الديني.

إن الاصغاء الى نداء الآخر وتذمره لا يغدو مجرد تنبيه الى عثرة عابرة، بل هو يتضمن دعوة غير مباشرة الى تعايش معه أيضاً، ولكن وفق شروط مختلفة. إن تبرّم الشيعة من صدور فتاوى ذات صفة إجمالية وجماعية وفي الغالب إستئصالية من قبل علماء في المدرسة السلفية، وهكذا نشر كتب تقدح في عقائد الشيعة يجنح بعضها للنيل من الرموز وفبركة الأساطير رجاء تعزيز الخصومة ونفي الآخر الشيعي، يقابله تبرّم نظرائهم في المدرسة السلفية من مصنّفات شيعية طالت في تعريضها رموزاً دينين كبار.. فالاقترافات المتبادلة هي ديدن المتساجلين، الذين يطحنون الهراء في مطارحات سقيمة لا تبني سوى حائطاً للقطيعة والعزلة وليس جسراً للتواصل والتعايش.

ومن وجهة نظر شيعية، فإن التعايش بين المعتقدات المختلفة لا يتم بإخفاء الاسلحة ولا باطلاق رسائل طمأنة لفظية، بل تتطلب بدرجة أساسية قراءة نقدية تفكيكية للذات الشيعية، للحيلولة دون تحميل الشيعة تبعات ما اقترفه بعض المحسوبين عليه، ونبذ ما يخالف عقيدة مؤسسي المذهب.. إن الخوف من سخط العامة والعلماء لا يغيّر من حقيقة أن في مصادر الشيعة ما يخالف تعاليم أئمة أهل البيت (ع) التي هي مستوحاة من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه المصطفى محمد صلى الله عليه وآله.

يخبرنا التاريخ المعاصر عن قصص معاناة عدد من المصلحين الشيعة أمثال الشيخ محمد حسين النائيني مؤلف رسالة (تنبيه الامة وتنزيه الملّة)، والشيخ مهدي الخالصي والسيد محسن الأمين والسيد أبو الحسن الاصفهاني والشيخ محمد جواد مغنية والشيخ حسين علي المنتظري والسيد محمد حسين فضل الله.. فهؤلاء جميعاً قد أعملوا النقد الهادىء والحذر في بعض الممارسات الطقسية الشيعية، فهاج العوام وشهرت فتاوى التفسيق والتكفير، طمعاً في إطفاء صوت العقل، وإدامة النكير. ومن السوء أن تلك الحملات الشعواء قد حققت أغراضها، فقد اضطر النائيني لسحب رسالته ودفع المال لجمع ما تبقى منها في الأسواق وفي أيدي الناس، ولطّخت سمعة الشيخ الخالصي حتى صار الجهلة يطلقون إسمه على حذاء الحمام، ونزع عن الأمين نسبه الهاشمي، وتصدّعت مرجعيّة الاصفهاني في العراق، ونال المنتظري الحيف من أقطاب الحوزة في قم، وصدرت فتاوى التكفير التفسيق في حق السيد فضل الله.

وبالرغم من أن هؤلاء المصلحين لم يتوغلوا في عمق المصادر الشيعية ولا القضايا الكبرى في التشيع، وإنما سلكوا منهجاً في تحليل بعض حوادث التاريخ وطقوسه ورجاله، وخلصوا الى نتائج غير مرضية للذوق العام، ولم يكتموا ـ كما يفعل بعضهم ـ علماً قد يحرّض عليهم المتقاطبين في الدائرة الشيعية.. مع علمنا بأن هناك من علماء الشيعة من نجح في تسيير الدفة على خلاف رغبة العامة والعلماء معاً، فقرار الامام الخميني بحظر طباعة بعض الكتب الشيعية القديمة (كما في مثال عدد من أجزاء موسوعة بحار الأنوار للشيخ المجلسي) كان جريئاً، ولكن موقعه الكاريزمي وتسنمه مقام القيادة الدينية والسياسية العليا في ايران ألزم مناوئيه بالصمت، ولكن في مثال السيد محمد حسين فضل بمرجعيته الناشئة خارج الحدود الايرانية كان الحال مختلفاً، فقد توالى صدور الفتاوى التكفيرية من الحواضر المركزية للتشيع، قم والنجف، وكل ذلك لأنه رجّح رأياً في حادثة تاريخية لا تمت للعقيدة بصلة.

إن ما يذهل المرء أن تضمحل دعوة مصلحي الشيعة أمام هياج بعض الجهلة وفتاوى المتنطعين، حتى صار التشيّع محكوماً بمردة لا شأن لهم سوى بعث ما تردّى في مصادر الشيعة ليجعلوه من مراسمه ومعالمه الكبرى.. وما يجري في محرم الحرام في ذكرى أبي الأحرار الحسين بن علي شاهداً ساطعاً، حيث تسيل دماء باردة بدعوى الإيثار بالروح من أجل شهيد الطف، فيما تذوى في هذا الطقس الدرامي رسالة كربلاء.. وكأن أصحاب العزاء يندبون حظهم على عدم الانضمام الى جيش الحسين، فاستبدلوا ذلك بالثأر من الذات كما فعل المتخاذلون والمتأخرون من بعد نحره.

ولكن.. هل ندع هؤلاء السير بالتشيّع في طخية عمياء، والعبور به الى مهالك دهماء، فما جرى على هؤلاء المصلحين يؤكد الحاجة الى مجهود جماعي يدحض غلواء الغالين، ويدرأ جموح المتربصين والمتنطعين داخل المؤسسة الدينية الشيعية. فالتجارب السابقة تؤكد حاجة المصلحين الشيعة الى التمأسس لمواجهة نبال الغلاة داخل المجتمعات الشيعية، فالمجهودات الفردية لم تعد كافية لمواجهة تكتّل صلبٍ يملي إرادته ويفرض سطوته على كل مصلح يخالف ما عليه غلاة الشيعة، وأليس من واجب الراشدين أن يجهروا بمساندتهم لدعوات الاصلاح، حتى لا يعيث الغلاة خراباً في مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

إن التشيع ليس إحتكاراً فئوياً حتى يقرر فيه المنتسبون اليه ما يشاؤون، وليس قضية دنيوية حتى يتنازع على امتيازاتها ما يأملون، فالتعامل هنا يدور حول تشيع غرسه أئمة هداة تقاة، وقد عانوا بسبب غلاة عصرهم ما جعلهم يحذّرون مراراً من لحق بهم من دسائس منسوبة اليهم.

وكلمة أخيرة: إن نقد الذات ليس تقويضاً لمذهب رسخت جذوره في التاريخ، وليس تبديداً لتراث الماضين، وإن ما يمليه نقد الذات من دور لا يأول الى إرضاء الآخر، فهذا الآخر له أيضاً دور ينتظره في نقد ذاته ومراجعتها، وإنما هي المسؤولية الدينية بالمعنى التام تدفعنا جميعاً لنفي ما تسرّب الى التشيع، وما حاكه الغلاة من روايات انتحلت مشروعية الصدور عن الائمة. بكلمة أخرى، إن نقد الذات ليس تعريضاً بها بل هو علامة قوة وعزّة، ولا يجب أن يقعد بنا الخوف من استغلال الآخر أو إثارة سخط العامة أو حفيظة بعض العلماء عن الاضطلاع بدور منتظر في نقد الذات وتصحيحها.

# وطن بلا مواطنين

عبد الله الراشد

منذ بداية الحديث عن تفكك السعودية، أصبحت مفردة الوطن حاضرة بكثافة غير مسبوقة في خطاب الدولة، وفي الصحافة المحلية، وفي تصريحات الأمراء، والعرائض الاصلاحية. ومن اللافت أن يتم طرح هذه المفردة بمعزل عن مضامينها وكأنها تستخدم لأغراض سياسية وآنية، أي مسلوبة الجوهر الحقوقي والقانوني. لم تعهد البلاد قائمة المفردات المتصلة بالدولة القومية مثل الوطن، المواطن، الديمقراطية، البرلمان، الدستور، السلطات الثلاث، الاحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، حقوق الانسان..فهذه قائمة كانت تخضع دائماً لتفسيرات خاصة لدى الطبقة الحاكمة والايديولوجية الدينية التي تتبناها، الأمر الذي يلقي ظلالاً من الشك على استعمال مفردة الوطن في خطاب الدولة، سيما وأننا نعلم من الادبيات الدينية المحلية بأن الوطن هو أحد أشكال العصبية الجاهلية المرفوضة، والتي تقف على طرفي نقيض إزاء مفهوم الأمة، بوصفها الفضاء الحيوي والديني والقانوني للمؤمنين برسالة الاسلام، وهي تمثل منفردة الاطار الشرعي الذي يجب الامتثال له والدفاع عنه.

إذن مالذي يدفع الى مناصرة مفردة الوطن وملحقاتها؟

في الاجابة عن هذا السؤال لابد من وقفة مع السياق الزمني الذي طرحت فيه هذه المفردة التي كانت طيلة عقود ماضية محاربة ومنبوذة سياسياً ودينياً، إذ لابد من استكشاف ما اذا كان يحمل هذا الوطن لدى الطبقة الحاكمة ذات المعاني المقررة في علم السياسة أم أن للوطن معنى آخر ووظيفة أخرى، ولماذا غاب الوطن قبل الحادي عشر من سبتمبر وحضر بصورة فجائية ومكثفة بعد هذا التاريخ؟

مازالت الذاكرة الشعبية تحتفظ ببعض المفردات الشائعة عن كبار الامراء، فقد كان اختبار وطنية المرشح لمنصب في الدولة يدور تحديداً حول الولاء للعائلة المالكة فحسب، بصرف النظر عن متبنياته السياسية والايديولوجية. وهناك سؤال واحد يتم طرحه على أهل المشورة حول شخص يشار اليه بتولي موقع في الجهاز الاداري للدولة وهو (كيف ولاؤه؟) أي أن الثقة تمنح بناء على درجة الولاء للعائلة المالكة وليس على اساس الاخلاص لوطنه وكفاءته العلمية والعملية. ووفق هذه المعيارية يتسابق المتسابقون الى الجهاز الاداري لاظهار الولاء للعائلة المالكة، وبناء عليها تتم كتابة تقرير تفصيلي عن كل مرشّح للوزارة أو عضوية مجالس الشورى والمناطق، ومن يفوز ببطاقة الأكثر ولاء يكون أكثر تأهيلاً وترشيحاً وأوفر حظاً للفوز بالمنصب. أما أولئك الذين فضّلوا الاحتفاظ بكرامتهم وقدّموا الكفاءة على الولاء أو تبين لاحقاً ضعف ولائهم للعائلة المالكة أو رفضهم للخضوع لمثل هذه القياسات فكان مصيرهم الفصل من المنصب أو التخفيض لمناصب دنيا أو التهميش.

هذه الصورة المضغوطة لما يجري في الأعلى ليست خافية، فقد باتت شبه معروفة، ولم تعد سرّاً خافياً على كثير من الناس لأنها تعكس واقعاً معاشاً وتكاد منهجية الدولة وسياساتها في التعيين تفصح بجلاء عن نفسها. فماذا تبدّل حتى أصبح الوطن معياراً جديداً، فهل أصبح الوطن قيمة تعلو فوق قيمة الولاء، أو بكلمات أخرى هل أصبح الولاء للوطن أولى وأجلّ من الولاء للعائلة المالكة؟.

هناك من يجادل بحق بأن العائلة المالكة بلغت من الضعف حداً لا تستطيع معه المراهنة على مكانتها لدى السكان فاضطرت وهي تواجه مخاطر التفكك والانهيار الى إحياء حزمة قيم أخرى، ولا شك أن الوطن يمثل أهمها، وهي قيمة قادرة على دغدغة المشاعر واثارة النزعة العصبانية الخاصة وسط قطاع كبير من المجتمع. ولكن حقيقة الأمر غير ذلك، فالعائلة المالكة كعادتها الكريمة تتشبث بالاشكال والعناوين وتنبذ المضامين، فهي تريده وطناً ولكن بدون مواطنين، أي وطن يحل مكان الولاء للعائلة المالكة ولكنه يحمل ذات الخصائص والشروط والاغراض لمفهوم الولاء، ولأنها لا تستطيع في ظل هزالها الشديد استعمال مطلب الولاء فإنها تستبدله بعنوان آخر وهو الوطن والوحدة الوطنية..ندرك ذلك من حقيقة أن الوطن ليس شيئاً آخر سوى الدولة السعودية، وليست الخصائص الثقافية والتاريخية والاجتماعية والمشتركة، بل هو وطن تحتفظ فيه العائلة المالكة بكل امتيازاتها السياسية والاقتصادية، أي وطن بلا مواطنين، بما تفرض المواطنة من حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية.

وندرك أيضاً أن الوطن يتم طرحه في مواجهة خطر تقسيم وتفكيك الدولة (والذي كان يطرح بقوة بعد الحادي عشر من سبتمبر)، وليس الوطن الذي يراد منه إدماج فئات المجتمع في النظام السياسي والاقتصادي وصولاً الى تحقيق مفهوم المواطنة الكاملة، ولذلك لم يكن مصادفة التأكيد المتكرر على الوحدة الوطنية والتمسك بها ومطالبة القيادة السياسية بصورة علنية بضرورة تنمية الشعور الوطني لدى السكان، رغم أن مناهج التعليم الرسمية والثقافة السياسية السائدة لم تهتم في يوم ما بتنمية مشاعر من هذا القبيل، ولذلك لم يكن مفهوم الوطن واضحاً لدى الاغلبية، بالرغم من الافراط الشديد في استعمال الشعار الثلاثي: الله، المليك، الوطن. فالأخير لم يكن سوى جزءاً ثاوياً في الثاني، وهذا ما ترجمته سياسة الدولة وثقافتها وصحافتها، فالملك وحده الماسك بكل زمام القرار والسلطة، فالمُلك يعلو فوق قيمة الوطن، وأن بقاء المليك أولى من بقاء الوطن، تماماً كما أن بقاء العائلة المالكة مقدّم على بقاء الوطن، وأن وجوده منوط ببقائها.

بالنسبة للوطنيين فالقضية مختلفة، مع التذكير بأن مشاعرهم الوطنية لم تنشأ في ظل تربية وطنية أو ثقافة داخلية بل هي استدعاء لصورة الوطن في أدبيات الاحزاب السياسية العربية في الخارج، وقد استحثهم الشعور الوطني للدفاع عن وطن يريدونه أن يكون للجميع، ولذلك جاءت البيانات والعرائض التي رفعها التيار الاصلاحي الوطني لتترجم موقفاً وطنياً خالصاً..فالوطن المدرك في وعي دعاة الاصلاح هو نقيض لوطن ترسمه العائلة المالكة، لأنه وطن الجميع، وطن يحسبون أنفسهم شركاء فيه وفي الدفاع عنه، أما وطن العائلة المالكة فهو بلا مواطنين.

# توقّف أم تراجع في مسيرة الاصلاح

عبد الله المسلم

لقد وجدت العائلة المالكة نفسها أمام وضع لم تكن مؤهله للدخول فيه والقبول بمتطلباته.. وقد يكون مجلس العائلة قد حسم في الخفاء ما كان ينوء بحمله في العلن، فما رشح من أنباء عن خلافات بين ولي العهد ووزير الداخلية حيال الطريقة التي تم التعامل بها مع موضوعي الاصلاح والأمن، والتي كانت في جوهرها تدور حول حدود السلطة المرسومة لكل منهما، والصلاحيات المقررة لهما، قد يكون حافزاً لدى أمراء المساعي الحميدة داخل العائلة المالكة للتدخل من أجل احتواء الخلاف وتعزيز التماسك الداخلي.

وفيما يبدو فإن الخلاف قد جرى تطويقه - مؤقتاً على الأقل - من أجل توحيد الموقف إزاء تنامي المطلب الشعبي الاصلاحي. وهذا ما تكشف عنه - جزئياً على الأقل - التصريحات المتساوقة عن الأمراء الكبار إزاء موضوع الاصلاح، والتي تشي بتوجّه جديد لدى العائلة المالكة، وهو توجه ينزع نحو كبح جماح الدعوات الاصلاحية داخل البلاد، وإحباط مفعول التيار الاصلاحي الوطني المتنامي بوتيرة متسارعة منذ انطلاقته الجديدة في يناير عام ٢٠٠٣. وبالرغم مما يقال عن أن التصريحات جاءت للرد على ما أعلن عنه الرئيس الأميركي بتقديم الدعم لدعاة الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط، فإن هناك ما يفيد بإتفاق داخل العائلة المالكة على توحيد موقفها في هذا الصدد. فإضافة الى تسريبات حول موقف الأمير نايف المناهض للاصلاح، لفظاً ومضموناً، فقد جاء تصريح وزير الخارجية سعود الفيصل في وقت لاحق والذي نشرته جريدة الشرق الأوسط اللندنية في التاسع عشر من فبراير الماضي بأن (لا اصلاح يأتي من الخارج ولا ديمقراطية تفرض بالقوة)، ثم تصريح ولي العهد الذي نشرته جريدة الحياة في الرابع والعشرين من فبراير بعد إجتماع بوفد برلماني فرنسي قال فيه (كي ينجح الاصلاح يجب أن يكون مقبولاً من غالبية أبناء الشعب)، لتضع الموقف الرسمي في سياق توحيدي ناظم لاجماع متجدد لدى العائلة المالكة..

**كل شيء يشير هذه الأيام الى أن العائلة المالكة تحمل في جعبتها تصميماً جديداً على إعادة عقارب الساعة الى الوراء، وكأن ما وعد به ولي العهد من اصلاحات بات في عداد المفقودين. ندرك من مصادر عديدة بأن الاصلاح السياسي والمشفوع بوعود متصلة كان مثار جدل وخلاف وسط الطبقة الحاكمة خلال الشهور القليلة الماضية.**

هذه التصريحات حين توضع في سياق انتقادات وجهها بعض المحسوبين على التيار الاصلاحي بشقيه الليبرالي والسلفي والمقرّبين من الدوائر الرسمية، تنبّه الى أن الدولة تسير على عكس الاتجاه الشعبي الاصلاحي..فقد طابق الكاتب السياسي الدكتور تركي الحمد في تصريحه لاذاعة بي بي سي البريطانية الموقف الرسمي. وكان الحمد قد علّق في الثاني والعشرين من فبراير الماضي على عريضة (معاً في طريق الاصلاح) قائلاً: (إن التوقيت غير مناسب بسبب مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تطرحه الولايات المتحدة، ويبدو كأنه دعوة للولايات المتحدة للتدخل في السعودية). وهو تصريح أشبه ما يكون برجع الصدى لتصريح الامير سعود الفيصل، الامر الذي يثير سؤالاً عريضاً حول التوقيت المناسب بحسب وجهة نظر الحمد، سيما وأنها ليست العريضة الأولى التي يرفعها التيار الاصلاحي، كما أن المشروع الأميركي للشرق الأوسط ليس الأول من نوعه فقد سبق وأعلن وزير الخارجية الاميركي كولن باول قبل ما يقرب من سنتين عن مشروع الشراكة الشرق أوسطية بما يتضمن تشجيع الديمقراطية، إضافة الى تصريحات أميركية كثيفة حول ضرورة إحداث تغييرات سياسية في عدد من دول المنطقة وعلى رأسها السعودية.

وسواء كان تصريح الحمد مستجيباً مع توجه السلطة السعودية أم غير ذلك، فإن الأخيرة تبدو وكأنها تميل الى التراجع عن مسيرة الاصلاح، بانتظار مجهول قادم، كالمتغيرات السياسية على المستوى الاقليمي أو على الساحة الداخلية الاميركية وتحديداً الانتخابات الرئاسية التي ستجري في شهر نوفمبر من هذا العام، والتي تأمل القيادة السعودية أن يأتي رئيس أميركي جديد يمكن التعامل معه على أسس جديدة، بعيداً عن تبعات الحادي عشر من سبتمبر.

الا أن ما يعنينا هنا أن الحكومة تنقلب حالياً على عقبيها في موضوع الاصلاح، في وقت أشد ما تكون الحاجة فيه للبدء بتنفيذ ما وعدت به مراراً، وإذا حملت تصريحات الأمير عبد الله

على محمل التوجه الجديد، فإن الانتخابات البلدية لن تتم لأن مبرر عدم التأهيل الشعبي العام لهذه المرحلة قابل للاستعمال..وهذا المبرر يلتقي مع مبرر آخر سابق لولي العهد حول تطابق الاصلاح مع (الشريعة الاسلامية) الذي يضع الملف الاصلاحي ضمن جدل لفظي وتفسير مفتوح، إذ كيف يتم قياس درجة التأهيل الشعبي لمرحلة الاصلاح؟..فهل ستلجأ الحكومة الى الاقتراع الشعبي الحر المباشر، أم الاستفتاء المفتوح، أم استطلاعات الرأي العام لاختبار قدرة الشعب على استيعاب المطلب الاصلاحي؟، وما هي الشروط الدقيقة لتطابق العملية الاصلاحية بالشريعة الاسلامية؟، ومن يقرر ذلك التطابق؟، هل هم علماء المؤسسة الدينية المعيّنين من قبل السلطة؟، أم هم صفوة منتخبة من الشعب؟. نقول وبوضوح شديد، إن هذه التصريحات بكل تعمياتها ومربكاتها لا تشير الى أكثر من إطالة أمد الجمود السياسي الذي تعيشه البلاد.

إن ما يظهر حتى الآن، أن الحكومة فقدت القدرة على وضع سلّم أولويات واضحة ومحددة لمواجهة تحدّياتها الداخلية ومخاطرها الخارجية..بين أزمة شاملة في الداخل تفرض نفسها على الحكومة كيما تجد لها حلولاً جوهرية، وضغوطات خارجية تدفع بها لامتصاص تأثيراتها، وفي كل الاحوال هناك حل يجب صناعته. إن مأزق الدولة يكمن حالياً في جمودها وليس في حلولها، لأنها لم تأت حتى الآن بحل أو حتى نصف حل، فاطلاق العنان للمجهول كيما يقرر مصير الاوضاع الداخلية يفشي سر تخبّط الدولة ومأزقها، وهذا ما تعكسه تصريحات متضاربة مرتجفة لكبار الأمراء منذ انطلاقة التيار الاصلاحي الوطني في البلاد قبل اكثر من عام، وهي تصريحات في الوقت نفسه مناقضة لوعود سابقة. إن نوعية الاجابات التي يقدّمها الأمراء تفتقر الى قدرة الاقناع في الداخل والخارج، لأن من هم في الداخل يدركون بأن لا خيار أمام الدولة الا اصلاح وضعها بصورة شاملة وجذرية، ومن هم في الخارج يدركون في ضوء تجاربهم بأن إصلاح النظام السياسي لا يتم وفق شروط تعجيزية بل هو نابع من حاجة داخلية من أجل ضمان إستقرار ووحدة الدولة.

في واقع الأمر، أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتطورات اللاحقة قد أحدثت نقلة فجائية ونوعية في مسيرة الدولة، وسرّعت في فتح ملفات الأزمة الداخلية على النحو التالي: انسداد النظام السياسي، الازمة الدستورية، إحتكار السلطة، ضعف التمثيل السياسي والمشاركة الشعبية في الحكم، إنعدام الحريات العامة، غياب مؤسسات المجتمع المدني، البطالة، أزمات التعليم والصحة والخدمات العامة، الدين الداخلي، انتهاك حقوق المرأة، واختلال الامن..ملفات كان على صانع القرار أن يضع حلاً مبكراً لها قبل أن تتراكم وتحتشد، فالتعويل على الزمن في تقديم العون للقيادة السياسية من أجل إغلاق هذه الملفات أو تأجيل فتحها وحسمها لم يكن سوى تعويلاً واهماً، فقد تفجّرت هذه الملفات بصورة دفعية وخطيرة..

كل ما تتذرع به الحكومة من مبررات، بما فيها المذكورة هنا، لا علاقة لها بأصل القضية، أي الاصلاح السياسي، لأنها أمام خيار الضرورة، وإنما هي مبررات تعكس مأزق القيادة السياسية وجمود عملية صناعة القرار في الدولة، وهذا يلمح أيضاً الى عمق الخلافات المحتدمة داخل العائلة المالكة، وإن بدا ظاهراً توافقها التام..

الآن، ماذا يمكن أن تسفر عنه سلسلة الانتظارات المتكررة غير أن مزيداً من ملفات الأزمات ستنضاف الى القائمة، وتالياً مزيد من المسؤولية والضغط على الطبقة الحاكمة. نعم هناك حلول ترقيعية على طريقة السعودة الباعثة على السخرية والتهكم، كسعودة أسواق الخضار، وسيارات الأجرة (الليموزين)، وأسواق الذهب، دون سعودة العمالة في الشركات الكبيرة والمحتكرة من قبل الأمراء الكبار أو اللائذين بهم، فيما تبقى الملفات الكبرى مغلقة ومهملة كالمشار اليها سلفاً، دع عنك تعليمات ولي العهد للادارات الحكومية بسرعة إنجاز معاملات واحتياجات المواطنين، والشفافية والمحاسبة، وتعليمات عديدة ذهبت مع الريح..

وحين نرقب الجمود متنزّلاً من القمة الى القاعدة، فإن ذلك يعني عطباً متحدراً من مركز القيادة الى الاجهزة الادارية، فحين يشيع الفساد في الطبقة الحاكمة لا يمكن تحييد تأثيراته عن باقي أذرعة الدولة ومؤسساتها المتوسطة والصغيرة..وحين يصيب المرض رأس السلطة فإن تفشيه في كامل جسد الدولة يصبح نتيجة منطقية متوقّعة، فليس هناك ما يعصم المراتب الدنيا عن الخطأ طالما أن العليا منها قد بلغت من الفساد حداً مفضوحاً..

## صدى

### الأمير طلال وبازار الصراع على السلطة

في إطار الصراع على السلطة بين أسرة آل سعود وبعد غياب وصمت طويلين ظهر الأمير طلال بن عبد العزيز فجأة على إحدى القنوات الفضائية العربية مؤخراً ليعلن بملء فمه أنه مازال موجوداً في الساحة، وأن حقه في العرض مثل الآخرين وأن ترتيبه الثالث في التسلسل العائلي لتولي العرش، فهو من مواليد ١٩٣١، والأمير سلطان من مواليد ١٩٢٤ والأمير عبد الله من مواليد ١٩٢٣.

وقال أن الدستور ينص على أن يتولى العرش الأكبر والأصلح، وأضاف وليس بالضرورة أن يكون الأكبر هو الأصلح، وهو بذلك يقصد الأمير عبد الله الذي ينظر اليه داخل العائلة المالكة بأنه غير مؤهل لادارة دفة الدولة دون الاستعانة بالعصبة السديرية، والمعروف عن الأمير طلال بأنه متفتح ومثقف وصريح وصراحته هذه وضعت أسواراً من الشك بينه وبين بقية أفراد الأسرة، لأنه كثيراً ما يظهر في الفضائيات ويدلي بتصريحات ضد الأوضاع في المملكة لدرجة أن الكثيرين يضعونه في صف المعارضة للنظام، ومما يؤكد هذه الشكوك أن الأمير طلال يقطن معظم شهور السنة خارج المملكة متنقلا بين العواصم الأوروبية وأمريكا وبعض العواصم العربية، لأنه رجل أعمال كبير وله استمثارات ومشاريع وشركات متعددة في العالم.

ومما قاله الأمير طلال أيضا في الفضائية العربية أنه من حق أبنائنا أن يحكموا وهذا حق شرعي لهم، وكأنه بذلك يشير إلى إبنه الوليد ويطرحه ليكون مرشحا لتولي العرش أو ولاية العهد، وكان الملك فهد قد فتح الطريق أمام الأجيال الصاعدة من أمراء آل سعود لتولي الخلافة، ولكن الظهور المفاجئ للأمير طلال والكلام الكبير الذي قاله يؤكد أنه دخل بزار العائلة في الصراع على السلطة بقوة، بحيث طرح لنفسه وطرح ابنه الوليد أيضا، ولكن يبدو أن صحوة الأمير جاءت متأخرة.

**محمد الخليل**

## يمينيون حتى النهاية

# العائلة المالكة وأزمة (الجمهوريين الجدد)

## مهمّة إصلاح السعودية بدأت مع كندي وقد تنجز على يد بوش!

حمزة الحسن

يمكن اختزال الموقف السياسي السعودي العام بالقول أنه موقف يميني محافظ، همّه إبقاء الأوضاع السياسية سواء في المملكة أو في المنطقة أو في العالم كله، على ما هي عليه. فنزعة الديمقراطيين الأميركيين الغالبة ـ منذ التسينيات على الأقل، تميل الى فرض بعض التغيير السياسي في الدول الحليفة للولايات المتحدة الأميركية، كإحدى وسائل التحصين من الشيوعية. تنقلب الصورة اليوم، حين نجد أن المحافظين الجدد وكأنهم اختطفوا مشروع الديمقراطيين، بل وزادوا عليه كثيراً. فالديمقراطيون يميلون الى النصح والتحذير، أما المحافظون الجدد، فكما نراهم اليوم يهددون بالعصا الغليظة، بالتقسيم، بإسقاط العائلة المالكة إن لم تلبّ التوصيات الأميركية.

كان الأمراء السعوديون يجدون ملاذاً لدى المحافظين القدامى من (تهورات) الديمقراطيين، ولم يكن الملوك السعوديون يجدون صعوبة كبرى في تحمّل الديمقراطيين مادامت المؤسسة الأميركية عامة تميل الى المحافظة وجني المكاسب الإقتصادية ـ التي يقدمها السعوديون على طبق من ذهب ـ على حساب حقوق الإنسان والعلاقات المتوازنة والإصلاحات السياسية. وفي حال تزايد الضغط، يلجأ السعوديون الى اللوبي الذي صنعوه في خدمتهم، من آلاف الشركات المستفيدة، والشخصيات المنتفعة التي يدفع لها المال بسخاء لمجرد اتقاء شرّها، او لكسب دعمها. ولهذا كان الديمقراطيون وهم على رأس السلطة، يجدون صعوبة في تطبيق مشروعاتهم، خاصة ما يتعلق منها بالشق السياسي المرتبط بالتغيير في السعودية.

والملوك السعوديون اعتبروا معركة المحافظة مقابل الديمقراطية والتغيير معركة عالمية، لم تبدأ اليوم، بل هي من صميم الفعل السياسي والنشاط الخارجي للمملكة. إنها معركة تدور رحاها على كامل الكرة الأرضية. فالسعوديون حريصون على أن لا يطوقوا إقليمياً ولا عربيا ولا دولياً بأنظمة (تغيير). ولذلك كنتَ، الى ما قبل وصول بوش الإبن، تجدهم في اميركا جمهوريين مقابل الديمقراطيين، وفي بريطانيا هم محافظون مقابل العمال، وفي فرنسا يفضلون الجمهوريين الديغوليين على الإشتراكيين، وفي إيطاليا كانوا يمولون حملات انتخابية يمينية تضعف فرص الحزب الشيوعي الذي كان قوياً هناك من الوصول الى السلطة، وفعلوا ذات الأمر في اليونان ومع مصر السادات وسياد بري الصومال، كما رفضوا التغييرات السياسية الإصلاحية في البحرين والكويت في منتصف السبعينيات والتي ادت الى إغلاق البرلمان البحريني، وتضعضع شقيقه الكويتي اكثر من مرة، الخ.

باختصار.. هم يمينيون أينما وجد اليمين واليسار، رغم تذرعهم بسلوك الجادة الوسطى، جادّة الإسلام. أما إذا كان الخيار بين اليمين والوسط، فقد يزايدون بانتهاج يمين اليمين! أي اليمين المتطرف.

غير أن انتخابات كل الدنيا لا تعادل في أهميتها ـ بالنسبة للأمراء السعوديين وربما غيرهم أيضاً من مسؤولي الدول ـ انتخابات الولايات المتحدة الأميركية. فالمملكة تنظر الى تلك الإنتخابات وكأنها شأن محلّي، يعادل في أهميته التحولات الكبرى التي تجري في البلاد نفسها على قلتها. خاصة هذه الإنتخابات القادمة التي تتطاير منها نُذُر التهديد والشرّ!

تأتي الإنتخابات الأميركية في ظل توجّس سعودي لم نرَ له مثيلاً.. إنه الخوف على المصير، وليس على مجرد تغيير شكلي في أوضاع الدولة والقائمين عليها. ولَئنْ نجحت الخارجية الأميركية في اختطاف بعض السلطة من رموز التطرف اليميني، وأقنعتهم باستعمال (السياسة والضغط) بدل (السلاح والمفرقعات) في سبيل تغيير أوضاع الشرق الأوسط، فإن المسؤولين السعوديين الذين لم يخفوا ارتياحهم مما جرى ـ رغم أنه ليس ثابتاً استمراره ـ فإنهم من جهة أخرى يدركون أن عصا التهديد لازالت مرفوعة بيد المحافظين، وكأن حمائم الخارجية مجرد (حاصد) لسياسة التهديد، التي ما إن تفشل في مهمتها، حتى يعود صاحب العصا ليقرع بها الرؤوس.

**لأول مرة في تاريخهم الحديث، يتمنّى الأمراء السعوديون فوز الديمقراطيين في الإنتخابات الأميركية القادمة. فالأصل ـ كما قال أحد الأمراء ذات مرة ـ أن أمراء العائلة المالكة جمهوريون، محافظون، ولكن بلباس ملكي!**

المملكة اليوم ودول عربية وإسلامية أخرى تحاول ان تواجه بتحدّ المشروع الديمقراطي الأميركي المسوق لدى الأوروبيين، والذي تجلى في مبادرة الشرق الأوسط الكبير. والمملكة التي لا تستطيع المقاومة وحدها، تبذل جهداً مع الآخرين (تجلّى في زيارة حسني مبارك للرياض في ٢٤ فبراير الماضي) من أجل صدّ تلك الدعوات المشفوعة بالعصا. وكانت الحجّة كما عبر عنها مبارك مكرورة: إن العالم العربي لا يقبل ان يفرض عليه شيء من الخارج! وان المجتمعات العربية ترفض ذلك، وأن الديمقراطية بناء داخلي رهين بتحولات داخلية، الخ.

الحقيقة هي أن القيادات العربية خاصة السعودية لديها من الإستعداد للتنازل عن السيادة والكرامة والخيرات من أجل البقاء في السلطة، وهم إنما يفعلون ذلك حتى لا تكون هناك منغصات للجالس على الكرسي، اما اذا تحول الأمر الى التغيير فإنهم يرفضون، وأنى لهم القبول؟! حينها تظهر دعاواهم الكاذبة بشأن السيادة المخروقة منذ زمان والإستقلال المنتهك في كل آن، والخصوصية المفتعلة، والنوايا المراوغة.

## تحولات التاريخ والحاضر

لا يريد السعوديون اليوم أن ينتصر بوش، وهم يعتقدون أن التحول في سياسة اميركا تجاه الشرق الأوسط والذي حدث في أعقاب ١١ سبتمبر كان مجرد تحوّل آني، مرهون برجاله، وليس تحوّل مؤسسة. غير أن المسألة ليست هكذا، فكما كان الديمقراطيون عاجزين عن تغيير الموقف السعودي بسبب المؤسسة المحافظة في واشنطن، فإن الديمقراطيين أنفسهم لن يتخلّوا عمّا أتى به بوش فيما لو انتصروا عليه، ذلك ان تحولاً عميقاً طرأ على مؤسسة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، بل في الغرب بمجمله. ولا ينتظر أن تكون سياسات الديمقراطيين نسخة مختلفة عن نظرائهم الجمهوريين، بل قد يفاجأ السعوديون في حال فوز الديمقراطيين بأن الأخيرين أشدّ إلحاحاً على إجراء التغييرات الداخلية. وكما يُنظر الى الإنتخابات الأميركية وكأنها شأن سعودي، فإن الأوضاع السعودية ـ من وجهة نظر واشنطن ـ أصبحت بعد ٩/١١ شأناً أميركياً!

كان الأمراء يتمنون من القلب فوز بوش الإبن على كلينتون، ليس لسبب أنه يهتم بالشأن الخارجي، أو لأن موقفه أكثر صلابة من الديمقراطيين تجاه اسرائيل، فهذا الموضوع لا يشغل بالهم كثيراً في ذلك الظرف كما هذا الظرف. لقد فضّلوه على كلينتون لجرأته في استخدام القوة والعضلات ـ كما أبيه في الكويت ـ لحماية حلفائه، وتلك كانت سياسة الحزب الجمهوري، لم تبدأ بريغان ولكن لتنتهي عند أعتاب (غزوة مانهاتن)! في حين كان كلينتون وضمن برامج سياسته الخارجية (تشجيع مسيرة الديمقراطية والتحرر الإقتصادي) وهو امرٌ لم يكن ليعجب السعوديين، خاصة وأن الديمقراطيين شكلوا لجاناً لتشجيع الديمقراطية في حال فوزهم، سبق لها أنها كانت عديمة الفاعلية بسبب أن المؤسسة الحاكمة لم تكن في هذا الإتجاه، وكانت ترى أن الديمقراطية ستأتي بالإسلاميين وبالإرهاب.

ومع أن الديمقراطيين كانوا واعين بأن (النظم الديمقراطية قلما تتحارب فيما بينها أو تدعم الإرهاب) كما كتب كلينتون ذات مرة، إلا أن من وضع النقاط على الحروف هو جورج بوش الإبن. فهذا الحاكم يرى أن تغيير السعودية من الداخل كما مصر وسوريا وإيران، يدخل في صلب الأمن القومي الأميركي، مثلما كان عكس ذلك في عهد كارتر الذي كان ينظر الى التهديد الخارجي للسعودية الذي نتج عن سقوط الشاه، خطراً على الأمن القومي الأميركي، وقد قال حينها بأن (الحفاظ على السعودية جزء من الأمن القومي الأميركي).

والحقيقة ان تجربة السعوديين مع الديمقراطيين كانت غير مريحة. فكارتر الذي جاء بمشروع الدفاع عن حقوق الإنسان، فرّط ـ من وجهة نظر اليمينيين الأميركيين كما السعوديين ـ بأعزّ حلفاء اميركا في المنطقة. والسعوديون اليوم يستعيدون تجربة جون كندي الديمقراطي في الستينيات، ويأملون من جورج بوش الإبن ان ينتهجها: الضغط الهادئ بتعديل مسار السياسات بشكل سطحي قشري. مع ان تلك التجربة كانت بداية تحول مهم في السعودية نفسها.

فكندي مارس ضغطاً شديداً على ولي العهد السعودي فيصل، والذي كان يومها يقوم بتصريف الحكم بالنيابة عن أخيه الملك سعود قبل ان يزاح هذا الأخير نهائياً في ١٩٦٤. كانت الظروف السياسية في المنطقة قلقة للغاية بفعل الثورات والإنقلابات خاصة في اليمن والتي راكمت الحاجة الى تعديل في النظام السياسي السعودي. كان فيصل في زيارة لنيويورك في منتصف سبتمبر ١٩٦٢ لحضور اجتماع الأمم المتحدة، وقبل ان ينهي زيارته وقع انقلاب عبد الله السلال في اليمن وألغى الملكية المتوكلية وأعلن قيام النظام الجمهوري. ورغم ان العائلتين الحاكمتين في اليمن والسعودية لم تكونا طيلة التاريخ الذي سبق الإنقلاب على علاقة حسنة، إلا أن الإنقلاب كان صاعق التأثير في البلاط السعودي.

على عجل رتّب فيصل لقاءً مع كندي، فزار البيت الأبيض في ٥ اكتوبر ١٩٦٢، توصل الطرفان خلاله الى تفاهم مشترك، بحيث يدعم كندي الأمير فيصل في صراعه مع أخيه سعود الضعيف، الذي أساء في أواخر أيامه الى العلاقات بين الرياض وواشنطن، مقابل أن يقوم فيصل نفسه ـ في سبيل مكافحة المدّ الثوري التغييري الذي يحيط بالمملكة من معظم الإتجاهات ـ أن يقوم بتعديل الأوضاع السعودية الداخلية كإحدى وسائل الحماية والمواجهة للمخاطر. وفرض كندي على فيصل أن يبدأ برنامجاً إصلاحياً ينزع فتيل عدم الإستقرار، كما انتزع كندي من فيصل تعهداً بذلك، مقابل تعهد اميركي بحماية العائلة المالكة وسلامة اراضيها من التهديدات الخارجية.

عاد فيصل لتلحقه برقية من كندي يقول له فيها: (ذكرت لكم وأود أن أكرر أن البلاد العربية السعودية تستطيع أن تعتمد على صداقة الولايات المتحدة وتعاونها في تصريف المهام العديدة التي تمثل امام بلادكم في الأيام القادمة. وإن للولايات المتحدة اهتماماً عميقاً باستقرار البلاد العربية السعودية وتقدمها). وربط كندي موضوع (التطوير العصري والإصلاح) بحماية أميركا وتعهدها بسلامة الأراضي السعودية (وفي اتباعكم هذا السبيل لكم ان تكونوا على ثقة من مؤازرة الولايات المتحدة الأميركية مؤازرة كلية في الحفاظ على سلامة كيان المملكة العربية السعودية). وأضاف مشيراً الى الأجواء الإقليمية المتوترة (التي تعرقل خطتكم لتعزيز الجهاز الحكومي والكيان الإجتماعي في البلاد السعودية): (وكما أبلغتكم في واشنطن، فإن الولايات المتحدة راغبة في ان تكون ذات عون على ايجاد وسائل تخفيف التوتر). وأوضح كندي بصراحة بالغة، بأن نمط العلاقات القائمة في السابق بين المملكة واميركا يجب أن يُبنى على أسس جديدة. ليس المصالح المطلقة، بل المصالح المرتبطة بالتزام المملكة بما يمكن تسميته اليوم بموضوع حقوق الإنسان والحريات العامة، والتي بدأت إشاراتها الواضحة تترى وكانت نهايتها المبادرة لدمقرطة المنطقة والمدعومة من الإتحاد الأوروبي. يقول كندي: (والذي أراه لبلدينا في المستقبل، ليس هو مجرد الإستمرار في العلاقات الودية التي بدأت تلك البداية الخيرة في عهد والدكم الراحل الملك عبد العزيز بل إنني أترقب افتتاح فصل من العلاقات السعودية ـ الأميركية، تكون فيه العروة التي تربط بيننا، من تعهد كل منا لمصالحه، تعهداً مستنيراً، وثيقاً بولائنا المشترك لما للإنسان من حقوق راسخة في تحقيق الذات والتقدم والحرية).

رد فيصل على كندي بأن أشار الى اجتماع واشنطن والى برقية كندي آنفة الذكر، فقال (بأن المملكة تستطيع الإعتماد على صداقة الولايات

المتحدة في اضطلاعها بمختلف الأعباء التي قد تواجهها في مستقبل الأيام) كما أشار الى ثقة الرئيس الأميركي (بأن الحكومة التي أرأسها ستمضي قدماً في الأخذ بالنظم العصرية والإصلاحات التي هي ضالتنا المنشودة). وقال فيصل في رده: (إنكم تشاطروننني القلق بالنسبة لحالة التوتر التي تحيط بالمنطقة، والتي من شأنها تعطيل ما عقدنا عليه العزم من تقوية نظام الحكم في بلادنا والسير بمجتمعنا في مدارج التقدم) وأكد (بأن تكون الرابطة التي تربط البلدين قائمة على تعهد كل منا لمصالحه تعهداً مستنيراً على أساس من الإيمان الراسخ بما لبني الإنسان من حقوق أكيدة في أن يحقق قابلياتهم في الرقي والحرية). وتابع: (ونحن من جانبنا، لا ندخر أي جهد في سبيل إقامة العلاقات على أساس من الإدراك الواعي للمصالح الحقيقية لكل من البلدين لخيرهما المشترك، ومن أجل هذه الغاية، ستمضي حكومتي نحو توثيق علاقات الصداقة والمودة التقليدية، ونحو زيادة التعاون المثمر في كافة الميادين بين البلدين).

الأكثر من هذا أشار فيصل ليس فقط الى الإصلاحات بصورتها العامة وتقوية نظام الحكم بل وإلى (مؤسسات ديمقراطية) والى حرية الشعب في التعبير عن ذاتيته وأمانيه. يقول: (ولقد قدرنا لفخامتكم ما يسود المنطقة من توتر وما يشغلها من اتهامات ومشاحنات عنيفة لا تؤدي في تقديرنا لغير بعثرة الجهود البناء المثمرة، ولغير تحويل الإنتباه عن القضايا الحقيقية الأصلية لشعوب هذه المنطقة، وهي مكافحة التخلف ورفع مستوى السكان، واستغلال كافة طاقاتهم وزيادة دخلهم القومي وتزويدهم بمؤسسات ديمقراطية للحكم يستطيعون في ظلها التعبير عن ذاتيتهم وأمانيهم وآمالهم في حرية بناءة تستهدف إدراك قابلياتهم في مختلف الميادين)!

وتعهد الملك فيصل خطياً بعد أن تعهد شفهياً بالتالي: (أياً كان الأمر، فنحن ماضون في تنفيذ ما عقدنا عليه العزم من تزويد بلادنا بمؤسسات حديثة للحكم، تناسب قومنا، وتلتئم مع مزاجها، وينعم المواطن في ظلها، بحقوقه الإنسانية الأساسية، واستخلاص قابلياتها لخيره، وخير المجتمع الذي نعيش فيه، كما نحن ماضون في تنفيذ سياستنا الإصلاحية الشاملة التي يعود نفعها على طبقات الشعب جميعاً.. ولن يثنينا عن المضي في هذه السياسة الإصلاحية الشاملة أية عقبات بالغة ما بلغت مؤملين بإخلاص أن تزول العوامل التي تضطرنا لتكريس قسط كبير من جهودنا ومواردنا للدفاع عن كياننا، ضد ما يوجه الينا من محاولات وحملات للنيل منا، فنوه كل امانينا وطاقاتنا للعمل الإنشائي البناء).

## ما أشبه اليوم بالبارحة!

قام فيصل فعلاً بإصلاح شامل، لكن أمراً واحداً مهماً لم يفعله، وهو أنه لم يقترب من الدمقراطية شبراً. لا مؤسسات ولا حقوق. بل حتى تلك الفسحة القليلة التي ظهرت في عهد سعود ألغاها، وأمم الصحافة من جديد بعد أن وضعها في إطار المؤسسات! بل حتى المؤسسة الدينية ألغى منصب المفتي وضيّع السلطة في هيئة كبار العلماء قبل أن تعود مجدداً في يد المفتي!

بعد نحو ٤٢ عاماً من ذلك التاريخ، نجد أنفسنا اليوم محاصرين بنفس اللغة القديمة، وبنفس العقليات، مع اختلاف الظروف. كانت خشبة الإنقاذ للحكم السعودي هو أن كندي قُتل أولاً، وثانياً كان هناك استمرار للمعارك الخارجية في اطار مكافحة الشيوعية، فتنازل الأميركيون عن موضوع الديمقراطية، لأنه لا يهمهم ولم يكن في مصلحتهم. والسعوديون كما ذكر فيصل كانوا يتحدثون عن أولويات: مكافحة الشيوعية قبل الإصلاح. ومكافحة العدو المتربص عند الحدود المصرية والعراقية واليمنية قبل الديمقراطية. وقبل الإميركيون هذا المنطق.

اليوم، انتهت حرب اليمن، وانتهى اليمن الشيوعي، وانتهى التهديد الإيراني الفزّاعة، وانتهى صدام حسين هو الآخر، ولم تعد مصر ناصرية مهددة، ولا سوريا بعثيّة مخيفة. لا أعذار إقليمية تستدعي التأجيل! حتى حرب اسرائيل تخلّى العرب عنها منذ زمن وظهرت مبادرات الواحدة منها أسوأ من الأخرى: ابتداءً بمبادرة الملك فهد في فاس، التي اعترفت باسرائيل، وانتهاءً بمبادرة الأمير عبد الله في ابريل ما قبل الماضي في بيروت التي تطرح اعترافاً جماعياً عربياً مقابل حدود ١٩٦٧م. عوضاً عن هذا، نرى المتخاصمين بالأمس، يقفون مجتمعين اليوم لصدّ الدعوات الديمقراطية، فلا يجدون إلا المزاعم المكررة القديمة، بأن الشعوب ليست مهيئة، وأنها لا تقبل بما يفرض من الخارج!

الأمراء السعوديون يكررون اللعبة القديمة: سنقوم وسنفعل كذا وكذا! ولكن وفق ثوابتنا! وفق خصوصياتنا! فإذا ما وجدوا منفذاً للهرب هربوا، ووضعوا دعاة الإصلاح في السجون كما فعلوا مراراً.

أين هي المؤسسات الديمقراطية التي وعد بها فيصل كندي؟ وأين هي المؤسسات الحديثة (التي تناسب قومنا وتلتئم مع مزاجها)؟! لم نرَ شيئاً، فالمزاج المحلي كان فيصل يقصد منه اصلاحاً جزئياً، وحتى هذا لم يتم الى هذا اليوم! مع ما نراه من دعوات وعرائض تطالب بالحريات الأساسية والدستور والمشاركة الشعبية وحقوق الإنسان!

لقد جرت تحولات دولية وإقليمية لم يستفد منها صانع القرار السعودي، ولذا تراه يسعى لأن يبدأ من الصفر مرّة أخرى. من بين تلك التحولات: سقوط الشيوعية، واضمحلال اهمية الدور السعودي، وتحول عدد من الدول المجاورة الى الخيار الشعبي، لكن الأمراء السعوديين بقوا على حالهم، بالنظر الى ان سياسة اميركا لم تتغير. الآن - حيث بدت إرهاصات التغيير الجادّ في تلك السياسة - لم يجد السعوديون وهم في خضم المشاكل الداخلية إلا انتهاج وسائل الدفاع البدائي، الذي يستبطن رفض التغيير والذي قد يؤدي الى انهيار الدولة والنظام معاً لا بالفعل الأميركي وحده، بل لأن الخيار الديمقراطي الغربي يتقاطع مع الرغبات الشعبية.

إن الضغط القديم - الجديد الذي مارسه الديمقراطيون الأميركيون على النظام السعودي لم يسبق ان فعله الجمهوريون او آمنوا بأهميته وضرورته. فقد كانت وجهة نظرهم تجاه الإصلاح السياسي في المملكة تتلخص في التالي:

- العائلة السعودية المالكة أمينة في الحفاظ على المصالح الأميركية الحيوية، وليس هناك بديل عنها.
- المصالح الأميركية لن تتأثر بغياب الإصلاح السياسي في السعودية على المدى المنظور.
- الضغط من أجل إحداث بعض الإصلاحات في السعودية قد يؤثر على العلاقة بين الطرفين ويضرّ بالمصالح الأميركية.
- الإصلاح السياسي غير ملحّ، وقد يكون غير ضروري، أو حتى خطير، لأنه يأتي برموز التطرف الديني الى السلطة (يلاحظ ان الرموز الدينية السلفية جزء من السلطة السياسية والنظام القائم منذ قيام الدولة، وبالتالي فهم ليسوا دخلاء عليه بل أحد صانعي النظام والسياسة).

لسوء حظ الجمهوريين، ربما، أن أحداث سبتمبر وقعت بعد فترة وجيزة من تسلم بوش الإبن للسلطة، مترافقاً مع قلق بالغ حول مستقبل المملكة السياسي، حيث تنامي المدّ الأصولي - بنظرهم - وحيث الأوضاع الإقتصادية المتدنيّة، وحيث الإنشقاق في المؤسسة الحاكمة بين الديني والسياسي بل وفي داخل العائلة المالكة نفسها، إضافة الى سجل المملكة الأسود فيما يتعلق بالحريات والأقليات والمرأة والذي صار مدعاة للتدخل. كل هذا حرّك الجمهوريين باتجاه سياسة عالمية جديدة تشمل الحلفاء قبل الأعداء، وفي مقدمتهم المملكة السعودية.

يبدو أن هناك مهمة لم تكتمل، وهي إصلاح البيت السعودي أو تدميره كلياً وإعادة بنائه. قد يقوم بذلك الجمهوريون إن فازوا، ولن يتخلّى عنه الديمقراطيون وإن فشلوا!

هذه رسالة الإنتخابات الأميركية: أصلحوا أنفسكم أو فابتعدوا عن صناعة القرار!

# قراءة أخرى لدور الاصلاحيين وللعريضة الإصلاحية الأخيرة والمسألة الشيعية

ناجي حسن عبد الرزاق

**في الحادي والعشرين من فبراير ٢٠٠٤م تقدم عدد من المواطنين المهتمين بالشأن العام (٩٠٠ مواطن تقريباً) بعريضة جديدة (معاً على طريق الإصلاح) للأمير عبد الله تطالب بتسريع توصيات المؤتمر الوطني الثاني الذي عُقد بمكة المكرمة وتحويلها إلى واقع عملي ملموس. إلا أن المتوقع هو أن تتوه هذه العريضة في متاهات صراع الأجنحة كما تاهت من قبلها العرائض السابقة. فتسويف المطالب أو تأجيلها طريقة قد عهدها المواطنون وما تكرار مثل هذه العرائض إلا مضيعة للوقت والجهد.**

وحتى وإن بدأت الحكومة السعودية ببعض الاصلاحات ، تحت ضغط تلميحات الإدارة الأمريكية أساساً، فلن تكون هذه الاصلاحات جادّة أو جوهرية أو تمس أكثر المواطنين تضرراً من الحكم السعودي وأكثرهم حرماناً من حقوقهم الاقتصادية والثقافية. والمواطنون الشيعة هم أكثر المتضررين من هذا الحكم على مدى السنين الماضية. فما الذي يمكن أن يجنيه الشيعة من نتائج لاصلاحات هشّة وغير ذات شأن. فمشكلة المواطنين الشيعة ليست حريتهم المذهبية فقط، بل حريتهم السياسية والاقتصادية. فحتى الآن لا يُسمح لهم بالعمل في شركة أرامكو بشكل عام، ولازالوا مستبعدين بشكل خاص من العمل في دائرة الأمن والسلامة بنفس الشركة، وغير مرغوب بهم في الأجهزة الحكومية العسكرية والأمنية الحساسة، ولا يتقلدون مناصب عُليا في أجهزة الدولة، إلى غير ذلك من تمييز.

فهل سينال الشيعة حقوقهم في هذه المجالات حينما تبدأ الاصلاحات؟ لا يزال المواطنون الشيعة يشككون في أن تقدم لهم الحكومة السعودية أية تنازلات أو ترفع عنهم الحظر في المجالات السابقة. ليس المطلوب أن يقدم الشيعة، الآن، المزيد من القبول والسير مع الآخرين بدون ثمن يدفعه آل سعود يتناسب مع ما حلّ بالشيعة من ظلم تاريخي طال جميع المجالات طوال فترة الدولة السعودية منذ تأسيسها. صحيح، أن المواطنين الشيعة في حاجة إلى إعادة ترميم وضعهم وتحديد خطابهم السياسي الذي ينبغي أن يطرح حقوقهم بوضوح وبلا مجاملة أو تردد. كما يجب عدم الاكتفاء بالعريضة التي قدموها لولي العهد التي طالبت بهذه الحقوق والتي لم يفعل ولي العهد بخصوصها أي شيء.

وهي العريضة، بالمناسبة، التي انتقدها الاسلاميون السلفيون والليبراليون على السواء لا سيما النجديين منهم بزعم أنها لا تخدم الوحدة الوطنية. وإنه لمن المؤسف أن تُقابل التحركات الشيعية بمثل هذا الزعم بسبب مطالبهم لحقوقهم المنتهكة لأكثر من تسعين عاماً. ومع ذلك لا ينبغي أن يتحرج المواطنون الشيعة من طرح قضياهم بشكل شفاف وبالطريقة التي يعتقدونها تخدم مصالحهم السياسية والاقتصادية والثقافية زالتي تتناسب وكونهم يعيشون في منطقة زاخرة بخيرات من النفط والغاز ولا يحصلون منها إلا على فتات الفتات. فأكثرهم محرومون من ثروة النفط والغاز القابعة تحت أرجلهم، بينما يتمتع بها الأمراء وحاشياتهم في نجد البعيدة عنهم بمئات الكيلومترات. وعليه، فإن أي مشروع للإصلاح ينبغي أن يأخذ في الحسبان خصوصية المنطقة باعتبارها المنطقة الأغنى وذات الأكثرية الشيعية.

من المهم أن يشكل الشيعة قوى ضغط فاعلة على الأرض لضمان حصولهم على حقوقهم في أي برنامج إصلاحي مستقبلي. لأن الأطياف الإصلاحية الأخرى لاسيما النجدية منها تنطلق من رؤيتها الخاصة للاصلاح. صحيح، إن هذه الأطياف تطرح تصورات وطنية للاصلاح، لكنها تصورات تضمن حذراً من الانفصال أو تفكك البلاد. ولهذا لا تُذكر المسألة الشيعية في الخطابات الاصلاحية الوطنية في السعودية إلا نادراً أو لا تكاد تُذكر. حتى الاصلاحيين الشيعة بعد بداية التسعينات لم يحرصوا كثيراً على إظهار مسألتهم بشفافية خوفاً من تهمة الطائفية أو الانفصالية أو تخريب الوحدة

الوطنية. بل انخرطوا في خطابات وطنية إصلاحية أملاً في تحقيق مطالبهم. إلا أن هذه الخطابات كما أشرنا قد أغفلت المسألة الشيعية في السعودية وتجاهلت المسيرة الطويلة من الظلم المركّز عليهم خلال الفترة السابقة وحتى الآن.

وعلى النقيض من ذلك، لا يبدي الاصلاحيون غير الشيعة — النجديون تحديداً — ترحيباً بأي تحرك شيعي لنيل حقوقهم إلا ضمن خطاب إصلاحي يرتضيه النجديون الاصلاحيون أساساً. إن الحساسية التي تثيرها المسألة الشيعية في الخطاب الاصلاحي نابعة من الرؤية المشوشة للموقف الشيعي من الوطن من قِبل الاصلاحيين غير الشيعة لا سيما النجديين منهم. وربما زاد هذه الرؤية تشويشاً المفهوم الغامض للوطنية أو المواطنة في التفكير النجدي الحاكم، وفي الثقافة الوطنية التي روج لها هذا الحاكم. ظل معنى الوطنية والمواطنة لفترات طويلة في الوجدان السعودي مرتهناً لهواجس التقسيم المناطقي أو الانفصال الذي كانت نجد أشد المناطق حساسية تجاهه وأكثرها خوفاً منه. فالمواطنة الصالحة والوطنية المخلصة في المنطق النجدي لا بد أن تعترف بالسيادة النجدية في كل شيء حتى في المشاريع الاصلاحية. فالنجديون (بالمجمل) يفهمون المواطنة والوطنية من منطلق هواجسهم ومخاوفهم من غيرهم في المناطق الأخرى الذين ـ كما يعتقدون ـ أن غيرهم يتطلعون إلى الانفصال لترك نجد مع الصحراء والظمأ.

وعليه لا بد أن يكون النجديون (رسميون أو إصلاحيون) هم أصحاب الرأي المؤثر في القرار، أياً كان نوع هذا القرار. فانفصال المنطقة الشرقية والحجاز هو كارثة لكل نجدي بشكل خاص، ولكل مواطن بشكل عام، بقطع النظر عن انتمائه الأيديولوجي أو المذهبي أو السياسي. وبالتالي فخصوصية نجد في موقف النجديين ليس منطقياً ولا مبرراً وبالنتيجة ليس مفيداً للمواطنين في المناطق الأخرى. لأن انسياق هؤلاء المواطنين مع مخاوف النجديين من الانفصال أُريد له أن يكون الفزّاعة لكل النجديين وغير النجديين من غير الشيعة ليتمكن المستفيدون من الثروة الوطنية الاقتصادية والدينية (آل سعود وحواشيهم) من تجييش أنصار استراتيجيين ضد أي توجهات إصلاحية نابعة من المناطق الطرفية. فالركون للخطاب النجدي المشوش بهواجسه ومخاوفه تلك سيكون عقبة في انتزاع حقوق الشيعة وخاصة في المنطقة الشرقية.

## الصراع الأيديولوجي الكامن

من الواضح أن العريضة ذات الـ ٩٠٠ توقيعاً أبرزت صراعاً أيديولوجياً مستتراً في المجتمع بين التيار الليبرالي بكل أطيافه والإسلامي السني السلفي بكل أطيافه. فبعد نشر هذه العريضة انتقدها الدكتور عبد المحسن العواجي في مقال نُشر في موقع إيلاف في الخامس والعشرين من فبراير ٢٠٠٤. وبدا الدكتور العواجي أكثر حدةً وغضباً من المألوف، ربما بسبب شعوره بان التيار الليبرالي ومعه الشيعة يحاولون عزل التيار الاسلامي السلفي الذي ينتمي إليه والذي يزعم العواجي بأن حركة الدستوريين قد وُلدت من رحم التيار الاسلامي السني السلفي (السعودي). وبصرف النظر عن رأي العواجي عمنْ هو الأحق أو الأسبق والأكثر جرأة أو أصالة في العمل الاصلاحي داخل السعودية، فإن الاصلاحيين في المملكة بدأوا يأكلون أنفسهم علناً قبل قطف الثمار، ليأتي نظام الحكم فيكنس ما تبقى من عظامهم المتناثرة على الأرض.

بدأت مسيرة الاصلاح في البلاد تأخذ طريقاً آخر يبدو أنه طريق سيرتد على الاصلاحيين أنفسهم، إن لم يصلحوا أنفسهم ويعيدوا تقييم أدائهم الاصلاحي، ويقيموا نظرتهم لبعضهم البعض. يبدو أن السلطة السعودية ستحاول الاستفادة من الصراع الأيديولوجي المكشوف بين الليبراليين والإسلاميين السلفيين وذلك بدق الإسفين بينهم لإشعاله النار لتحقيق ما يلي:

١. إضعاف الحركة الاصلاحية في السعودية حتى تتمكن السلطة السعودية من دفع كل طرف إصلاحي في الاتجاه التي تريد. بل جعل كل طرف في حاجة للاستقواء بالسلطة على حساب الطرف الآخر، في معركة تسعى السلطة من خلالها إلى الاحتفاظ بمصالحها إلى أبعد حد ممكن.

٢. إظهار الاصلاحيين وكأنهم جماعات تتناحر على السلطة. وهذه إشارة قد تستغلها السلطة السعودية لتقنع الحكومة الأمريكية لتصرف النظر عنهم إذا ما كانت تفكر في طرف منهم. وبالتالي فإن الرسالة التي تود السلطة السعودية تقديمها للأمريكيين هي أن آل سعود هم الضمانة الحقيقية للمصالح الأمريكية وليس أي بديل آخر.

٣. وفي نفس الاتجاه أيضاً، تعمل السلطة السعودية على إضعاف الخطاب الإصلاحي عبر تضخيم هواجس الانفصال لدى الاصلاحيين النجديين، لجعلهم تكتيكياً شركاء مقابل المواقف الاصلاحية التي تطالب بحقوق المواطنين في مناطق مهمة اقتصاديا ودينياً. والسلطة السعودية تدرك أن المبادرات الاصلاحية التي تنشأ من المناطق الطرفية تتلون بهموم هذه المناطق التي يعتبر بعضها مهماً لوجود هذه السلطة اقتصاديا ودينياً. وهنا يأتي دور استغلال الحالة المناطقية لتخويف الاصلاحيين النجديين من مسعى الاصلاحيين في المنطقة الشرقية أو الحجاز أو في أية منطقة أخرى غير نجد للمطالبة بحقوقهم كمواطنين لهم اعتبارات خاصة في مناطقهم سواء من حيث الاعتبارات الاقتصادية (النفط والغاز) أو الدينية (الحرمين الشريفين) وإظهارهم كما لو كانوا غير نزيهين في مواقفهم تجاه الوحدة الوطنية.

بشكل عام، انعكس استغلال الحالة المناطقية لتخويف الاصلاحيين النجديين على الحركة الاصلاحية في السعودية منذ زمن، فظلّت هذه الحركة خاضعة لأمرة منطقة نجد بطريقة أو بأخرى، على الرغم أن من معظم المبادرات الاصلاحية تنبع من مناطق أخرى كالمنطقة الشرقية والحجاز. ولو توقفنا عند إدارة المبادرات

الإصلاحية لوجدنا أن معظمها انطلق كفكرة من المنطقة الشرقية أو الحجاز. إلا أن قبول الاصلاحيين في نجد لهذه المبادرات ظل حجر الزاوية إذا ما أُريد لهذه المبادرات أن ترى النور، الأمر الذي يعني أن الحركة الاصلاحية في السعودية واقعة تحت تأثير الهالة النجدية التي كرّسها نظام الحكم السعودي في الثقافة الوطنية بل وفي الوجدان الشعبي.

على الرغم من أن فكرة المبادرات الاصلاحية كانت تنبثق من المنطقة الشرقية والحجاز، اللهم إلا فكرة العريضة الأخيرة (معاً على طريق الإصلاح) بدأت فكرتها من نجد، وهذه حالة نادرة ومثيرة للتفكير والجدل حول دوافعها وأسبابها السياسية التي يعتقد البعض بانها مرتبطة في جزء منها على الأقل بتقوية التوجهات الليبرالية في العائلة السعودية الحاكمة وخارجها على حساب التوجهات الإسلامية السلفية الآخذة في التنامي في السعودية بدعم وزير الداخلية.

إن دعم هذه العريضة شعبياً كان يتطلب من الاصلاحيين في المنطقة الشرقية تحديداً جعلها أكثر زخماً وقوة جماهيرية، على اعتبار أن غالبية سكان المنطقة الشرقية هم من الشيعة غير المنسجمين تقليدياً من السلفيين. والشيعة — معظمهم على الأقل — يؤيدون ما جاء في توصيات المؤتمر الوطني الثاني الذي عُقد في مكة المكرمة. وإذا افترضنا أحد سيناريوهات اللعب السياسية، فإن الشيعة في العربية السعودية جُرت أرجلهم لمعركة أيديولوجية — سياسية مكشوفة بين اللبيراليين في العائلة الحاكمة وخارجها وبين الإسلاميين السلفيين الأعداء التقليديين للشيعة. ولو أضفنا إلى ذلك أمراً آخر وهو الدور الذي لعبه الاصلاحيون في المنطقة الشرقية في هذه المعركة، فإن إصلاحيي المنطقة الشرقية من الشيعة والسنة – إن صح أحد تلك السيناريوهات في اللعب السياسية – قد وجدوا أنفسهم في وضع أيديولوجي — سياسي يجعلهم يقبلون رغبة الاصلاحيين النجديين الذين طرحوا فكرة العريضة دون ان يكون لإصلاحيي الشرقية أي دور أساسي في تعديل أو صياغة العريضة وهذا ما تم بالفعل.

المطلوب من الإصلاحيين في المنطقة الشرقية وربما في الحجاز وفي غيرهما من المناطق الطرفية مهمة محددة تجميع التوقيعات لبلوغ الهدف المطلوب والمحدد مسبقاً من قبل منْ صاغ فكرة العريضة الأخيرة. وهذا له ثلاث دلائل أساسية:

١. أن تبقى منطقة نجد المنطقة المتسيدة والمقرِّرة لطريقة ومحتوى النداءات الاصلاحية سواء كانت بلون إسلامي أو ليبرالي. وأن أي نداء إصلاحي — حتى بنبرة وطنية — يجري عرقلته وتسويفه حتى يتم شطبه كلياً ما لم يكن للاصلاحيين النجديين الكلمة الفصل والتحديدات النهائية في الصياغة.

٢. إن تسيّد التحرك النجدي في الاصلاح يسهل تدخل نظام الحكم في تحديد بعض آليات التحرك نحو الاصلاحات بهدف التقليل من نتائجها أو تشويهها أو لضرب أية مشروع إصلاحي يأتي من إصلاحيين في مناطق طرفية كالمنطقة الشرقية والحجاز.

٣. أن يبقى الإصلاحيون غير النجديين تابعين لمرئيات الاصلاحيين النجديين، بينما يشعر الاصلاحيون غير النجديين بالتردد أو عدم الجرأة للتحرك باستقلالية عن القرار النجدي الاصلاحي إذا اقتضى الأمر لكي يتجنبوا تهمة الانفصالية أو شق الصف الوطني الاصلاحي. هذا الخوف المبالغ فيه من تهمة الانفصالية أو شق الصف الوطني الاصلاحي كثيراً ما يطغى على خطاب الحركة الاصلاحية في المنطقة الشرقية تحديداً، نظراً لحساسية هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية والمذهبية، ونظراً أيضاً لشعور الاصلاحيين في المنطقة الشرقية بأنهم بلا قيمة سياسية بدون قرار الاصلاحيين النجديين.

من الضروري أن تعي الحركة الاصلاحية في المنطقة الشرقية أو الحجاز أهمية كونها منتمية لمناطق مهمة من الناحية الاقتصادية والدينية، وبالتالي لا بد من التفكير بطريقة مختلفة ومتجاوزة لخطابها الاصلاحي المؤدلج ضمناً. أما القبول بدور التابع تجنباً لتهمة الانفصال أو شق الصف الوطني الاصلاحي فلن يقدم إلا المزيد من التبعية لنجد بمضمونها الرسمي أو الحكومي أو الاصلاحي. وهذا لا يعني بالضرورة الخروج عن المنطق الاصلاحي الوطني الشامل لكل أطياف الوطن ولكل مناطقه، بل هو تحديد لمصالح المواطنين بحسب أهمية كل منطقة وبحسب حجم الأضرار التاريخية التي ارتكبتها سياسة الهيمنة السعودية التي أدت إلى سلب الحقوق في جميع أشكالها. ومن هذا المنطلق، لا بد من خطاب إصلاحي جديد يعتمد على مصلحة أبناء المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار كيان الوطن.

وخلاصة القول: إن قراءة الخطاب السياسي للنجديين الاصلاحيين لا يبتعد كثيراً في مضمونه عن الهوى الحكومي السعودي الرسمي. لأن المطلوب هو انقياد الاصلاحيين غير النجديين لرؤية الاصلاحيين النجديين التي قد تتأثر بمخاوفهم من الانفصال والعزلة. وهذا ينعكس على خطابهم السياسي الاصلاحي حتى ولو لم يعوه. فالنجديون مثلاً لا يقبلون بمبادرات إصلاحية من مناطق أخرى ما لم يكونوا هم من يضع اللمسات الأخيرة عليها. فهم في هذه الحالة يماثلون بدرجة ما رفض السلطة السعودية الحاكمة لأي رؤية إصلاحية إلا أن تكون هذه الرؤية نابعة منها. هذا التماثل بين السلطة السياسية السعودية والحركة الاصلاحية في نجد برغم التعارض بينهما يزيح أو يقلل بالنتيجة من أهمية أية حركة إصلاحية في المنطقة الشرقية أو الحجاز أو المنطقة الجنوبية أو الشمالية. بل ويقلل من فرص حصول المواطنين غير النجديين على حقوقهم بشكل يتناسب مع أهمية منطقتهم اقتصادياً ودينياً. ولهذا فإن وعي الاصلاحيين في المناطق غير النجدية المتضررة من استئثار نجد بالقرارات، ينبغي أن يدرك ذلك الرفض المتماثل بهدف بدء تحرك اصلاحي يعتمد مصالح المواطنين في كل منطقة بحسب أهميتها الاستراتيجية الاقتصادية والدينية.

# السلفيون في السعودية..

## شعار واحد ومضامين سياسية شتى

إبراهيم العجاجي

من الناحية السياسية هناك فروقات هائلة بين أعضاء هيئة كبار العلماء وبن لادن والفقيه والعواجي والعودة والحوالي إلى درجة تسمح بالظن بأنهم ينتمون إلى مدارس فكرية شديدة التباين. ولكن عند البحث عن الخلفية الثقافية التي يستندون إليها فإن المرء يلمس وحدة تكاد تفوق الوصف.

الكل يتحدث عن الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح، والكل يتحدث بلغة تقطر إيماناً وورعاً وخشية، والكل يستند إلى مدرسة فكرية واحدة تبدأ من الإمام أحمد بن حنبل مروراً بابن تيمية وابن القيم وانتهاء بالشيخ محمد بن عبد الوهاب. هذا على مستوى الخلفية الفكرية والثقافية. أما على صعيد الرؤى والمواقف السياسية فإن تلك الخلفية الثقافية والفكرية المنسجمة والمتماسكة تتشظى إلى طروحات متباعدة تبدأ من أقصى اليمين وتنتهي بأقصى اليسار!

أعضاء هيئة كبار العلماء وكأي مجموعة من الموظفين يجاهدون ـ بوعي أو بغير وعي ـ في إثبات ولائهم للسلطة وينافسون العامة في النأي بأنفسهم عن الحديث في مجال السياسة أو المناصب أو المال العام أو العلاقات الخارجية أو العدالة الاجتماعية والاقتصادية أو المساواة، ثم ينافسون أجهزة الإعلام الرسمية في الحديث عن القضايا العامة، وذلك حين تطلب منهم السلطة ذلك وفي الاتجاه الذي ترغب فيه!

إنهم موظفون يفتقدون الاستقلالية ويجتهدون في إرضاء رؤسائهم في العمل (رجال السلطة) ويخشون أن ينسب إليهم هؤلاء الرؤساء أي تقصير أو تقاعس. ورغم ذلك فإنهم يستندون في كل مواقفهم إلى مبررات فكرية وثقافية مأخوذة من المدرسة التي ينتمي إليها البقية الذين يختلفون معهم في المواقف بصورة كلية وتامة. إنهم يتعاملون مع الحجج والمصطلحات والنصوص بطريقة انتقائية تسمح بإضفاء الشرعية على مواقفهم، مثل مصطلح: الفتنة والمصلحة وطاعة ولي الأمر. وكما هو واضح فإن هذه المصطلحات والمبادئ تسمح بالهروب وتبرير المواقف وتجنب عرض وجهة النظر الشرعية النظرية في المسائل ذات الصبغة السياسية.

وفي مقابل هذه العدمية والتواري إلى الظل في مواجهة القضايا الكبرى ستجد أن هؤلاء العلماء جريئون وغير مهادنين في كل ما يتعلق بعامة الناس، وستجدهم ضيوفا دائمين في برامج الفتاوى حيث تتم الإجابة باستفاضة على أسئلة البسطاء والمطلقات والعجائز، ويتم اختيار أشد الآراء وأكثرها تضييقاً، وتتوارى حجج المصلحة والفتنة وما إليها، حتى أن أحدهم أعاد مؤخراً تكرار تصوره للفرقة الناجية وضيق دائرتها إلى حدود تؤدي إلى استبعاد الغالبية الساحقة من المسلمين من دائرة الفرقة الناجية. ولا تسأل في هذه المنطقة عن حجج المصلحة وتلمس الأعذار وتوخي الحذر في الحكم على عقائد الناس!

أما إبن لادن فيتصرف من واقع التجربة الطويلة التي خاضها في الجهاد في أفغانستان، والتي جعلته ـ ربما بحسن نية وإخلاص ـ يعلي وينتقي الحجج والمصطلحات والنصوص التي تنسجم مع تجربته وموقعه وظروفه والبيئة الثقافية والاجتماعية التي تشكل وعيه وفكره في إطارها. وكل الحجج والمصطلحات والنصوص التي يستند إليها ستجدها مأخوذة من ذات المدرسة التي ينهل منها البقية!

أما ذلك المعارض في الخارج، فيرفع راية الإصلاح وصولاً إلى تغيير النظام، ولا يخفي تفهمه وتعاطفه مع أي عمل يصب في هذا الهدف، ولا يتردد في العزف على أي وتر حساس يخدم قضيته مثل محاولة استقطاب الأشراف واستثارة طموحاتهم السياسية أو العزف على الوتر القبائلي. وفي كل الأحوال فإن انحرافات السلطة توفر له معيناً لا ينضب من أسباب التهييج وإثارة السخط والغضب. وهنا أيضاً سنجد أن ذات الآلية التي تحكم فكر الآخرين متحققة أيضاً، وهي انتقاء الحجج والمصطلحات والنصوص التي تنسجم مع الموقع والموقف والظروف والهدف؛ وإن كان الأخيران يتمتعان بدرجة كبيرة من الاستقلالية التي توفر لهما قدراً كبيراً من المصداقية والشعبية والصراحة وعدم المداهنة، وذلك بحكم كونهما يعيشان في الخارج كما أنهما في صراع مع السلطة.

أما الدكتور محسن العواجي فيشبه من سبقه في الدراسة العلمية المتخصصة والثقافة الدينية العامة وفي الطموح السياسي وفي الكثير من دوافع السخط وعدم الرضا، لكنه مثل البقية يفتقد الى المشروع السياسي البديل والثقافة السياسية الجادّة، كما أن درجة استقلاليته تقل عن أولئك الذين هم في الخارج. ومرة أخرى سنجد العواجي ينهل من ذات المدرسة الفكرية مثل البقية.

على أن الدكتور الحوالي، ومثله الشيخ العودة والدكتور ناصر العمر وغيرهما، ينأون بأنفسهم عن تزكية السلطة أو تأييد معارضي الخارج أو نقدهم. وأيضاً سنجد أن مواقعهم ـ وليس الفقه الذي يستندون إليه ـ تفسر مواقفهم، وسنجد أيضاً أنهم ينهلون من ذات المدرسة التي ينهل منها الآخرون وينتقون من الحجج والمصطلحات والنصوص ما يخدم مواقفهم وينسجم مع مواقعهم.

الآن، لماذا هذه المدرسة الواحدة والشعارات الواحدة والبلد الواحد

والزمن الواحد تؤدي إلى هذه الإفرازت الشديدة التنوع والتناقض، ما بين علماء بيد السلطة وفي خدمتها وآخرين يتبنون العنف ولا يعرفون غيره، وآخرين يرفعون راية تغيير النظام بالطرق السلمية ويعمدون إلى التهييج والسباب والشتائم وآخرين يرفعون راية الإصلاح بصورة محدودة وعلى استحياء وآخرين ينأون بأنفسهم عن النظام وعن المعارضين؟

الجواب أنهم جميعاً يستندون إلى مدرسة بلا إرث سياسي وبلا مشروع سياسي وبلا وعي سياسي (المدرسة السلفية). إنها مدرسة صِدامية وعالية الصوت في ميدان العقيدة والعبادة، إلا أنها خرساء وخانعة في ميدان السياسة والحكم! مدرسة ترفع راية الخلفاء الراشدين ولكنها تطبق منهج الأمويين والعباسيين والعثمانيين في مجال السياسة. مدرسة قوامها التقليد، وهذا يوفر لها إرثاً ضخماً وهائلاً في ميادين العقيدة والعبادة والمعاملات تستطيع أن تنتقي منه ما تشاء، ولكن التطور السياسي قوامه الاجتهاد والنقد المستمر للذات، وهو ما لا تجيده هذه المدرسة، وبالتالي فحين لزمها إيجاد المشروع السياسي لجأت إلى ما تجيده وهو التقليد، فلم تجد سوى إرث الأمويين والعباسيين والعثمانيين. تلك هي المعضلة المركزية التي تعاني منها المدرسة السلفية في ميدان السياسة، وهذا هو السبب الجوهري الذي يقف خلف الإفرازات المتنافرة لرموزها على الصعيد السياسي، وهي التي تجعل كلاً منهم مطمئناً إلى سلامة موقفه.

هذا الغياب والإملاق السياسي الهائل أدى إلى سهولة وقوع أتباع التيار السلفي في براثن الاستبداد وسهولة استخدامهم في ترسيخه وتسويغه وسهولة إشاعة الشعارات الفارغة والمضللة بينهم.

## شعارات مضللة

من أبرز الشعارات المضللة القول بأن دستورنا هو الكتاب والسنة. وهذه الجملة تعد من الجمل الأخاذة والمؤثرة التي لا خلاف على مضمونها.. إلا أنه يتم توظيفها بصورة سيئة تؤدي إلى خدمة الاستبداد وتغييب الوعي السياسي. فالدستور في النهاية هو تنظيم لشكل وطريقة عمل السلطة السياسية وتحديد للحقوق الأساسية للمواطنين. فما الضير في ذلك؟ ولماذا نجعل الأمر وكأنه لا بد فيه من مخالفة الكتاب والسنة؟! إننا في أمس الحاجة إلى الدستور بما لا يخالف نصوص الكتاب والسنة، بل بما يجسد مبادئهما العامة المتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن كلمات الحق التي يراد بها باطل القول بأن الإسلام لم يحدد شكلاً معيناً للحكم. وهذه الكلمة تساق من قبل الكثيرين لتبرير وشرعنة أنماط الحكم الاستبدادي. والواقع أن الإسلام لم يحدد شكلاً معيناً لنظام الحكم، ولكنه شرع قيماً معينة لا بد من تحقيقها، وفي مقدمتها الشورى والعدل والمساواة. وأي حكم يخل بهذه القيم لا يستحق إضفاء المشروعية عليه مهما كان شكله. ومن مبادئ الحق التي تقود على الصعيد السياسي إلى الباطل تجنب دراسة المضمون السياسي لعصر الخلافة الراشدة بحجة الإمساك عما شجر بين الصحابة. والواقع أنه لا خلاف حول المبدأ، ولكن توظيفه على الصعيد السياسي يؤدي إلى كوارث لا حدود لها، بل يؤدي إلى مخالفة العديد من الأحاديث الواضحة والصريحة. وللأسف فإن الكثيرين عبر التاريخ تناولوا الموضوع من زاوية شخصية وبغير وعي سياسي عميق، فنتج عن ذلك شخصنة الأحداث وتحويل الموضوع إلى موالاة ومعارضة ومدح إلى حدود التقديس، وذم إلى حدود الإثم. والواقع أنه يوجد مدخل صحيح لتناول عصر الخلافة الراشدة بصورة علمية وموضوعية لا تمس الأشخاص بل تنصب حول السنن. فلماذا لا نتحدث عن السنن بدلاً من الحديث عن الأشخاص، اذا كنا مأمورين باتباع سنة الخلفاء الراشدين والعض عليها بالنواجذ؟! السلفيون يعرفون تفاصيل الخلافة الراشدة وجزئياتها وحوادثها، ولكنهم لا ينتقلون منها إلى اكتشاف السنن، ولذلك فهم لا يعرفون تلك السنن مطلقاً رغم الراية السلفية التي يرفعونها، بل إنهم يناقضون تلك السنن بصورة مفزعة ومحزنة!

ومن التضليل توظيف الأحاديث التي تحث على طاعة الحكام الظالمين لتخدم الواقع الفاسد. والواقع أن تلك الأحاديث تعالج موضوع التعامل الآني والحاضر وتتغير تبعاً للمصلحة، ولا علاقة له بمعتقدنا بشأن انحرافاتهم وضرورة الدعوة إلى ما نؤمن به؛ كما لا يعني التعامي عن الظلم أو تهوينه أو التقليل منه أو معاونة الظالمين بأية صورة، بحيث تنسب انحرافاتهم إلى الدين أو عبر تجنب الحديث عن الوضع الصحيح الذي ينبغي أن يتحقق. إنه لا يعني أبداً أن يكون الإنسان شاهد زور على واقعه أو تاريخه مراعاة للظالمين. لا يعني الخنوع للظلم وعدم الاجتهاد في مقاومته والعمل على تغييره.

ثم إن أحاديث الحث على طاعة الحكام الظالمين فضلاً عن سوء تفسيرها فإنها تمثل أنموذجاً صارخاً للنصوص التي يتم التعامل معها بطريقة انتقائية تؤدي إلى خدمة الاستبداد وترسيخه وتسويغه. إذ رغم المدلول الخاص لتلك الأحاديث إلا أنه أضفي عليها طابع عام وتجريدي وتم نقلها إلى منطقة الفكر والفقه ويعاد استحضارها وتكرارها وتضخيمها لغايات تخدم الاستبداد والمستفيدين منه والخانعين له.

وفي مقابل ذلك فإن بعض الآيات والأحاديث الشديدة العمومية والتجريد لا تحظى إلا بقدر بسيط من الاستحضار والشيوع والاستثمار في مجال التطبيق. ومن ذلك قوله تعالى (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار).. وقوله تعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط).. وكذلك إشارة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أن الناس إذا لم يأخذوا على يد الظالم أوشك الله أن يعمهم بعقاب من عنده. وليت الأمر يقف عند حدود الظلم، فهو يتجاوزه إلى حدود أبعد وأدهى. سنكتفي هنا بعرض سؤالين تصور درجة الظلم التي يتم السكوت عنها رغم أنها تحدث بصورة شبه يومية.

السؤال الأول: ماذا تفعلون بعامة الناس حين يسرق أحدهم ألف ريال؟

الجواب: نطبق عليه الحد إذا اكتملت شروط تطبيقه ويتم فصله من الوظيفة العامة بقوة النظام ولا يسمح له بالعودة إلى أية وظيفة عامة إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات على ارتكاب موجب الحد. أو نعاقبه بالسجن من سنة إلى سنتين وبالفصل من الوظيفة العامة ولا يسمح له بالعودة إلى أية وظيفة عامة إلا بعد مضي خمس سنوات وصدور قرار من مجلس الوزراء يسمح له بالالتحاق بالوظيفة العامة!

السؤال الثاني: فماذا تفعلون بكبار المتنفذين حين يسرق أحدهم

مليار ريال؟

الجواب: نعاقب من يجرؤ على اتهامه بالسرقة ومن يتجاسر محاولاً إثباتها أو الحديث عنها ولا ننفك نطلق على السارق لقب صاحب السمو أو صاحب المعالي أو صاحب الفضيلة!

الأمثلة كثيرة وفاقعة وتتجاوز كثيراً الأمثلة البسيطة التي تم عرضها، ولكن ليس هذا هو المقصود. فلنعد إلى أتباع التيار السلفي الذين لا يدركون سنن الخلافة الراشدة رغم الراية السلفية التي يرفعونها!

## لقاء مع وفد من بلاد (واق الواق)!

لكي نبتعد عن الحساسيات ومواطن الحرج سنتجاهل الأوضاع القائمة في بلادنا ونتخيل أن أهل بلاد واق الواق أسلموا وصحت عقيدتهم وواضبوا على أداء أركان وشعائر الإسلام ولكن لديهم عائلة حاكمة تفعل ما يفعله أمثالها من أمور لا ترضي. ولذلك فقد قرر أهل بلاد واق الواق إرسال وفد للاطلاع على التجربة السياسية للعلماء والرموز الذين ينتسبون إلى هذا البلد، وذلك بغية الاستفادة منها. فما الذي سيخرجون به يا ترى؟! مع كل الحب والتقدير نزعم أنهم لن يخرجوا سوى بنظام استبدادي قمعي يعيد إنتاج الأوضاع القائمة (أحدهم يدعو الى التعايش والآخر الى العنف والثالث الى التهييج، والرابع يدعو الى القشور، والخامس لا يمتلك سوى الوعظ وهكذا).

لنفترض أن أعضاء الوفد يسلّمون بأن الحق لا يُعرف بالرجال بل الرجال يُعرفون بالحق ويسلّمون بأن ا لحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها. وبناء على ذلك رأى أعضاء الوفد مناقشة آخر يزعم أن لديه مشروعاً مختلفاً وصحيحاً. وهناك دار هذا الحوار:

** ستجدون عند غيري تفاصيل عن عصر الخلافة الراشدة لا حصر لها ومعرفة دقيقة بالحوادث والجزئيات والتفاصيل، إلا أن ما ستجدونه عندي هو أنني أستنبط من تلك الحوادث والتفاصيل السنن التي تحكم الأداء السياسي في عصر الخلفاء الراشدين. يا أعضاء وفد بلاد واق الواق: إليكم أول السنن وأهمها وأعظمها تأثيراً على الإطلاق. إنها سنة عدم الوصول إلى الحكم عن طريق القوة! إسألوا رموز السلفية: هل وصل أي من الخلفاء الراشدين إلى الحكم عن طريق القوة؟! إذا وصلتم إلى نتيجة أن أحداً منهم لم يصل الى الحكم بالقوة فاذهبوا إلى بلاد واق الواق وأطلعوا الناس على هذه السنة وأشيعوها بينهم وادعوا إليها وأشبعوها بحثاً وتأصيلاً.

*-* ولكن ذلك قد يغضب حاكم بلاد واق الواق وقد يؤدي إلى الفتنة!.

** وهل المهم لديكم إرضاء الله ورسوله واتباع سنة الخلفاء الراشدين أم إرضاء الحاكم؟ ثم من قال أن الأمر يتطلب العنف أو المواجهة لإشاعة هذه المعلومة؟ تجنبوا المواجهة بل وادعوا الناس إلى تجنبها إلى أن تثبت هذه المعلومة في الأذهان تماماً.

*-* حسناً، ولكن ماذا عن كيفية الوصول الى الحكم سلمياً، خصوصاً وأن طرق وصول الخلفاء الراشدين إلى الحكم كانت متعددة ومتنوعة؟!

** إذا خلصتم إلى النتيجة السابقة، فإنكم لن تجدوا سوى سنة واحدة تحكم أسلوب الوصول إلى الحكم وهي (سنّة الرضا والاختيار) وإن لم تتبعوا هذه السُنة فإنكم ستطبقون سنة القوة وتخالفون منهج الخلفاء الراشدين. وهنا فأنا أنصحكم بالابتعاد عن أية مدرسة بلا إرث سياسي وبلا وعي سياسي عميق كالمدرسة السلفية. فهذه المدرسة قوامها التقليد، ولذلك فإن لدى أتباعها نفوراً هائلاً من المستجدات وإحجاماً كبيراً عن الإبداع، في حين أن تحقيق سنة الرضا والاختيار كأسلوب للوصول إلى الحكم يتطلب الاجتهاد المستمر والمتواصل لترسيخها والحفاظ عليها. ستجدون لدى أتباع المدرسة السلفية حساسية وفهماً مغلوطاً إزاء قضية الدستور والانتخابات وتداول السلطة. فإن استسلمتم إلى هذه الحساسيات فستضيعون سنة الرضا والاختيار وتقعون في سنة القوة. تذكروا دائماً أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وأن الوسائل تأخذ حكم الغايات، ثم اسألوا أنفسكم كيف نحقق الرضا والاختيار؟. ستصلون بالتأكيد إلى اختيار وسيلة الانتخاب. قد تجدون أنه لا مناص من تشكيل مجلس شورى منتخب. إجتهدوا في وضع شروط الانتخاب والترشيح. ناقشوا وتحاوروا واجتهدوا حول كل التفاصيل، وتذكروا أنكم إن لم تفعلوا ذلك فلن تحققوا سنة الخلفاء الراشدين بل ستهدمونها وتخالفونها.

*-* ولكن المسلمين هدموا هذه السُنة منذ عهد بني أمية ومع ذلك لا نجد إدانة قوية لما حدث من قبل كل التيارات الإسلامية!

** هذه هي إحدى ثمار ثقافة الاستبداد وحجج المصلحة والفتنة التي عطلت حتى فرص العلم.

نعم، لن تجدوا إدانة قوية إذا بحثتم في التراث الفقهي، أما إذا بحثتم في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فستجدون إدانة لا تكاد تعادلها إدانة. ماذا تريدون أكثر من أن يدعو الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اتباع سنة الخلفاء الراشدين والعض عليها بالنواجذ؟! ولاحظوا أن الحديث هو عن الخلفاء وليس عن العلماء أو عامة الصحابة، الأمر الذي يعني أن التوجيه متعلق بالشأن السياسي تحديداً! ماذا تريدون أكثر من أن يصف الرسول صلى الله عليه وسلم الحكم منذ عهد بني أمية بأنه ملك عضوض وملك جبرية؟! ماذا تريدون أكثر من أن يشير الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أن الخلافة تنتهي بعد ثلاثين سنة من وفاته وتنقلب ملكاً؟! بل ماذا تريدون أكثر من أن يشير الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أن من هدموا الخلافة وأقاموا الملك هم فئة باغية وأنهم يدعون الناس إلى النار بينما أنصار الخلافة يدعونهم إلى الجنة؟! طبعاً ستجدون أن هذه الأحاديث خافتة الحضور والشيوع بين غالبية المسلمين بحكم ثقافة الاستبداد وحجة المصلحة والفتنة التي نخاف منها منذ ما يقرب من ألف وثلاثمائة وأربعة وثمانين عاماً (بداية الحكم الأموي)!

وإلى جانب ذلك فإن ثقافة الاستبداد وحجج المصلحة والفتنة وعوامل أخرى جعلتنا لا ندرس الآثار المدمرة لتعطيل سنة الرضا والاختيار في الوصول إلى الحكم واستبدالها بسنة القوة. يكفي يا أعضاء وفد بلاد واق الواق أن أذكر لكم أن تعطيلها كان السبب الرئيس في الافتراق السني الشيعي وفي ظهور مذهب الإرجاء، كما أنه أحد العوامل الرئيسة لنشوء مذهب القدرية، ثم إن سنة القوة قادت بعد ذلك إلى كل مظالم الاستبداد الملازمة لهذه السُنة واللصيقة بها، مثل القمع والتفرد بالأمور والفساد المالي والإداري والطبقية والإخلال بالكثير من قواعد العدالة والمساواة وغير ذلك.

*- لنفترض أننا نجحنا في تحقيق هذه السُنة بعد زمن واجتهدنا في اختيار الوسائل والآليات الكفيلة بتأصيلها وترسيخها. فماذا نفعل بمن ينجح في انتهاكها ويستولي على الحكم بالقوة رغم كل احتياطاتنا؟!

** إذا تحققت هذه السُنة وأصبحت حقاً مكتسباً لشعب بلاد واق الواق، فأنا أسألكم حينها: ماذا تفعلون بمن يستولي بالقوة المسلحة على مركز تجاري في أحد الأحياء لديكم؟!

*- نطبق عليه حد الحرابة إذا لم يتراجع قبل أن نقدر عليه!

** ولماذا لا تدعونه يستولي على المركز وتعملون لديه مقابل بعض الرواتب وتطلقون عليه لقب صاحب المركز وخادم الناس وتحذرون من الإمساك به بحجة المصلحة والخوف من الفتنة؟!

*- لأننا سنقدر عليه، ولدينا من القوات ما يسمح بالقبض عليه، ولذلك لن نتساهل معه حتى ولو قتل بعض المتواجدين في المركز أو احتفظ بهم كرهائن.

** فلنفترض أنكم لم تقدروا عليه ولو لفترة معينة، فكيف ستتعاملون معه خلال تلك الفترة؟

*- سنتعامل معه باعتباره مجرما وسنطلق حملاتنا الإعلامية والدينية عليه وسنعمل على تجييش كل قوانا وإمكاناتنا في مواجهته!

** فماذا تفعلون بمن يستولي بالقوة المسلحة على أحد البنوك بما فيه من أموال؟!

*- أيضاً نطبق عليه حد الحرابة إذا لم يتراجع قبل أن نتمكن منه، وسنتعامل معه كما تعاملنا مع من استولى على المركز التجاري!

** فما بالكم إذن بمن يستولي بالقوة المسلحة على الوطن بكل ثرواته وخيراته ويتحكم في حاضره ومستقبله ويسعى لتوظيفكم أجراء لديه؟! أليس أولى ألف مليون مرة بتطبيق حد الحرابة عليه؟!

*- حسن، فهمنا السُنّة الأولى، فماذا عن بقية السنن؟!

** السُنّة الثانية هي عدم توريث الحكم للأبناء أو أفراد العائلة. لقد توفي الرسول صلى الله عليه وسلم دون أن يوصي بالخلافة لأحد من أفراد عائلته. ولذلك لم يسلم المسلمون أمرهم إلى عائلة الرسول صلى الله عليه وسلم ولا إلى أية عائلة أخرى ولم يقم بينهم متغلّب يغتصب السلطة بالقوة ولم يورث أحدهم أحد أبنائه أو أفراد عائلته بل حرصوا جميعاً على اختيار الأفضل، سواء نجحوا في ذلك أم لم ينجحوا. لم يوص أبو بكر بالخلافة إلى إبنه أو أحد أفراد عائلته، وعمر رضي الله عنه لم يوص بالخلافة لابنه أو أحد أفراد عائلته بل رشح ستة من أفضل الصحابة لخلافته، وحين جاء الثوار إلى علي كرم الله وجهه لتنصيبه خليفة رفض الأمر وأصر على أن تكون البيعة بالرضا والاختيار وفي المسجد.

حين تتيقنوا من هذه المعلومة، انطلقوا إلى بلاد واق الواق وأشيعوا هذه السُنّة بين الناس دون مجابهة أو صدام أو عنف. وأشبعوا هذه السُنة بحثاً وتأصيلاً واجتهدوا في إشعار الناس بالفارق الهائل بين عصر الخلافة الراشدة على صعيد هذه السُنّة وبين العصور التالية له منذ حكم الأمويين إلى عصرنا حيث لم يتحقق خلالها سوى السُنّة العكسية تماماً وهي توريث الحكم إلى الأبناء وأفراد العائلة.

*- حسن. فماذا عن السُنة الثالثة؟

** السنة الثالثة هي عدم اتخاذ تولية الأقارب والأصهار سنّة متبعة، إلا في الحدود التي لا تخل بمعيار الكفاءة. وستجدون أن هذه السنّة تحققت خلال معظم عصر الخلافة الراشدة، وأن التساهل اليسير الذي حدث إزاء هذه السنة في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه كان بمثابة بداية الخلل الذي اتسع وتعاظم إلى أن تمكن أولئك الأقارب والأصهار من هدم الخلافة وإقامة الملك (تكون بعدي خلافة راشدة ثلاثين عاماً ثم تنقلب ملكاً)!

لقد أصبحت تولية الأقارب والأصهار سُنّة متبعة منذ عهد الأمويين إلى عصرنا. وباتباع منهج تولية هؤلاء تم الابتعاد تدريجياً عن معيار الكفاءة والجور على حقوق الأكفاء وحرمان الأمة من جهودهم. وبالمقابل تضخم الإحساس بالتميّز والفوقية لدى الأقارب والأصهار وأصبحوا يرون أن لهم من الحقوق ما ليس لغيرهم. وبحكم وضعهم فإنهم يحرصون أشد الحرص على هدم معيار الكفاءة لأنه لا يخدمهم، ويحرصون على استقطاب المتزلفين والمنتفعين والمطبلين الذين يمطرونهم بكل صنوف المديح والثناء ويعوضونهم عن النقص الذي يشعرون به ويغذون لديهم الإحساس بالتميز والأهمية.

هؤلاء الأقارب والأصهار يتحولون من أجل الحفاظ على مصالحهم وتعظيمها إلى ما يشبه الطبقة العازلة بين الشعب والحاكم، فمصلحتهم مرتبطة باستمرار الأوضاع القائمة وعدم انفتاح الحاكم على الشعب، إذ قد يصاب بلوثة تجعله يقلص من امتيازات بعض الأقارب والأصهار لمصلحة الشعب، أو يفكر في استبدال بعض الأقارب والأصهار ببعض الأكفاء من عامة الشعب! يا أعضاء وفد بلاد واق الواق: أشيعوا سُنّة تجنّب تولية الأقارب والأصهار بين الناس إلا في حدود ما يسمح به معيار الكفاءة، واحرصوا على تحذير الناس من التساهل في تطبيق هذه السُنة لأنها هي التي قادت في النهاية إلى انهيار الخلافة الراشدة.

*- ما هي السُنّة التي تليها؟

** السُنّة التالية هي عدم استثناء أحد من الخضوع لأحكام الشريعة ومتطلبات تحقيق قواعد العدالة والمساواة. إذهبوا إلى أعضاء هيئة كبار العلماء ورموز السلفية الأخرى وسترون أنه لا يخفى عليهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أشار فيه إلى أنه إنما أهلك الأمم من قبلنا أنه إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد، وسيذكرون لكم بافتخار أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقسم لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع يدها. أيضاً سيذكرون لكم بافتخار موقف عمر رضي الله عنه حين ضرب ابن عمرو بن العاص قبطياً فأمر عمر رضي الله عنه بالاقتصاص للقبطي من ابن حاكم مصر وقال قولته المشهورة متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟! لن يجدوا في عصر الخلافة الراشدة أنه كان يخطر بالبال أن أحداً يمكن أن يستثنى من أحكام الشريعة. فإذا تيقنتم من ذلك فانطلقوا إلى بلاد واق الواق وأشيعوا بين الناس سنة سيادة الشريعة وقواعد العدالة والمساواة على الجميع.

قد تبدو هذه السنة بدهية ومعلومة، ولكن الفرق أنهم ينبغي عليكم الاجتهاد في إشاعتها بين الناس وتحقيق مبدأ الشفافية وحرية التعبير لكي تتمكنوا من اكتشاف حالات اختراق أحكام الشريعة وقواعد العدالة والمساواة. حينئذ اجتهدوا في التشهير بالمخترقين وفضحهم بين الملأ، وذلك دون عنف أو صدام.

*- لنفترض أننا أشعنا بين الناس سنة سيادة أحكام الشريعة

وقواعد العدالة والمساواة ورسخنا مبدأ الشفافية وحرية التعبير بما يسمح بفضح المحظيين والمتنفذين وأصحاب الاستثناءات. فما هي السنة التالية؟

** السنة التالية هي سنة المساءلة. وهذه السنّة مرتبطة أيضاً بمبدأ الشفافية وحرية التعبير. إذهبوا إلى أعضاء هيئة كبار العلماء والرموز السلفية فسيذكرون لكم بافتخار قصة المرأة التي جادلت عمر رضي الله عنه حتى قال: أصابت امرأة وأخطأ عمر، وقصة الرجل الذي استوقف عمر رافضاً السمع والطاعة إلى أن يشرح للجمع الحاضر كيف أمكنه تدبير الثوب الجديد الذي يلبسه. إذا تيقنتم من أن هذه السنة كانت إحدى سنن الخلافة الراشدة فاذهبوا إلى بلاد واق الواق وأشيعوا هذه السنة بين الناس وأشبعوها بحثاً وتأصيلاً واحرصوا على تحقيق مبدأ الشفافية وحرية التعبير بما يسمح لكم بتحقيق وترسيخ هذه السنة.

*-* هل من سنن أخرى؟

** هناك سنّة من أهم وأخطر السنن وهي سنّة الشورى وعدم التفرد بالأمور العامة. أيضاً إتصلوا بعلماء ورموز المدرسة السلفية في بلادي، وسيخبرونكم بأن الله وصف المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم وأنه خلال معظم عصر الخلافة الراشدة كان هناك نقاش وحوار وأخذ ورد حول الأمور العامة، وأنه بعد عصر الخلافة الراشدة أصبحت السنة المتبعة هي التفرد بالأمور العامة ومن قبل أناس محدودي العلم والتفكير! حين تذهبون إلى بلاد واق الواق أشيعوا بين الناس هذه السنة الكبرى واربطوها بسنة الرضا والاختيار واجتهدوا في الأخذ بكل الوسائل التي تضمن تحقيق هذه السنة وبعد أن يتحسن الوعي ويحدث التغيير لا ترضوا بأقل من تحقيق الوصف الإلهي للمؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم، وهذا بالتأكيد سيقودكم إلى الاقتناع التام بأن الشورى لا بد أن تكون ملزمة وإلا انهارت وحدث التفرّد بالأمور العامة.

*-* هل بقيت أية سُنة كبرى من سنن الخلافة الراشدة لم يتم تحديدها والحديث عنها؟

** بقيت سُنة من أعظم وأكبر وأخطر السنن، وهي سُنة عدم التعدي على بيت مال المسلمين أو المال العام بما يجاوز نفقة الحاكم وأهل بيته أو ما يمكن أن نطلق عليه بالتعبير الحديث الراتب. أيضاً أنصحكم أن تتصلوا بكل علماء ورموز المدرسة السلفية في بلادي وأن تستوضحوا منهم عما إذا كان أي من الخلفاء الراشدين قد أخذ من بيت المال ما يجاوز نفقته ونفقة أهل بيته، وستجدون أنهم سيذكرون لكم وقائع تفوق الوصف حول زهد الخلفاء وحرصهم على الحفاظ على أموال المسلمين. وبالمقابل فإنكم ستجدون وقائع تفوق الوصف حول مدى انتهاك هذه السُنّة وتدميرها منذ عهد بني أمية، وذلك فيما عدا اجتهادات شخصية نادرة لبعض الحكام تثبت القاعدة ولا تنفيها! لقد أصبح بيت المال للحاكم وأفراد عائلته وأصبح الموظفون من المسلمين يحصلون على الرواتب، والكثير من المستحقات أصبحت مكرمات يتفضل بها الحاكم على الناس من مالهم! لا أحد يستطيع السؤال عن بيت مال المسلمين حتى وإن بلغ السفه في الإنفاق والسطو على المال حدوداً تفوق الخيال! بيت مال المسلمين أصبح بيت مال الحاكم وكفى!

أهم ما أنصحكم به لكي لا تكرروا الأخطاء هي عدم الاعتماد على الثقة في أي حاكم أو أي شخص بخصوص المال العام. فالأنفس ضعيفة أمام المال، وأوجه التأويل والتسويغ متعددة. ولذلك فإنكم تحتاجون لكل السنن الأخرى لتحقيق وتثبيت وترسيخ هذه السُنة. كما ستحتاجون إلى وضع تنظيمات وإنشاء أجهزة ومؤسسات لتحقيق هذه السُنّة وعدم تركها للمصادفات والنوايا الطيبة والثقة.

بقي أن أقترح عليكم خطة العمل التي تمكنكم من إشاعة هذا المشروع السياسي وقطف ثماره بأقل قدر من الوقت والجهد والتضحيات. أقترح عليكم أن تحددوا مدة زمنية لنشر المشروع وإشاعته بين الناس، ولتكن تلك المدة في حدود عامين. خلال هذه المدة أرى أن يكون همكم الأول هو نشر المشروع وإشاعته بين الناس بأقصى درجات الحكمة ودون مصادمة للسلطات أو استعدائها. إجعلوا سنن الخلافة الراشدة التي تم تحديدها كالهواء وكالماء بأيدي الناس واحرصوا على تعميق وعيهم حول أهمية هذه السنن وخطورة مخالفتها. إجعلوهم يشعرون بأن انتهاكها أكثر خطراً من الجرائم الفردية مثل القتل الفردي أو الزنا الفردي أو شرب الخمر الفردي. هذه السنن هي سنن عامة تقيم حياة أمم أو تزهقها، والإخلال بها يؤدي إلى انحرافات جماعية وعامة.

لا يمكن إحداث إصلاح سياسي أو تغيير سياسي جوهري إلا بعد إحداث تغيير ثقافي عميق يتناول الوعي السياسي. هذا ما تقوله سنن التاريخ وما تشهد به كافة تجارب البشر. في إطار المذهب السني لم يحدث أي إصلاح أو تغيير سياسي جوهري منذ عهد بني أمية إلى لحظتنا الراهنة، سواء رفع الحكم الشعار الديني أو رفع الشعار العلماني. في الكثير من الدول العربية لا مشكلة لديهم في اقتباس الليبرالية ووضع الدساتير المستنسخة من أعرق الديمقراطيات الغربية ولا يوجد تيار سلفي عريض يعيق الحكومة عن تطبيق الديمقراطية. ورغم ذلك فإنك لا تجد إلا الاستبداد الذي قد يفوق استبداد من يعادون الديمقراطية والانتخابات والدساتير. لماذا؟ لأنه لم يوجد أي تغيير ثقافي جوهري يعمق لدى الناس قناعتهم بأن من حقهم الاختيار ويجعل تلك القناعة في مستوى العقيدة الراسخة التي يكون الناس على استعداد للتضحية من أجلها.

في المذهب السني، وطالما أننا نضفي الشرعية على حكومات القوة منذ عهد بني أمية فإنه لا أمل في الإصلاح مطلقاً. الناس يعرفون التعاليم العامة للدين ويعرفون الشعارات الأساسية للعلمانية بشقيها الاشتراكي والليبرالي. ولكن ما الذي يجعل الناس يقتنعون بتفسير معين ويقاتلون من أجل الانتصار له؟ إنه التغيير الثقافي الهائل والعميق. وفي تقديري فإن أولى خطوات التغيير هي وضع أسلوب القوة في الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به ضمن دائرة الإثم والانحراف والمعصية.

وفي إطار المذهب الشيعي هناك الشيعة الإمامية (وهم الأكثر والأبرز) وهؤلاء يعتقدون أن الإمامة بالنص لعلي وأحد عشر من نسله آخرهم المهدي المنتظر الذي اختفى وهو طفل وسيعود في آخر الزمان. وبناء على ذلك بنوا اعتقادهم السياسي القائل بالتقية والانتظار إلى أن يعود المهدي المنتظر. وقد ظلوا بسبب هذه العقيدة على هامش أحداث التاريخ إلى أن حدث التغيير الثقافي بعد أن طال الانتظار. حيث اخترعوا فكرة ولاية الفقيه التي تسمح للفقهاء بأن يكونوا ولاة على الأمة إلى أن يعود المهدي. وبناء على ذلك عاد العالم الشيعي إلى عالم السياسة وتمكن من تغيير إحدى أعرق الديكتاتوريات.

# من يخرجنا من الجمود؟

## كيف نواجه (الحرّة)؟

**قينان الغامدي**

كيف نواجه قناة (الحرّة) الأمريكية؟ هذا سؤال محوري تتداوله الصحافة العربية وتستضيف خبراء الإعلام والمجتمع والسياسة للإجابة عليه. وهذا يعني أن هذه (القناة) تحمل خطراً داهماً لابد من مواجهته. قناة (الحرّة) قالت: إن هدفها نشر قيم التسامح والعدل والحوار والديمقراطية ونحوها، وهي قيم يجدر بالشعوب العربية والإسلامية أن ترحب بها لا أن تواجهها، فهذه القيم هي من جوهر العقيدة الإسلامية السمحة، وهو جوهر غيبته كثير من الأنظمة السياسية من جهة، وتيارات التطرف وقوى التشدد من جهة أخرى، فأين الخطر إذن؟. الخطر يكمن في الإدراك العميق بأن أمريكا ليست مهمومة بمصالح الشعوب العربية والإسلامية إلا بمقدار ما يحقق مصالحها المتمثلة في هيمنتها الفكرية ونفوذها الاقتصادي والسياسي. العرب والمسلمين يسألون كيف نواجه؟ ثم يجيبون: نحصن أنفسنا وشبابنا كيف نحصن يا سادة يا كرام؟ لا أحد يدري أو لا أحد يريد أن يقول، أو لا أحد يريد أن يفعل شيئاً، فكله على كله يتفرج، مما يجعلنا عرباً ومسلمين ساحة مفتوحة لتلقي أي شيء وتقليد أي شيء، والاقتناع بأي شيء، فإعلامنا كسيح ضار، وسياستنا مرتبكة خائفة، ومجتمعاتنا بلا مؤسسات مدنية فاعلة، وحالتنا لا تسر، ومع هذا نسأل كيف نواجه؟!

**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٨**

## خارطة التيارات السعودية

**عبدالعزيز الخضر**

لا نحتاج لجهد كبير لإبراز حقيقة وجود حركة فكرية ساخنة وصراع ثقافي حاد بين التيارات في الساحة المحلية. لكن الحالة السعودية تعاني من أزمة مسميات ومصطلحات تحدد المكونات الجوهرية لكل تيار وطبيعة أفكاره الشاملة التي يقدمها للمجتمع. إنه صراع فاقد للخارطة التي ترشد المنخرط في أجوائه والمراقب والسياسي لإدراك حقائق الواقع كما هي لا كما يخلقها الحدس والظن. رسم هذا المخطط يواجه بعدة عوائق واقعية وعلمية أدت إلى صعوبة التنبؤ بحقيقة ما يجري. وأصبحت النخب من كل الأطياف بما فيها بعض الجهات الرسمية ليس لديها تصور معقول عن حجم القوى المختلفة مما يزيد من مستوى الحيرة في اتخاذ قرارات تطويرية في المؤسسات التابعة لها يرافق ذلك ضعف مشهود في قياسات الرأي العام في العديد من القضايا مما يتيح للكثيرين التحدث باسم المجتمع وفقا لمزاجه الشخصي والمقربين منه. هذه الصعوبات في التوصيف ناشئة في جانب منها عن طبيعة المجتمع المحافظ الذي ما زالت آلية الضبط الاجتماعي فيه قوية. فهو ما يزال يستخدم السخرية والاستهزاء بالمخالفين ويلجأ تارة أخرى إلى الإشاعة وأحيانا إلى التشهير، مما لا يسمح للتواجد العلني لفكر كثير من التيارات، مع غياب العمل الحزبي. يعتبر موريس ديفرجيه، الباحث الأشهر في الأحزاب السياسية، أن كل نظام بلا أحزاب هو بالضرورة نظام محافظ. ويرى أن طبيعة القوى المحافظة في أي مجتمع ترى الأحزاب تحديا للبناء الاجتماعي القائم. لهذا نجد غموضا شديدا في وصف الحقيقة لمشهد الصراعات المحلية، ونلحظ قدرا كبيرا من الأخطاء تقع فيها بعض الأسماء المحلية نتيجة القفز على أدوات التحليل المنهجي في رؤية واقعنا المحلي.

في حالتنا السعودية هناك صراعات فكرية نتابع تطوراتها منذ زمن بعيد، لكن عدم وضوح خارطة هذا الصراع أسهم في إعاقة الوعي الاجتماعي المنظم لحقيقة الأفكار وقدرته على الفرز الذاتي وفقا لاحتياجاته الحضارية، وكثيرا ما يختطف الرأي العام بنوع من المخادعة تقوم به بعض الاتجاهات بواسطة اللعب بالمشاعر وخلق الأوهام..! كيف يتم وصف الصراع بين التيارات المحلية، وهل يمكن الاعتماد على الرؤية السائدة من التصنيفات المبسطة من خلال كتل فكرية كبيرة، ونتغاضى عن فروقات كبيرة تحفل بها الساحة، فتمارس النخب عملية تحليل مضللة مستغلة غياب المراقبين الجادين لإيقاف عبث يمارسه منخرطون في الصراع من أجل بطولات شخصية وليس أفكار وقيم كبرى يدعون أنهم يناضلون من أجلها ولمصلحة الوطن.

**الوطن، ٢٠٠٤/٢/١٨**

## تعليمنا.. والمتخندقون

**عبدالله ثابت**

الخلل ليس فقط في مضامين المناهج فحسب لتأخذ هي نصيب الأسد من التشريح والاتهام وإنما الخلل الأكبر في البعض من الشخصيات التعليمية الرابضة في مكانين حساسين، الأول المواقع الإدارية سواءٌ في الوزارة أو في الإدارات التعليمية والتي تشرف على سير التعليم في الميدان والتنظير له، والثاني المواقع التنفيذية المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس، ومكمن الداء أنهم يؤدلجون مكتنزات التعليم إلى توجهاتهم وأفكارهم كل واحدٍ منهم بحسب موقعه سواءٌ على صعيد التنظير والتوجيه أم على صعيد التنفيذ بالميدان، وبهذا فإنه من الواجب القول إنا لو غيرنا المناهج عن بكرة أبيها دون أن يتغير الذين يلقنونها من خلال أفكارهم ورؤاهم الشخصية فإنه لا جدوى لهذا. إن مشكلة هؤلاء الأشخاص اعتقادهم المبطن أن التعليم نسبةٌ حصريةٌ لهم، وكل هذه التشنجات والتوترات التي يبعثرون ضوضاءها عند كل محاولة للنقد والتطوير فهي ليست أكثر من هلع أي شخص على شيء يشعر أنه له دون الآخرين. بعض المتسنمين المواقع الإدارية أو الميدانية يرون التعليم خصوصيةً لهم لا يمكن أن تكون لغيرهم حتى داخل المجتمع الواحد وأن أية محاولة من خارجهم بشأنه ليست سوى منازعة غير مشروعة يجب أن تهب كل أصواتهم لدفعها وإن يكن الخير كل الخير والعصرانية والحق مع المطروح فإن كونه آتياً من صوتٍ لا يمثل اتجاهاتهم ليبدو كافياً في مقاومته ورفضه. الحل برأيي يبدأ من اعترافنا بأن لدينا خللاً في التربية والتعليم وأن الاستجابة لتغييره إنما هي انصياعٌ للحق وليست انبطاحاً لمؤامرة يديرها الكون كله على ثقافتنا، ثم لنقف وقفة صدق مع الأشخاص المتموقعين على المكاتب وفي الميدان كما نثير كل هذه الأحاديث والحوارات عن المناهج.. ليقف المسؤولون مع هؤلاء إما بالإصلاح والمتابعة والدورات وفسح المجال للفنون وعلوم العقل والتفكير والحريات والتسامح لدينا.. أو بكف اليد عن تشويه البناء الذي لا يتم إن كنت تبنيه وغيرك يهدمُ!

**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٧**

## ترتيب الأولويات في الإقراض الحكومي؟

**تركي بن عبدالعزيز الثنيان**

القروض الخارجية أدت أدوارا سياسية مهمة ومتناسبة مع دور المملكة الريادي في العالم الإسلامي والعربي. ولكن استمرار تلك السياسة على الرغم مما تعانيه المملكة من مصاعب مالية أمر يحتاج إلى إعادة نظر. الإشكال يكمن في استمرار تلك القروض مع ما يعانيه البلد من شح في الموارد المالية التي أثرت

على سرعة معالجة مشاكل عالقة تهم شرائح متنوعة من المجتمع. وحجم القروض المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية فقط، في الفترة الماضية القريبة يعادل ألف مليون ريال. وليس صحيحا أن مليار ريال غير قادرة على صنع شيء فعال، وإن كانت في ميزانية المملكة تعتبر ضئيلة، فتراكم المليارات يشكل مبلغا مؤثرا في الميزانية، والتساهل في المليار الأول، بداية انفراط العقد. كما أن بعض المشروعات في المملكة المتعطلة تحتاج إلى أقل من المليار، ومع ذلك فهي مازالت معطلة! القضية قضية أولويات. وبما أنه يوجد في البلد قضايا مهمة متوقف علاجها على توفر المادة، فلا مناص، وحتى إشعار آخر، من إيقاف الإقراض الخارجي، وتوجيه مسار الإقراض الداخلي وفق سلم للأولويات ـ وظائف (أو ضمان اجتماعي) وتعليم وصحة.

**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٦**

## الجهاد والإرهاب

**علي الخشيبان**

الإرهاب الذي نتعامل معه اليوم يدفع بمبرراته التي يسوقها من جعبتنا التاريخية والفكرية بل وكل التراث القائم يخدم معطياته إذا رضينا له بأن يمتطي الجهاد خيلاً تعجز عن إيقافها الحوارات المعتدلة، فالخيط الرفيع الذي يفصلنا عن مس الحقيقة في الإرهاب الجهادي خيط حاد قاطع لن نتمكن من معالجته ما دمنا أسرى لتفسيرات تراثية متشعبة أوصلتنا إلى سؤال صعب: هل الجهاد إرهاب أم الإرهاب جهاد؟ إن الإجابة على تلك الأسئلة لن تكون أمراً ميسراً ما دامت قدراتنا الفكرية تقف بعيداً عن الحقيقة خوفا من مسها. لن يكون الأمر سهلاً ما دامت القضية لم تعالج تاريخيا ولم تأت شواهدها من التاريخ الذي أطلق على التوسع الإسلامي في مراحله الأولى والمتأخرة كلمة فتوحات ولم ترد كلمات الجهاد أو الدعوة إليه إلا وفق مرحلة زمنية ضيقة ولم تُعرّف موقعة حربية على أنها جهاد في المدلول. الحروب التي خاضها المسلمون في أوائل تاريخهم كان يطلق عليها غزوات أو معارك.. إنها عمل آدمي بشري. إن فكرة الجهاد القائم بالمفهوم الإرهابي قضية ترتكز على تصفية وتخلص من الآخرين أو المخالفين حتى وإن كانوا من المسلمين كما يحدث الآن. الإرهاب فكر تكمن خطورة الخوض فيه من مسألة اشتقت مسالكها من أصول في عقيدتنا ألا وهي الجهاد الذي انتفت حاجته التاريخية بالمفهوم الحربي وحل بدلاً منها مفاهيم ساقتها الأحاديث النبوية ومنها جهاد النفس وغيرها من مفاهيم الجهاد الحقيقي لرفع المستوى التطبيقي في المعتقد وليس لمجرد قتال أو تصفية الآخرين.

**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٣**

## احتجاج لا يستقيم

**حمزة قبلان المزيني**

من أهم الحجج التي تساق ضد المطالبة بتطوير المناهج الدينية في التعليم العام أن مناهج الكيمياء والفيزياء والعلوم بعامة أحق بالتغيير. وهذه حجة صحيحة من حيث المبدأ لأن هذا المناهج بوضعها الحالي تعاني من قصور متعدد الأنواع. لكن هذه الاحتجاج نفسَه يَغفل عن حقيقة أخرى أكثر أهمية ووضوحا وهي أن المناهج الدينية بشكلها الحالي تَصدُّ، فعلا، عن العلم الحديث وتشكك في منجزاته، وتشرِّع للعداء له، ويمكن لهذا أن يضع أكبر العوائق في سبيل تطوير المناهج العلمية نفسها. وتكفي إطلالة عابرة على كتاب التوحيد للسنة الأولى الثانوية للتدليل على هذه الحقيقة. ويمكن أن نكتشف بسهولة تلك الكيفيات التي تصد بها شروحُ المؤلف والنقول التي يأتي بها في هذا المقرر عن العلم الحديث، وتشكك فيه، وتعادي المنجزات العلمية الحديثة. ومن الأدلة على ذلك أن المؤلف يرى أن ربط الظواهر الكونية بأسبابها الطبيعية لا يجوز حتى على سبيل المجاز، مثل (نسبة نزول الأمطار إلى المناخات والمنخفضات الجوية). يعني هذا أن على الطالب، لكي يكون موحِّدا حقا، أن يرفض ربط نزول المطر، مثلا، بالقوانين الطبيعية، بل يجب عليه، حتى إن لم ينكر صحتها، أن ينكر اطرادها، ذلك أن ربط هذه الظواهر الكونية بأسباب علمية يمكن معرفتها إنما هو (كفر بالله). هذا مع أنه يمكن للمسلم أن يعتقد بأن هذه القوانين تحكم هذه الظواهر بأمر الله. ولا يجد المؤلف حرجا في الاستشهاد بأقوال ابن القيم على البراهين الدالة على بديع صنع الله؛ مع أن كلام ابن القيم يتضمن أمورا تناقض معرفة الطالب العلمية في هذه السن. ومن ذلك إشارته (ص٣٢) إلى أن الأرض (واقفة ساكنة)، أما الطالب فيعرف أنها ليست كذلك، وأنها تدور حول نفسها وحول الشمس. ويكمن الخطر في إمكان استخلاص الطالب أن كلام ابن القيم في هذه المسألة هو الحق، وأن ما يقوله العلم الحديث باطل.

**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٢**

## قضيتنا لتطوير الاستثمار: الفكر قبل الأنظمة

**مازن عبد الرزاق بليلة**

تراجعت نسبة الاستثمارات الخارجية في الخليج، لعام ٢٠٠٣، وفق تقرير الأمم المتحدة، ٢٨٪ عن العام السابق، ولم تحظ المملكة بأي نسبة تذكر مقارنة بدبي التي حصلت على حصة الأسد، من جملة هذه الاستثمارات المتراجعة أساساً. والسؤال المطروح: كيف تكون المملكة أكبر مصدر للنفط في المنطقة، وفيها سيل من نهر نفطي يتدفق طوال العام، وتنام على رصيد ضخم من الغاز الطبيعي، وتفشل في استقطاب الاستثمارات الخارجية؟ علينا مراجعة السياسات الداخلية، فلو نجحنا مع المستثمر الداخلي، فسوف ننجح بالتأكيد مع المستثمر الخارجي، والامتيازات المعلنة والتسهيلات التي تضعها الدولة تصطدم غالباً بالتعامل البيروقراطي اليومي، وتصطدم بالفكر المتحجر. لا بد أن نسأل عن أسباب هذه البيروقراطية المقيدة التي أصابت كل أجزاء العمل والاستثمار، فعلى سبيل المثال ظل قانون العمل والعمال السعودي في مرحلة التطوير والمناقشات منذ ٨ سنوات، وينام اليوم في أروقة مجلس الشورى، ولم تنته المداولات والتعديلات حوله، وصندوق تنمية الموارد البشرية، أصبح اسماً بلا مسمى. أين مجلس الاقتصاد الأعلى، الذي بدأ أعماله منذ عدة سنوات، وكان يستهدف تحسين ودعم القطاع الخاص، وترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الاستثمارات الخارجية؟

**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٤**

## في الحملة على الإرهاب

**علي سعد الموسى**

الحملة على الإرهاب مسألة شائكة بالغة التعقيد لأن الإرهاب يستخدم النص الديني اعتسافاً ويعيد صياغته على آذان منصته في مجتمع مسلم. الإرهاب ـ وكما يبدو ـ بالغ الذكاء في استخدامه اللغة ذاتها والأدوات والأدلة نفسها التي نسمعها في خطابنا الديني الذي ولدنا وعشنا عليه وآمنا به. استمع إلى خطب أبي غيث الحماسية العصماء لتعرف أنها تركب الأسلوب ذاته الذي تسمعه في خطبة أقرب إمام جمعة عاقل معتدل، ولن ترى فيها ما يختلف عن شريط شيخ داعية: الفارق في الأهداف والنوايا وتفسير النصوص. استمع إلى شريط عملية (المحيا) لتدرك كم فيه من اعتساف للأحاديث والآيات ثم اذهب إلى شيخ من الفضلاء الأتقياء الذين تحب لتجد الأدلة ذاتها في سياقها الصحيح الذي أُنزلت به تقديراً لمصالح الأمة، بل الكون بأجمعه. لهذا يصعب التمييز بين المنهج الصحيح والخاطئ ويصعب أيضاً أن تجد خيطاً فاصلاً بين الإرهاب كخطابة وبين الواعظ الرباني كنص ومصطلح.

**الوطن ٢٠٠٤/٢/٢٣**

## مملكة الفكر ومملكة الواقع

**عبدالعزيز الخضر**

في تجربتنا التنموية ومع القدر الكبير الذي تحقق من الإنجازات في (مملكة الواقع) إلا أن (مملكة الفكر) تعاني من أزمة وعي وثغرات لا تنسجم مع المتغيرات التي وجدت. لقد كانت التوفيقية المحلية عملية بحتة تعتمد على مهارات

وكاريزما الشخصيات الفاعلة في التنمية.. لم يدعمها تنظير وكلام يؤسس لنظريات تعقلن التحول الحضاري الذي يتجه له المجتمع. هذه الأزمة الفكرية ليست عند العامة فقط بل حتى عند النخب. لقد تجاوز المجتمع الحالة الفطرية منذ ثلث قرن وتعقدت معه فرصة التأثير السهل وقد كان لفعل التيارات المختلفة فكريا في المجتمع أثر سلبي في اهتزاز الرؤية والفشل في صياغة مشروع حضاري محلي يحد من حالات الاحتقان عند كل حركة. فقد أتيحت لتيارات التحديث والمعاصرة فرصة التغيير الثقافي، لكن أغلب الناشطين انشغلوا في قضايا فرعية يصعب إحياؤها من جديد، نظرا لسذاجة موضوعاتها وطرحها السطحي الخالي من أي مضمون فلسفي في رؤية التنمية والحضارة. ثم أتيحت لتيار الصحوة فرصة توجيه وبلورة فكر شريحة واسعة من المجتمع وفرض أفكارها، وكان من المفترض أن يعيد ضخ الأصالة والهوية الإسلامية التي رفع شعارها وفق معاصرة حقيقية تظهر مع المنتج الفقهي والفتاوى المنشورة في المجتمع، لكن الذي حدث أن عملية الإحياء مجرد استحضار دائم للرأي الفقهي الأكثر صرامة والأحوط من أي مذهب، ونفي قوي لأي مشروعية اختلاف فقهي.. فتشكلت عصبية مذهبية جديدة أضيق من رحابة المذاهب المعتبرة.

**الوطن ٢٠٠٤/٢/١١**

## جاءكم بوش فأصلحوا انفسكم!

**محمد الهرفي**

إما أن تتحرك بعض الحكومات العربية لتحقيق إصلاح حقيقي وسريع وإما أن يتحرك بوش نحو الإصلاحيين فأيهما الأفضل؟ الإصلاحيون بدورهم قد لا يستطيعون مقاومة هذا الإغراء القادم من بعيد ولا سيما أن كل مقومات التوجه إليه موجودة في عالمنا، قهر وظلم وانتهاك لكل الحقوق فماذا بقي لهم في بلادهم؟ وماذا أعطاهم قادتهم ليحافظوا عليهم؟ هل سيكون الأمريكان أسوأ من هؤلاء؟ بعض العقلاء يراهنون على أن الحريات والديمقراطيات يجب ألا تأتي من الخارج وإنما يجب أن يصنعها أصحابها. ويقول هؤلاء: إن القادم على دبابة أمريكية سيكون أسوأ بكثير من الموجودين الآن.. وهم يأملون أن يتفهم الآخرون هذه النظرية التي يؤمنون بها... بعض الحكام يراهنون كذلك على أن الإصلاحيين - أو بعضهم - لن يمدوا أيديهم إلى خارج بلادهم وأمامهم نماذج سيئة في العراق وأفغانستان وسواهما، كما أنهم يأملون أن يصدقهم هؤلاء الإصلاحيون وهم يقدمون لهم وعوداً جميلة وأماني رائعة في المستقبل قد يتحقق منها شيء يسكت الألسنة ولو إلى حين... لست أدري كيف ستنتهي هذه المراهنات ومن سيكسب الرهان أخيراً. لكني أكاد أجزم أن السيد بوش لن يسكت طويلاً وسيتحرك حتى ولو لم يطلب منه أحد أن يتحرك، وأجزم كذلك أن بعض دعاة الإصلاح سيقف معه مهما كان الثمن لأن هؤلاء قد طفح بهم الكيل. قناعتي أن يسارع العرب إلى إصلاح أوضاع بلدانهم إصلاحاً حقيقياً وسريعاً ولا يحسب هؤلاء أن مجرد الوعود ستقنع أحداً صحيح أن معظم المتحدثين والمطالبين بالإصلاح في العالم العربي سيسكتون ولكن السكوت شيء والقناعة شيء آخر. دعونا نصلح أنفسنا كعرب بأيدينا قبل فوات الأوان. دعونا نمد أيدينا إلى بعض قبل أن يمدها البعض إلى آخرين.

**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٠**

## الحظر عن الثقافة الممنوعة

**علي الخشيبان**

في اعتقادي الخاص أن أسباب ضعف مستوى القراءة لدى أفراد الأمة العربية تعود بشكل مباشر إلى عدم وجود خيارات متنوعة فيما تقرأه فهي لاتجد أمامها إلا ما تُقره أنظمة المطبوعات لديها، فالحظر الفكري يؤثر مباشرة على المنتج العقلي في المجتمع، فالواقع الثقافي للمجتمعات إنما هو مجموعة من الأنشطة المختلفة التي ترسم اتجاهات ذلك البناء ومن هذه المقومات الأساسية لذلك الواقع الفكري والثقافي (الكتاب) بكل مشاربه واتجاهاته والذي بتوفره في أروقة المجتمع تتاح الفرصة لمزيد من تنوع في المسارات الفكرية التي تعلو ذلك المجتمع وتحدد عنوانه، وإذا ما استطاع المجتمع تجاوز عقبات التصنيف وتخفيف الحظر الفكري على أفراده عن طريق إعادة تشكيل سبل الرقابة وتحديد الموضوعات والعناوين الثقافية، فإنه بذلك يسمح بمزيد من فرص الدعوة إلى القراءة والاطلاع فالمجتمع الذي يختار لأفراده ما يقرأون عبر الرقابة المقننة ويمارس ذلك لفترات طويلة سيكتشف في لحظة من اللحظات أنه من الصعب عليه أن يدير دفة ذلك المجتمع يمينا أو يسارا وخاصة إذا ما اقتضت الحاجة السياسية أو الاجتماعية انتقالا إلى مواقع جديدة في المنهج الفكري للمجتمع قد تفرضها الحالة الحضارية أو الثقافية. طول قائمة الممنوعات التي تغطي سماءنا الثقافية تُعد قائمة من الممنوعات يتعلمها الأطفال والشباب والنساء منذ نعومة أظفارهم إلى أن يصلوا إلى مرحلة تتيبس فيها عقولهم عن معرفة اللاممنوع فيعشقون الممنوعات كلها ويبحثون عنها ويصدقونها ويؤمنون بالتبعية المطلقة لكل بائع للممنوعات سواء كانت فكرة في كتاب أو منهجا في شريط أو محاضرة أو أطروحة في كتيب أو موقعا على الإنترنت.

**الوطن ٢٠٠٤/٢/٦**

## الصحوة والرياضة

**عبدالعزيز الخضر**

الصحوة والرياضة، والصحوة والإعلام، الصحوة والمرأة، الصحوة والفن، الصحوة والتنمية... وغيرها من الموضوعات وما تتضمنه من تفصيلات متعددة لو أن النخب الإصلاحية في مجتمعنا من مختلف الاتجاهات قامت بتفكيك مثل هذه العلاقات مبكرا ومعالجتها بتوسع وموضوعية في أجواء غير متوترة، لمنعنا التطرف السياسي أو الديني من النشوء والتضخم. إن إهمال الكثير من مكونات ثقافة المجتمع، والهوامش المشكلة للوعي عبر كثير من الممارسات والظواهر والهوايات، أدى إلى حالة من العقم النقدي لتحولات المجتمع. التوعية المفقودة هنا أدت إلى تحويل أغلب قضايانا إلى منطقة توتر. الحديث عن الصحوة الدينية وعلاقتها بمثل هذه الموضوعات ووضع المقدمات العلمية والسياق التاريخي للأفكار سيخلق حالة وعي أكبر عند النخب الإصلاحية والسياسية وأيضا الدينية التي هي الأخرى مطالبة بإدراك موقفها وعلاقتها بالمجتمع من خلال هذه القضايا المكونة للوعي الاجتماعي.

إن استمرار تجاهل مثل هذه الموضوعات يعبر عن أزمة فكرية يعيشها الإسلامي المحلي في كثير من قضايا المجتمع، وما لم يبادر الكبار من الشخصيات الدينية في إظهار مواقف شجاعة توضح الحقيقة فإن هذه العقدة ستستمر وما تؤدي إليه من شعور بالعزلة عند كثير من المناسبات. قد تكون الرياضة ليست مهمة عند الكثيرين وفي الهامش ولا أحد يستطيع لومهم على ذلك، لكن الموقف الفكري منها هو الأهم فهو جزء من معايير قياس روح الانسجام مع المجتمع.

**الوطن ٢٠٠٤/٢/٤**

## أصلحوا الجامعات أولاً

**سليمان العقيلي**

تم أخيراً إقرار نظام انتخاب روابط طلابية ديمقراطية لخدمة طلاب الكليات التقنية ووضع برامجهم ونشاطاتهم وحل مشكلاتهم. فيما لا تزال الجامعات التي لها تجربة سابقة في الانتخاب تراوح طرائقها الكلاسيكية في التعيين بما في ذلك تعيين اللجان الطلابية. إن الشباب أحق بالعملية الديمقراطية، والمؤسسة التعليمية - وعلى الأخص العليا منها - هي المنبت الأول للحوار والتسامح والمنافسة الشريفة. ينبغي على الجامعات أن تسبق الجميع لأنها هي المختبر الرئيس لمشروعاتنا السياسية والاجتماعية الجديدة. وعليها أن تدرك أن دورها ليس مثيلاً للمدارس أو المعاهد، بل هي خزانات التفكير لولادة أفكار الأمة. وأي جامعات يمكن أن تقوم بذلك ونظامها الأكاديمي والتربوي يقوم على التعيين والمركزية والإملاء من فوق؟!

**الوطن ٢٠٠٤/٢/٢١**

# درس في الوطنية

## عبدالعزيز الصاعدي

لا يعني اللهاج اللغوي بمفردات المواطنة والوطنية ونحوها من المفردات أنها قوية ومتجذرة وصحيحة وصحية ومتحققة دلالاتها ومتفق على دالّها، بل ربما كان ذلك الاستهلاك اللغوي الجائر دليلاً على قلة الجرعات وضعف التركيز وفقدان التأثير لهذه المعاني التي تحملها تلك المفردات اللغوية لأنها مفرغة من محتواها الدلالي الصحيح ومضمنة دالاً نفسياً بل ربما كان ذلك اللّهاج اللغوي المتسارع إحساساً خفيا بفقدان المعنى وضعفه ومن ثم محاولة التعويض عن هذا الافتقار بالتعبير اللغوي استسعافاً به باعتسافه ظاهرياً لمعالجة وهنٍ مزمن وبتكراره.

في المجتمعات الناشئة أو الغضة أو المتأخرة يتنامى هذا الحقل الدلالي اللغوي المتصحر وبالتالي يقل الطرف المعادل له وهو الممارسة الفعلية للمواطنة جوهراً وسلوكاً وعملاً حيث لا تحاسب هذه المجتمعات على الأفعال والسلوكيات الممثلة للوطنية ولكنها تحاسب على الألفاظ والمصطلحات والتعابير مما يجعلها مجنّاً يتمترس به أفرادها ضد التخوين والخيانة. إن شيوع المحاسبة والمحاكمة على الوطنية وهي أساس فطري في كل مخلوق سوي هي شيء غير سوي وبالتالي هي نتاج أوضاع غير سوية. لأن الحقيقة أن المواطنة طبع لا تطبع وقناعة لا صنعة ولا تصنع وهي سلوك وعمل وجوهر بغض النظر عن العنونة والاصطلاح وليست تعابير مجوفة مفرغة من محتواها. هي شيء يكتسب ولا يمنح وبالتالي لا يسلب شأن كل مُكتسب مستحق مباين للممنوح في طريقة تملكه وفي الحرص عليه. كما هي حق مشاع للجميع وليس لأحدٍ احتكارها وادعاءها ولا احتكار إطلاقها ومن ثم سلبها أو التوصيف بها.

إن المواطنة ولاءٌ طبيعي في سياق طبيعي. ولاءُ الإنسان لأرضه وترابه وقوته وأهله وبيئته هذا أساس أول يتبعه الولاء بعد الرقي الفكري وبناء ذات الإنسان كياناً إلى الكيان، الدولة، النظام مادام معتقداً أن ذلك النظام متوافق معه ومع مصالحه ويرعاه ويحافظ على كيانه وعنوانه وهيئته وصفته الاعتبارية المعنوية والمادية. إن ترتيب المنظومة واستتباعها لحلقاتها والوعي بذلك وعياً سياسياً وحضارياً وفكرياً واجتماعياً معين أول على تجذر الوطنية والمواطنة الصالحة الصحية الصحيحة. لا تعني المواطنة الموافقة الدائمة والمسايرة للرسمي أو الاجتماعي أو العرفي السائد بل إن نقد السائد بصحة وصواب وحدب وحرص هو أرقى أنواع الوطنية وفي أحيان معينة لا يمكن أن تكون الوطنية إلا من خلال هذا الطريق حين يراد رد البوصلة إلى التأشير على المكان الصحيح والطريق الذي ينبغي أن يسلك.

إن كلمة آمين سهلة والمؤمنون كثر ولكن من يسأل ويستفصل ويستوقف لماذا؟ وكيف وأين؟ قد يبين الضلال والخطأ عن طريق مشاغبات (أحدهم) وأسئلته وقد يدل على الأصوب والأحسن ولكن في هذه الأجواء ينبغي ألا يبادر لتخوينه وسلبه وطنيته ومواطنته الصالحة. وقد سادت هذه الأجواء الصحية المتفهمة خلال العامين الماضيين في الطرح الصحفي خاصة من بين وسائل الإعلام وإن كان يؤمل أمران، أحدهما شيوع هذه النزعة وتعميقها وشموليتها في مختلف مناحي التعبير والتأثير، والآخر عدم نكوص المجتمع عنها وأن يغرس في وجدانه أن هذا الحس النقدي أحد أهم مسالك التعبير عن الوطنية على الرغم من كل ما يقوله المتعجلون من عدم تأثر المجتمع بالنقد وبطء استجابته للإصلاح ولكن عمر المجتمع ليس كعمر الفرد ويكفي أن يغرس في الوعي واللاوعي حتى يمكن أن تخلق قناعات توفر قوة دفع صالحة نحو وطنية الأفعال والجوهر لا الأقوال والتعابير وأن الثقة في الجميع وليس هناك من هو ثقة ومن هو ليس ثقة وأن الثقة كالمواطنة تؤخذ ولا تمنح ولا تسلب.

إن تجذير المواطنة وتوسيع آفاق الوطنية والعمل على جوهرها وبثها كسلوك وعمل خير من المحاسبة عليها ومماحكاتها اللفظية وأن هذه نقطة ينبغي تجاوزها وما الكتابة حولها إلا مؤشر سلبي ينبئ عن أين يقف المجتمع وأين ينبغي أن يذهب حتى يباين هذه السلبية.

(**الوطن** ٢٠٠٤/٢/٨)

مرافئ